

الرقم التسلسلي:

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص : مالية ونقود

العنوان

عقد البناء والتشغيل والتحويل B.O.T والصكوك الإسلامية دراسة مقارنة

إعداد الطالب:

عبد القادر جوبر

تاريخ المناقشة : 2016/05/24

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

- محمد بوجلال أستاذ التعليم العالي جامعة محمد بوضياف - المسيلة - رئيسا.
- محمد ذياب أستاذ مساعد جامعة محمد بوضياف - المسيلة - مشرفا ومقرا.
- نور الهدى لعميد أستاذ مساعد جامعة محمد بوضياف - المسيلة - ممتحنا.

الآية

﴿...وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنََّّ

اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾

سورة الحشر، الآية 07

الإهداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله عز وجل، والذين كانا
وسيطلان نبع الماء الذي شربته منه الأخلق وبسببه عرفت

طريق العلم.

إلى أخي إلى جميع أفراد عائلتي

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى كل الأصدقاء وزملاء العمل وكل من عرفني وأحبني بإخلاص

إلى كل من تمنى لي النجاح والتوفيق ودعى لي بظهر الغيب

كما لا أنسى كل من وقف عثرة في سبيل تحقيق نجاحي

أهدي هذا العمل المتواضع.

عبد القادر جوير

شكر وعرفان

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، الحمد لله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه، وأشكره على توفيقه وعظيم امتنانه، فله الشكر كثيرا كما وفقنا لإنجاز هذا البحث وأن يتقبله منا.

الى من علموني أن الدنيا فناء، في سبيل العلم لابد من عطاء،
الى من ملكني حين علمني، ومن علمك حرفا صرت له عبدا حتى يحرك،
والحر لأساتذته ما زال عبدا.

عربون وفاء، جسر محبة، أسمى عبارات الاعتراف، الى كل أساتذتي عبر مختلف
الأطوار.

بالكلام الطيب وأسمى عبارات الشكر والتقدير والثناء أتقدم إلى أستاذي الفاضل
الأستاذ محمد ذياب لمساعدته لنا في هذا البحث وقبوله الإشراف على توجيهنا.
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى من قال لي يوما " لا تيأس فالإبحار
في بحر الأمل خير من الوصول إلى شاطئ اليأس"، وكل من مد يد العون لي
من قريب أو بعيد.

محمد القادر جوير

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الآية

الإهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات.....ا

المقدمة.....أ

الفصل الأول: عقد البناء والتشغيل والتحويل B.O.T

تمهيد.....01

المبحث الأول: ماهية عقد البوت.....03

المطلب الأول: تعريف عقد البوت03

المطلب الثاني: أشكال عقد البوت.....04

المطلب الثالث: خصائص عقد البوت ومجالات استخدامه.....06

المطلب الرابع: مراحل مشروع البوت.....10

المبحث الثاني: النظام القانوني لعقد البوت وأساليب تمويله.....20

المطلب الأول: التكييف القانوني لعقد البوت.....20

المطلب الثاني: التمييز بين عقد البوت والعقود الشبيهة.....23

المطلب الثالث: أساليب تمويل عقد البوت.....26

المبحث الثالث: تقييم عقد البوت وعرض نموذج التجربة المصرية.....28

المطلب الأول: مزايا عقد البوت.....28

29.....	المطلب الثاني: عيوب عقد البوت
30.....	المطلب الثالث: نموذج التجربة المصرية
38.....	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الصكوك الإسلامية	
40.....	تمهيد
40.....	المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية
40.....	المطلب الأول: تعريف الصكوك الإسلامية
41.....	المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية
53.....	المطلب الثالث: خصائص الصكوك الإسلامية
56.....	المبحث الثاني: أركان وإجراءات التصكيك وأهدافه
56.....	المطلب الأول: أركان عملية التصكيك
58.....	المطلب الثاني: إجراءات عملية التصكيك
60.....	المطلب الثالث: أهداف عملية التصكيك
62.....	المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية وعرض التجربة الماليزية
62.....	المطلب الأول: أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصدر الأصلي والمستثمرين
65.....	المطلب الثاني: أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة لسوق الأوراق المالية والاقتصاد الكلي
70.....	المطلب الثالث: التجربة الماليزية في استخدام الصكوك
81.....	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: المقارنة بين عقد البوت والصكوك الإسلامية.

تمهيد..... 83

المبحث الأول: أوجه الشبه..... 83

المطلب الأول: الزيادة والتنوع في مصادر التمويل من خارج الميزانية..... 83

المطلب الثاني: المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية..... 84

المطلب الثالث: مجالات الاستخدام..... 85

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف..... 87

المطلب الأول: الطبيعة القانونية التي تحكم عقد البوت والصكوك الإسلامية..... 87

المطلب الثاني: الاختلاف من حيث الأركان والمراحل..... 89

المطلب الثالث: الخصائص..... 94

خلاصة الفصل..... 97

خاتمة..... 98

قائمة المصادر والمراجع..... 101

قائمة الجداول..... 108

قائمة الأشكال..... 109

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
05-04	مختلف مشتقات عقد البوت	01-01
36 - 35 37	مشروعات BOT في مصر والشركات المنفذة وحجم الاستثمارات	02-01
71	إصدار صكوك المضاربة في ماليزيا خلال الفترة (2013-2001)	03-02
72	إصدار صكوك المشاركة في ماليزيا خلال الفترة (2013-2001)	04-02
73	إصدار صكوك البيع بثمن آجل/ مرابحة في ماليزيا في السنوات (2013-2001)	05-02
74	إصدار صكوك الاسنناع في ماليزيا خلال الفترة (2013-2001)	06 -02
74	إصدار صكوك الإجارة المحلية في ماليزيا خلال الفترة (2013-2001)	07 -02
79	المشاريع الاقتصادية الممولة بإصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة (جانفي 1996 سبتمبر 2012)	08 -02

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الأشكال
16-15	المراحل المعيارية لمشروع بوت ناجح	01 -01
19	شبكة العلاقات بين الأطراف المختلفة في مشروعات BOT	02 -01
43	تنظيم عملية صكوك المضاربة	03 -02
45	تنظيم عملية صكوك المشاركة	04 -02
46	تنظيم عملية صكوك المشاركة بين المستثمرين	05 -02
48	تنظيم عملية صكوك الإجارة	06 -02
50	تنظيم عملية صكوك المرابحة	07 -02
51	تنظيم عملية صكوك الإستصناع	08 -02

المقدمة

المقدمة:

يشهد العالم منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين اتجاهًا متصاعدًا نحو التحرر الاقتصادي وفتح المجال للمبادرات الفردية وسياسة الخوصصة من جهة، ومن جهة أخرى تزايد العجز المالي في العديد من الدول، وقصور مصادر التمويل التقليدية عن تلبية الاحتياجات المالية للقطاع العام، وتحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية، كان لزامًا على العديد من الدول البحث على صيغ جديدة لتمويل مشاريع البنية الأساسية، تتلاءم وتتوافق مع الظروف السائدة، وذلك بالتنازل عن دورها التقليدي في احتكار إقامة هذا النوع من المشاريع، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص، وذلك لما يتميز به من خبرة تتضمن الجوانب الفنية والمالية والإدارية والتجارية، مما يتوجب على الدولة جذبها وفتح المجال أمامه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية وإقامة مشاريع البنية الأساسية والتي تعتبر لأي دولة من الدول ضمن الأولويات في جدول أعمالها لما فيها من تحسين الظروف المعيشية وتحفيز النشاط الإنتاجي.

ويعتبر عقد البناء والتشغيل والتحويل (BOT)، والصكوك الإسلامية من أشكال مشاركة القطاع الخاص، حيث في نظام الـ (BOT) تقوم الدولة بمنح القطاع الخاص عقد امتياز يقوم بموجبه بدراسة وتطوير وتنفيذ مشروع معين يقوم بتصميمه وبنائه وتملكه وتشغيله وإدارته واستغلاله تجاريًا لعدد من السنوات، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الدولة.

كما يعتبر إصدار الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات المالية التي تفضل حكومات إسلامية وغير إسلامية تغطية احتياجاتها المالية عن طريقها، مثل الحكومة البريطانية حيث أعلن رئيس الوزراء البريطاني نية حكومته طرح صكوك مالية إسلامية للتداول كما أوردته صحيفة الفايننشال تايمز وستطرح الصكوك للتداول بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني للتداول هذا العام (2014).

وتتنوع هذه الصكوك حسب الغرض الذي أصدرت من أجله، حيث نجد صكوك المشاركة، صكوك المضاربة، صكوك الإجارة، صكوك الإستصناع... الخ.

وبناء على ما سبق بإمكاننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هو الفرق بين نوعي الصيغتين وما هي أوجه الشبه والاختلاف بينهما؟ وهل يمكن تركيب صيغة جديدة منهما معا؟

فرضيات البحث:

- عقد البوت يسهم في تمويل مشاريع ذات التكلفة العالية خصوصا مشاريع البنية التحتية بكفاءة عالية.
- الصكوك الإسلامية أدوات فعالة بديلة عن الأدوات التقليدية في تمويل المشاريع خصوصا العامة.
- هناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بين المنتجين.

أهداف البحث:

- معرفة صيغ التمويل الحديثة وبيان الدور الفعال الذي تلعبه في النهوض بالتنمية الاقتصادية وتعبئة المدخرات المالية.
- التعرف على مفهوم عقود البوت (البناء والتشغيل والتحويل).
- التعرف على الصكوك الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث.
- موضوع البحث يتناسب ويخدم مجال التخصص (مالية ونقود).
- إيجاد مصادر أخرى للتمويل غير موازنة الدولة.

- الدور الكبير الذي تؤديه هذه المصادر في تمويل مختلف المشاريع.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من موضوع تمويل مشاريع القطاع العام فهي من أكبر التحديات التي تواجه الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، حيث يبرز جليا عقد البوت كوسيلة منتهجة في تحقيق ذلك، إضافة إلى دور الصكوك الإسلامية بخصائصها الفعالة التي تعتبر بديلة عن الأدوات التقليدية في تمويل هاته المشاريع.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة، تم معالجة البحث بإتباع المنهج المقارن لتوضيح مختلف جوانب عقد البوت، وكذلك مختلف العناصر المرتبطة بعملية التصكيك والدور الذي تؤديه في العملية التمويلية.

حدود الدراسة:

من حيث البعد العلمي نتناول فيه صيغ التمويل الحديثة وبيان الدور الذي تلعبه في النهوض بالتنمية الاقتصادية وجذب الفوائض المالية.

أما فيما يخص البعد المكاني فتطرقنا في دراستنا إلى بعض الدول من بينها دولة مصر وتجربتها لنظام البوت، وكذلك دولة ماليزيا في إصدار الصكوك الإسلامية والتعامل بها نظرا لما حققته على الصعيد المحلي والعالمي.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا جملة من الصعوبات تمثلت في:

قصر الفترة الممنوحة لإعداد البحث.

نقص المراجع المتخصصة والمحكمة، ففي الفصل الأول معظم المراجع تناولته من الناحية القانونية، أما الفصل الثاني فيرجع ذلك لحدائثة التعامل بالصكوك الإسلامية.

هيكل البحث:

لمعالجة هذا البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول نستعرض عقد البوت وذلك بدراسة ماهيته في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني النظام القانوني وأساليب تمويله، وتقييم عقد البوت وعرض نموذج التجربة المصرية في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني فنتناول في المبحث الأول ماهية الصكوك الإسلامية، والمبحث الثاني أركان وإجراءات التصكيك وأهدافه، والأهمية الاقتصادية وعرض التجربة الماليزية في المبحث الثالث.

الفصل الأول

عقد البناء والتشغيل

والتحويل

B.O.T

تمهيد:

تشكل الاستثمارات في مجال البنية التحتية عاملا مهما لدفع عجلة النمو الاقتصادي في أية دولة. ومع تضاؤل قدرة الحكومات على توفير تلك الاستثمارات، وترسيخا لنظام الاقتصاد الحر، برز اتجاه متصاعد لإشراك المبادرات الفردية في المشاريع العامة، ومن الصيغ المستعملة في هذا المجال صيغة البوت BOT (المبحث الأول)، وهي من العقود التي نمت وتطورت في ظل النظام القانوني الانجلوساكسوني، كأسلوب تعاقدى تمويلي، تقوم أساسا بالاعتماد على القطاع الخاص لتمويل وإنشاء وتشغيل مشاريع البنية التحتية، وتمكينه من الاستحواذ على عائداتها طوال الفترة التعاقدية لتلقى بذلك ترحيبا على المستوى الدولي والمحلي، تشجيعا للإقبال عليها، الأمر الذي يفرض علينا الوقوف عند طبيعتها القانونية (المبحث الثاني)، خاصة إذا عرفنا أنها تتميز بوجود الدولة كطرف متعاقد، وهي شخص ذو سيادة يتمتع بامتيازات السلطة العامة في المجال الداخلي وشخص من الأشخاص القانون الدولي من جهة، ومن جهة أخرى وجود طرف خاص، غالبا ما يكون أجنبي - طبيعي كان أو معنوي - لا يتمتع بتلك الامتيازات، ولا يعد شخصا قانونيا دوليا، ولكنه يملك قوة اقتصادية، قد تفوق في بعض الأحيان قوة الدولة المضيفة، بالأخص إذا كانت من الدول النامية. وعليه، فإن العلاقة بين الطرفين تتميز بعدم التجانس وبتفاوت قانوني واقتصادي، وهو ما يثير مشاكل عدة في الوصول إلى التكييف القانوني لمثل هذه العقود.

وقد اتجهت بعض الدول نحو تطبيق هذه الصيغة لما لها من مزايا جمة تعود على الدولة المضيفة (نموذج التجربة المصرية)، وهذا رغم السلبيات الناتجة عنها، (المبحث الثالث).

المبحث الأول : ماهية عقد البوت B.O.T

لغرض الوقوف على ماهية عقد البوت فإننا سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، إذ نخصص المطلب الأول لتعريف عقد البوت، ونبين في المطلب الثاني أشكال عقد البوت ونستعرض في المطلب الثالث خصائص عقد البوت.

المطلب الأول: تعريف عقد البوت

مصطلح البوت¹ B.O.T من الناحية اللغوية هو اختصار لثلاث كلمات إنجليزية وهي BUILD وتعني الإنشاء أو البناء و OPERATE وتعني التشغيل والإدارة و TRANSFER وتعني النقل و المقصود بها في هذا المصطلح نقل المرفق إلى الدولة في نهاية مدة العقد.

ويمكن تعريف عقود البوت بأنها (اتفاق بين احد الأشخاص المعنوية العامة أو الحكومة وأحد شركات القطاع الخاص سواء أكانت وطنية أو أجنبية أو مشتركة وتسمى (شركة المشروع) بإنشاء أحد المرافق العمومية على حساب الشركة الخاصة وبنفقات منها والقيام بالإدارة والتشغيل فترة زمنية محددة تحت إشراف الجهة الإدارية المتعاقدة وراقبتها، وتحصل الشركة الخاصة على إيرادات تشغيل المشروع خلال مدة العقد على أن تنقل ملكية المشروع في نهاية مدة العقد إلى الشخص المعنوي العام بالحالة التي يمكن الاستمرار في تشغيله بذات الكفاءة التي كان عليها وقت أن كانت الشركة تتولى إدارته.

¹يعد رئيس الوزراء التركي "تورجت أوزال" هو أول من استخدم عبارة البوت B.O.T في بداية الثمانينات بمناسبة اجتماعه برجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب شركات المقاولات من القطاع الخاص بعد نجاحه في الانتخابات، إذ شرح إستراتيجيته الجديدة في التنمية والإصلاح الاقتصادية بإسناد المشروعات الجديدة في مجال البنية التحتية إلى القطاع الخاص على أساس أسلوب B.O.T وهكذا صار هذا الأخير تعبيراً عن النهج الاقتصادي الجديد في تركيا. أبو بكر احمد عثمان النعيمي، الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية (عقود البوت bot وعقود الشراكة ppp) دراسة تحليلية مقارنة، دار الحامد، عمان، الأردن، 2014، ص 15.

كما عرفت لها لجنة الأمم المتحدة للقانون (الأنسترال) بأنها (شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة وتدعى شركة المشروع امتياز لتنفيذ مشروع معين وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه و تشغيله وإدارته لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة).¹

المطلب الثاني: أشكال عقد البوت B.O.T.

يمكن تقسيم عقود البوت إلى عدة أشكال خلاف الصورة الرئيسية التي تعني البناء والتشغيل والتحويل، وهي غالبا ما تتشابه في أسلوبها وتختلف في مضمونها، نورد هنا ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم: 01-01 جدول يوضح مختلف مشتقات عقد البوت.

يتميز عن النوع الأساسي بأن نقل ملكية المشروع مؤقتا للجهة المنفذة.	B.O.O.T	Build – Operate – Ownership – Transfer	بناء – تملك – تشغيل – نقل الملكية
يتولى القطاع الخاص التصميم والإنشاء والإدارة بموافقة الدولة ويظل المشروع مملوكا للجهة المنفذة وهو ملائم لمشروعات مؤقتة تصبح بعد فترة عديمة القيمة وهو من قبيل الخصخصة أو الملكية دون الإعادة	B.O.O	Build – Own – Operate	بناء – الملكية – التشغيل
وفيه تظل الملكية القانونية للدولة ويقوم منفذ المشروع باستجاره منها وإعادته إليها بعد انتهاء مدة الإجارة	B.L.T	Build – Lease – Transfer	بناء – تأجير – نقل الملكية

¹ أسامة مدلول أبو هلبية المطيري .خصوصة المرافق العمومية بنظام البناء والتشغيل و التحويل (BOT)، مطبعة وزارة الإعلام، الكويت، 2006، ص50.

وهو أيضا يتعلق بمشروع تقوم بإنشائه الدولة وتسلمه للقطاع الخاص لتشغيله وإدارته مع تحصيل عوائد	B.T.O	Build - Transfer - Operate	بناء- نقل الملكية-تشغيل
وفيه يتولى منفذ المشروع تصميمه ويتولى تمويله وتشغيله بمبادرة منه بعد الاتفاق	D.B.F.O	Build- -Design Finance - Operate	تصميم- بناء - تمويل - تشغيل
تستخدم هذه الصورة في مشروع قائم يراد تحديثه وتطويره بتقنية ليست متاحة لدى الدولة ويتملكه منفذ المشروع مع اقتسام العوائد بينه وبين الدولة إلى حين إعادتها	M.O.O.T	Modernize - Own - Operate - Teransfer	تحديث - تملك - تشغيل - نقل الملكية
تستخدم هذه الصورة في مشروعات متعثرة حيث يتولى القطاع الخاص إعادة هيكلتها	R.O.T	Rehabilitate - Own - Teransfer	إعادة التأهيل -تشغيل- نقل الملكية
يتولى القطاع الخاص إنشاء المشروع الذي تكون ملكيته للدولة ويستأجره منها	B.T.L	Build - Transfer- Lease	بناء - نقل الملكية- تأجير
في هذه الصورة يتم تجديد الامتياز للمشروع الذي أقامه القطاع الخاص وأداره ويتضمن وعدا بالتجديد بنفس الشروط أو بشروط أخرى محددة في العقد	B .O .R	Build - Operate - Renewal of concession	بناء- تشغيل - تجديد الامتياز

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أسامة مدلول و صالح بن علي الشمراني.

يلاحظ مما سبق أن جميع أنواع عقود (B.O.T) تقوم على فكرة إشراك القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني وتخفيف الأعباء عن القطاع العام عن طريق تمويل البنية

الأساسية سواء تعلق الأمر بإنشاء أو تشغيل أو تجديد المرفق و إعادة الملكية للدولة على أن اختيار الدولة لأي من الأنواع السابقة تحكمه عدة اعتبارات تبعا لظروف الدولة نفسها.

المطلب الثالث: خصائص عقد البوت ومجالات استخدامه

أولا: خصائص عقد البوت: يتميز عقد البوت بمجموعة من الخصائص يمكن تحديدها بما يأتي:

01 يتميز عقد البوت بتعدد ميادين ومجالاته التطبيقية: إذ يمكن تنفيذ صور مختلفة من المشاريع بواسطة عقد البوت، فضلا عن تنفيذ مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالمرافق العامة الأساسية التي تقع ضمن مسؤولية الدولة أساسا، كإنشاء المطارات والطرق والجسور ومحطات الكهرباء وغيرها من مرافق البنية التحتية، يمكن استخدام عقد البوت لتنفيذ مشاريع أخرى مختلفة لا تشكل بالضرورة مرافق عامة كبناء المجمعات الصناعية وإدارتها.

02 تعدد الأطراف المشتركة في تنفيذ عقد البوت وتعارض مصالحها: يتميز عقد البوت باشتراك عدة جهات وأطراف لانجاز هذا التنفيذ، فبخلاف الجهة الإدارية العامة وشركة المشروع يوجد هناك جهات التمويل وشركات المقاولات التي تتولى إنشاء المرفق والشركة التي تتولى تشغيل المرفق فضلا عن موردي المعدات اللازمة لإنشاء المرفق وتشغيله.

وبلاحظ أن لهذه الأطراف المتعددة أغراض متباينة ومتعارضة مع بعضها البعض، فبالنسبة للجهة الإدارية العامة فإنها تبتغي تحقيق المصلحة العامة من خلال تنفيذ المرفق و تشغيله على وفق الاحتياجات والمواصفات التي أعدتها في دراسة الجدوى، وتسعى هذه الجهة أيضا إلى تمويل المرفق عن طريق القطاع الخاص من دون تحميل ميزانية الدولة، وكلما كان ذلك ممكنا، أية أعباء مالية سواء كان ذلك بشكل مباشر في شكل قروض أم بشكل غير مباشر عن طريق تقديم التسهيلات لشركة المشروع. وتسعى كذلك إلى الاحتفاظ بأكبر قدر من الرقابة على تشغيل المشروع من جانب شركة المشروع، واستعادة أصول المشروع في أقل وقت ممكن بحالة تشغيلية جيدة.

أما بالنسبة لشركة المشروع فهي تسعى إلى تحقيق أغراض أخرى قد تتعارض مع أغراض الجهة الإدارية المذكورة سابقا. فهي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من

الأرباحاً أقلتكالفة ممكنة، مع الاحتفاظ بأكبر قدر من السيطرة على القرارات المتعلقة بتشغيل المرفق. وان شركة المشروع ستسعى أيضاً إلى التخفيف من بعض المخاطر التي تواجهها من خلال توزيعها على أطراف أخرى كتوزيع مخاطر إنشاء المرفق بينها وبين شركات المقاولات التي تتعهد بإنشاء المرفق وبنائه، كما أنه يمكنها أن تنقل بعض المخاطر إلى الشركة التي تتولى تشغيل المرفق .

أما بالنسبة لجهات التمويل فهي تسعى إلى الحصول على أكبر قدر من الأرباح وهي لضمان تحقيق هذا الهدف تحرص في العادة على تمتعها بأكبر قدر من الرقابة بالنسبة لقيام شركة المشروع بتنفيذ موضوع العقد.

03 الطبيعة المعقدة لعقد البوت:

يشكل عقد البوت نظاماً اقتصادياً مركباً يحتاج لتنفيذه عديد من الاتفاقيات وإبرام كثير من العقود، فضلاً عن الاتفاق بين الجهة الإدارية العامة وشركة المشروع توجد عديد من الاتفاقيات الأخرى، ومن ذلك الاتفاق الذي يبرم بين شركة المشروع وجهات التمويل، والاتفاق بين شركة المشروع وشركات المقاولات التي يعهد إليها ببناء المرفق، وكذلك الاتفاق مع الموردين وغيرها من الاتفاقيات اللازمة لتنفيذ العقد. لذا قد تمر سنوات قبل توقيع العقد النهائي للمشروع أو حتى قبل الحصول على مصادر التمويل بالكامل وخلال تلك السنوات قد ينفق أموال طائلة على دراسة الجدوى والسوق والدعاية وأتعاب الاستشاريين الخارجيين، ويمتد هذا التعقيد إلى الجوانب الأخرى كافة المتعلقة بالمشروع كالجوانب المالية والتقنية والقانونية لذا يقع عاتق الحكومة أن تعمل قدر المستطاع على خفض درجة التعقيد لضمان عملية عادلة تتسم بالكفاءة ابتداءً من اختيار أفضل العطاءات وانتهاءً باستلام المشروع من القطاع الخاص في نهاية مدة العقد.¹

04 ارتباط التمويل بأصول موجودات المشروع ذاته وليس بأطرافه:

¹ أبو بكر احمد عثمان النعيمي، الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية (عقود البوت bot وعقود الشراكة ppp) دراسة تحليلية مقارنة، دار الحامد، عمان، 2014، ص24.

نظرا لضخامة التكاليف التي يتطلبها تنفيذ عقد البوت المتمثلة بإنشاء المرفق وتشغيله لذا تتم عملية التمويل من خلال جهات متعددة، فضلا عن التمويل الذي يقدمه رعاة المشروع هناك مصادر متعددة للتمويل تأتي من خارج المشروع كالقروض التي تقدمها البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية وصناديق الادخار. والنظام الذي يحكم العلاقة بين جهات التمويل الخارجية وبين شركة المشروع التي يؤسسها رعاة المشروع يتم بالاستناد إلى ما يعرف بـ " تمويل المشروع " Project Finance، الذي يشير إلى الحالات التي يتم فيها تمويل مشروع اقتصادي معين تعتمد فيه مؤسسات التمويل بصفة رئيسة لسداد أصل مبالغ القروض على التدفقات النقدية التي يدرها تشغيل المرفق. فالفلسفة التمويلية التي يقوم عليها عقد البوت تقوم على الاعتماد على أصول المشروع وموجداته وليس على الإمكانيات المالية لرعاة المشروع. ومن ثم فإن ضمان السداد للدائنين يتحدد بأصول المشروع وعوائده وليس لهؤلاء الدائنين الرجوع على الذمم المالية لرعاة المشروع، لذا يسمى هذا التمويل بأنه " تمويل لا رجوع فيه " أو " ليس فيه سوى رجوع محدود".

ثانياً: مجالات استخدام أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT

من خلال ما سبق، والتطبيقات الأكثر انتشاراً للمجالات التي تم فيها تطبيق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT كصيغة تمويلية نجد:

- مشروعات الطاقة الكهربائية سواء توليد الطاقة من مصادر مختلفة أو نقلها وتوزيعها وشبكات التوزيع وإنشاء المحطات اللازمة.
- مشروعات المطارات، سواء لنقل الأفراد والبضائع وكافة الخدمات المتعلقة بها.
- مشروعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط البقريات والفاكس وخدمات الربط.
- مشروعات محطات المياه وتنقيتها أو تحليتها ومد أنابيب المياه والخدمات المتعلقة بها، وأيضا المتصلة بها لمشروعات الصرف الصحي من إنشاء وتنقية ومد أنابيب ومعالجة المخلفات.
- مشروعات الموانئ البحرية وإنشاء الأرصفة الإضافية لخدمة الركاب، والموانئ الخاصة بالغاز المسال أو السائل.
- مشروعات إنشاء الطرق السريعة التي تربط المناطق الاقتصادية والحضرية والعمراية بغيرها ذات الكثافة المرورية العالية والخدمات المتعلقة بها.

- مد الكبارى والجسور والمعابر بين المناطق التي يحول بينهما عائق مائي وذات كثافة عالية، وإنشاء الأنفاق التي تخترق باطن الأراضو الجبال أو البحار والبحيرات المائية.
 - مشروعات السدود وشبكات الري وخطوط نقل المياه وتخزينها.
 - مشروعات شق القنوات الملاحية والنهرية الدولية التي تربط بين البحار والمحيطات وغيرها.
 - مشروعات إنشاء ساحات الانتظار المتعددة الطوابق في المناطق المزدهمة وذات الكثافة العالية بالإضافة إلى المراكز التجارية والخدمية.
 - المشروعات السياحية وان كانت لا تعد من مشروعات البنية التحتية بل تعد من المشروعات التي تساعد في تنمية الدخل الوطني مثل إنشاء الفنادق والمسارح ودور السينما.....الخ.
 - المشروعات ذات الصفة الاجتماعية مثل المستشفيات والمدارس والجامعات والمعاهد المتخصصة وغيرها من الخدمات التعليمية و الصحية.¹
- كل المجالات سابقة الذكر من مجالات تطبيقات أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملك BOT فقد حددها الألماني CommerzBank في أربعة مجالات رئيسية وهي:
- مشروعات بنية أساسية تشمل الطرق البرية، السكك الحديدية، شبكات الاتصال.
 - المشروعات المتعلقة بالبيئة والطاقة والتعدين ومن أمثلتها استخراج الفحم والبتترول والغاز، ومياه الشرب والصرف الصحي، التخلص من القمامة والنفايات الصلبة.
 - محطات القوى التي تشمل إنتاج وتوزيع الطاقة على المصانع والمنازل.
 - مجمعات صناعية مثل الصناعة الكيماويات والورق والالومنيوم.²

المطلب الرابع: مراحل و أطراف مشروع عقد البوت BOT.

أولاً: مراحل مشروع عقد البوت

¹ محمد صلاح والبشير عبد الكريم، أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية-تجارب دولية وعربية مختارة - أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر جوان، 2015، ص 179-180

² المرجع نفسه، ص 180.

01-مرحلة تحديد المشروع: البداية المنطقية لمشروعات BOT هي تحديد مدى ضرورة القيام بمشروع ما من مشروعات البنية الأساسية باستخدام نظام BOT بدلا من تولى الحكومة نفسها أو القطاع العام مهمة إنجازه. وطالما أن الحديث هنا ينصب على مشاريع البنية التحتية، فإن مهمة التعرف على المشروع تقع على كاهل الحكومة أو أحد المؤسسات التابعة لها.

وفي كل الحالات يجب أن يتم أولاً إجراء دراسة جدوى أولية أو مبدئية مصغرة للمشروع المقترح. هذه الدراسة يجب أن يكون هدفها تحديد حجم وموقع وتقنيات تشغيل المشروع المقترح، مع التركيز على دراسة البيئة الخارجية المحيطة به والتنبؤ بتكاليفه الإجمالية وتدفقاته الإيرادية خلال العمر الإنتاجي المتوقع.

كما يتعين على الحكومة المضيئة منذ البداية تعيين مدير عام لمشروعات BOT ككل تكون مهامه الإشراف على معدلات التنفيذ الفعلي لمراحل المشروع المختلفة ومحاولة فض المنازعات التي تحدث بين الأطراف المختلفة خلال المراحل. وبعد الانتهاء من مرحلة تحديد المشروع هذه يمكن الانتقال¹ إلى المرحلة الثانية المتمثلة في قيام حكومة الدولة المضيئة بالإعداد لإجراء المناقصة العامة الخاصة بالمشروع بين شركات القطاع الخاص التي قد تبدي اهتماما برعاية وتنفيذ وتشغيل المشروع المقترح.

02-مرحلة إعداد الحكومة للمناقصة العامة المتعلقة بالمشروع: يتمثل دور الحكومة في هذه المرحلة في اتخاذ القرارات المطلوبة الملائمة لتصميم وتنفيذ عملية الإعلان عن المناقصة العامة المتعلقة بمشروع BOT والبدائل الرئيسية المتاحة في هذا الصدد:

-الإعلان عن المشروع بنظام المناقصات العامة.

- التعامل مباشرة مع جهة واحدة بدون إجراءات خاصة بالمناقصة.

- اللجوء إلى نظام المناقصات العامة المحدودة (أي بنظام سجل الموردين أو المقاولين الذين سبق للحكومة التعامل معهم).

¹ سمير محمد عبد العزيز و إسماعيل حسين إسماعيل و شكري رجب العشماوي ، نظام البناء - التشغيل - نقل الملكية B.O.T لتمويل وإدارة وتحديث مشروعات البنية الأساسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 23-24.

علما بأنه في حال قيام الحكومة باللجوء إلى نظام المناقصات العامة المفتوحة فإنها تحتاج أولاً لتتأكد من درجة جدية وخبرة الشركات بالعبءات أو المظاريف المختلفة إلى المناقصة.

وحتى يمكن تلافي ذلك يمكن الإعلان عن المناقصة بأسلوب المناقصات العامة المفتوحة وليس بأي نظام آخر لضمان تقدم أكبر عدد ممكن من الشركات إلى المناقصة حتى يسهل اختيار الأفضل منها.

كذلك يجب أن يحتوي طلب التقدم بعبءات للمناقصة الذي تنشره الحكومة في عدة صحف محلية و/ أو دولية كبرى- على عدة نصوص تفصيلية من شأنها إعطاء الحكومة خلفية كافية عن معظم جوانب وتفاصيل المشروع في قيام الشركة المتقدمة بذلك العطاء بتنفيذها فعليا (أي في حالة إرساء المناقصة العامة على عطاء هذه الشركة أو تلك). وهذا العطاء يجب أن يحدد كيفية الوفاء بالشروط التي يجب الالتزام بها لإتمام المشروع على نحو متكامل مثل:

- حجم المشروع وموقعه الجغرافي. - الجدول الزمني المقترح لإتمام تنفيذ المشروع.

- الأداء وكيفية تشغيل المشروع لعدد من السنوات قبل نقل ملكيته إلى الدولة.

- طبيعة وحجم الإيرادات المتوقعة عن المشروع.

- ما إلى ذلك من تعهدات أو شروط وعقود خاصة بالمشروع.

ولعل أحد أهم عوامل نجاح مشروعات BOT هو أن تقوم الحكومة بإعداد مناقصة عالية الجودة (سليمة ومدروسة من كافة الجوانب) وان تعمل بكامل طاقتها لضمان أقصى قدر ممكن من النزاهة والشفافية في إجراءات تقييم العطاءات المختلفة المتقدمة للمناقصة واختيار العطاء الأفضل (من الناحية المالية والفنية) بينها.

وباختصار فان نقطة اختيار أفضل أو أسوأ العطاءات المتقدمة للمناقصة العامة المتعلقة بالمشروع هي في أغلب الأحوال الفيصل بين مشروعات BOT الناجحة والأخرى الفاشلة.

03- إعداد الشركات الخاصة لعطاءاتها أو مظاريفها للمناقصة العامة:

بعد نشر الإعلان الخاص بالمناقصة العامة حول مشروع BOT قد يثير اهتمام العديد من الأطراف الخاصة أو المستثمرين (الرعاة) الذين قد يرغبون في رعاية المشروع بمعنى تنفيذه وتشغيله بشكل جماعي لتحقيق الربح لكل منهم. وهذه الأطراف المشتركة (التي تسمى أيضا الائتلاف Consortium) سوف تقوم بإعداد م ظروف أو عطاء جماعي هو الأمل بقدر الإمكان للتقدم به إلى المناقصة العامة أملا في أن يتم إرساؤها عليهم في النهاية. وقبل أن يتم إعداد هذا العطاء أو المظروف الجماعي (المشترك) يجب أولاً أن تتفق هذه الأطراف الخاصة المختلفة على عناصر محورية ورئيسية متعلقة بالمشروع مثل:

- طرق اقتسام أرباح إيرادات المشروع. - طرق اقتسام تكاليف المشروع ومخاطره.

- طرق تبادل المعلومات المهمة والسرية الخاصة بالشركات المختلفة التي يتكون منها الائتلاف (شركة المقاولات وشركة التوريدات وشركة التشغيل و الصيانة... الخ).

والخطوة التالية هي أن يقوم هذا الائتلاف بإرسال العطاء أو المظروف النهائي الذي تم إعداده إلى الحكومة قبل آخر موعد محدد لإرسال العطاءات.

04-مرحلة الاختيار أو الانتقاء: وفي هذه المرحلة على الحكومة أن تقوم بتقييم كافة العروض أو العطاءات التي تقدمت للمناقصة العامة التي أعلنت عنها، وتكون محصلة عملية التقييم هذه هي اختيار أفضل عرض أو عطاء متاح وإرساء المناقصة عليه وعلى المتقدمين به. ومن الضروري في هذه المرحلة العمل على ضمان تواجد الاستشاريين الماليين والتقنيين والقانونيين بجانب الحكومة المضيفة وهي بصدد تقييم العطاءات المختلفة من كافة أوجهها بغية اختيار أفضل عطاء متاح بينها.¹

ويجب أن تتسم قواعد التقييم والاختيار بالشفافية ويجب ألا تستغرق وقتاً طويلاً ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت المستندات وأسس التقييم من البداية واضحة وتتفق مع المعايير الدولية وطبيعة المشروعات.²

ويأتي على رأس هذه المعايير ما يلي (بدون مراعاة أولويات الترتيب):

¹ سمير محمد عبد العزيز وإسماعيل حسين وإسماعيل وشكري رجب العثماني، المرجع السابق، ص 27- 28.

² أبو بكر احمد عثمان النعيمي، المرجع السابق، ص 61.

- السعر النهائي المعروض في العطاء (المظروف المالي).- الثقة والخبرة والاعتمادية.

-إلأى مدى تعتقد الحكومة المضيفة أن مشروع BOT بصورته هذه (أى فى حالة إرساء المناقصة على عطاء محدد) قادر على خدمة وتحقيق مصالح الدولة الأم بما فى ذلك:

توفير النقد الأجنبي- المساعدة على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدولة المضيفة (النامية غالباً)- توفير فرص عمل تدريب جديدة لعمال الدولة المضيفة وتوفير فرص أعمال للمقاولين والموردين المحليين فيها، إلأخر هذه النوعية من الأهداف والمصالح الوطنية.

وبعد أن تنتهى الحكومة من تقييم العطاءات المختلفة التى تقدمت للمناقصة العامة، فإن الخطوة التالية هى أن تدعو الحكومة الشركة (أو الائتلاف) التى (الذى) تقدمت أو تقدم بأفضل عطاء متاح لتوقيع عقود ومستندات وإجراءات تنفيذ المشروع معها أو معه.

05-مرحلة تنمية المشروع: بعد أن وافقت الحكومة على عطاء إحدى الشركات أو أحد الائتلافات المتقدمة للمشروع (للمناقصة)، فإن الخطوة التالية هى أن يقوم الائتلاف بالمناقصة فيما بينه وبين نفسه (أى بينه وبين أعضائه) وأخذ التعهدات الذاتية اللازمة لتأسيس وهيكلة شركة تنفيذ المشروع فى حالة أن هذه الشركة لم تكن قد تأسست بالفعل بعد. فى هذه المرحلة كذلك يتم تقديم رؤوس الأموال المبدئية اللازمة لتأسيس الشركة والشروع فى تنفيذ المشروع. فى هذه المرحلة كذلك سوف يقوم المتعهدون بتنفيذ المشروع (أى الائتلاف الذى تم إرساء المناقصة عليه) بالتوجه إلىالأطراف الدائنة أو المقرضة للحصول منها على الأموال والمبالغ الإضافية التى قد تكون مطلوبة لإكمال إنشاء شركة تنفيذ المشروع أو للشروع فى تنفيذ المشروع نفسه، وللمشروع أن يتفاوض مع المقاولين والموردين وشركات التشغيل والصيانة التى قد تشترك فى المشروع بغية الاتفاق على أفضلالأسعار ومعدلات التنفيذ واشتراطات الجودة وما إلى ذلك .

وبعد أن يتم الانتهاء من كل هذه الاتفاقيات فإن المشروع سوف ينتقل بعد ذلك إلى مرحلة الإقفال المالي Financial Closing وهو التاريخ الذى يبدأ فيه المقرضون وأصحاب رأس المال المشاركون فى المشروع فى تقديم مساهماتهم المالية للمشروع بغية مساعدته على عمليات تصميم وبناء المشروع وشراء المعدات والمواد الخام وما إلى ذلك من الخطوات العملية اللازمة للبدء فعليا فى تنفيذ المشروع على أرض الواقع.

06- مرحلة تنفيذ المشروع: يتم فيها البدء في تنفيذ المشروع وإنهاء كل الاتفاقيات التمويلية، لتبدأ بعد ذلك الجهات المعنية في تقديم الأموال اللازمة للتنفيذ. وتنتهي هذه المرحلة بإقامة المشروع وتجريبه وقبوله من جانب شركة المشروع والحكومة.

07- مرحلة تشغيل المشروع Operation: هنا يدخل المشروع إلى مرحلة التشغيل الفعلي، وهي مرحلة سوف تستمر في الغالب لعدة سنوات (حسبما ينص العقد الرئيسي للمشروع)¹ حيث تتولى فيها شركة المشروع عملية التشغيل أو قد تتعاقد مع شركة أخرى لتتولى التشغيل والصيانة تستخدم الإيرادات المحصلة خلال فترة التشغيل في استرداد رأس المال وتحقيق الأرباح المخططة، ومن حق الحكومة التأكد من أن عملية التشغيل والصيانة تتم وفقا للمعايير المحددة.²

08- مرحلة نقل الملكية Transfer: هي المرحلة الأخيرة في عمر مشروع البوت محل الدراسة وفيها يتم نقل ملكية المشروع بعد عدة سنوات وهي سنوات التشغيل بواسطة القطاع الخاص إلى الحكومة المضيفة (أي الدولة أو القطاع)³ التي قد ترى التعاقد من جديد مع الشركة نفسها لتستمر في التشغيل أو تعهد بالتشغيل لطرف آخر من القطاع الخاص أو قد تتولى عملية التشغيل بنفسها.⁴ أهم ما ستركز عليه الحكومة المضيفة عند نقل ملكية المشروع إليها في نهاية فترة التعاقد هو الحصول على مشروع جيد تمت صيانته وتشغيله بشكل سليم طوال السنوات السابقة وتم نقل التقنيات التشغيلية اللازمة إليه وتدريب الكوادر البشرية المتاحة على كيفية إدارته وتشغيله بالشكل الأمثل.⁵

وفي الشكل التالي سوف نقدم ملخصا عاما لكل هذه المراحل الخاصة بأي مشروع بوت ناجح.

¹ سمير محمد عبد العزيز وإسماعيل حسين إسماعيل وشكري رجب العشماوي، المرجع السابق، ص 28.

² عيسى محمد الغزالي، نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس والثلاثون - نوفمبر / تشرين 2004 - السنة الثالثة. ص10.

³ سمير محمد عبد العزيز وإسماعيل حسين إسماعيل وشكري رجب العشماوي، المرجع السابق، ص 28.

⁴ عيسى محمد الغزالي، المرجع السابق، ص10.

⁵ سمير محمد عبد العزيز وإسماعيل حسين إسماعيل وشكري رجب العشماوي، المرجع السابق، ص28.

الشكل رقم: 01-01 يمثل المراحل المعيارية لمشروع بوت ناجح

أولاً: مرحلة التحديد: وتشمل على الخطوات الفرعية التالية:
تحديد المشروع.

تحديد هيكل التمويل الأمثل.

إجراء دراسات الجدوى المبدئية.

تعيين فريق تنفيذ المشروع ومدير عام المشروع.

اتخاذ القرار الحكومي بتنفيذ المشروع بنظام BOT

ثانياً: مرحلة الإعداد الحكومي للمناقصة العامة: وتشمل على الخطوات الفرعية التالية:

إجراءات الإعداد للمناقصة والإعلان عنها.

التأكد من جدية وخبرة وإمكانيات الشركات المتقدمة من الناحيتين المالية والفنية (التقنية).

التعاقد على المشروع (إعداد مسودة المشروع بوجه عام تمهيدا لتوقيعها مع طرف خاص لاحقا

عقب إرساء المناقصة العامة على شركة أو ائتلاف ما).

مستندات و وثائق المناقصة.

تحديد معايير وشروط تقييم العطاءات المختلفة المتقدمة.

ثالثاً: مرحلة إعداد الرعاة المحتملين لعطاءاتهم: وتشمل على الخطوات الفرعية التالية:

تشكيل الائتلاف الخاص بالمشروع / أو تأسيس شركة تنفيذ المشروع.

إجراء دراسة الجدوى التفصيلية.

تحديد المشاركين والشركاء المحتملين في المشروع.

إرسال حزمة العطاء (المظروف النهائي إلى الحكومة قبل الموعد النهائي المحدد لذلك).

رابعاً: مرحلة الاختيار والانتقاء بواسطة الحكومة: وتشمل على الخطوات الفرعية التالية:

تقييم العطاءات والعروض كلها.

طلب إجراء تعديلات أو تقديم إيضاحات.

إرساء المناقصة على شركة ما أو الائتلاف المحدد صاحب أفضل عطاء متاح.

خامساً: مرحلة تنمية المشروع: وتشمل على الخطوات الفرعية التالية:

تأسيس شركة تنفيذ المشروع.

تقديم مساهمات رؤوس الأموال للتمويل.

توقيع اتفاقيات القروض اللازمة.

الإقفال المالي.

توقيع عقد المقاولات

توقيع عقد التوريدات (معدات ، مواد خام).

توقيع عقد التأمين على المشروع.

توقيع عقد التشغيل والصيانة الدورية.

سادسا: تنفيذ المشروع (مرحلة الإنشاء): وتشمل على الخطوات الفرعية التالية:

المباني وتركيب المعدات.

الاختبارات الأولية التشغيلية.

الموافقة الحكومية وكذلك موافقة شركة تنفيذ المشروع.

نقل التقنية وبناء القدرات التشغيلية(تدريب الكوادر البشرية).

التقييم الدوري للمشروع لضمان كفاءة وفاعلية كافة أنشطته التشغيلية عند بدء مرحلة التشغيل

الفعلي للمشروع.

سابعا: مرحلة التشغيل: وتشمل على الخطوات الفرعية التالية:

التشغيل والصيانة خلال فترة التعاقد.

التفتيش الدوري على أنشطة وعمليات المشروع للتأكد من كفاءة وفاعلية سبل أدائها.

التدريب المستمر للكوادر البشرية.

نقل التقنيات التشغيلية الحديثة إلى الدولة المضيفة ومساعدة كوادرها البشرية على بناء القدرات

العالية قبل الشروع في نقل الملكية.

ثامنا: مرحلة نقل الملكية: وتشمل على الخطوات الفرعية التالية:

تحديد أسلوب نقل الملكية الأمثل من بين البدائل المختلفة المتاحة.

نقل الملكية فعليا أو ضمنا إلى القطاع العام.

(المصدر: سمير محمد عبد العزيز وإسماعيل حسين إسماعيل وشكري رجب العشماوي ، نظام

البناء - التشغيل - نقل الملكية B.O.T لتمويل وإدارة وتحديث مشروعات البنية الأساسية،

الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 32-34).

02 - أطراف عقد البوت:

تعد عقود البوت في حقيقتها مجموعة من العقود المركبة اللازمة لتحقيق غرض التعاقد بإنشاء المرفق وتشغيله لتقديم الخدمة، أي أن العقد يتضمن في داخله حزمة من التعاقدات المختلفة والمتعددة الأطراف، وعلى ذلك فإنه يوجد في عقود البوت نوعان من الأطراف أولهما الأطراف الرئيسيون للعقد، وثانيهما الأطراف التابعون.¹

ثانياً: الأطراف الرئيسيون لعقد البوت.

أولاً: الدولة المضيفة (الحكومة مانحة الالتزام):

تتمثل الدولة المضيفة من خلال جهات متعددة و مختلفة ويمكن إجمالاً أهمها:

01-الجهة مانحة الالتزام:وهي إما تكون السلطة التشريعية إذا تطلب الأمر اصداق قانون من البرلمان. أو تكون الجهة المختصة بإصدار الالتزام هي السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء أو الوزير المختص.²

02- الجهة الإدارية العامة الطرف في اتفاق الالتزام وهي الهيئة المسؤولة عن تنظيم المرفق وتقديم البنية الأساسية المرتبطة به.

03-جهات حكومية أخرى:مثل (مشتري الخدمة، مورد الطاقة، جهة الضمان الحكومي، وغيرها)، إذ أنه في بعض الحالات قد توجد اتفاقات الترخيص أو الالتزام المبرم مع الجهة الحكومية المعنية، فقد تتفق الدولة مع شركة المشروع على الالتزام بشراء الخدمة، أو شراء الوقود أو الانتفاع بالأرض، وقد تقدم الدولة عن طريق إحدى مؤسساتها المالية كالبنك المركزي كفالة أو ضمان بتعهدات هذه الهيئات أو إحداها في مواجهة شركة المشروع.³

¹ أبو بكر أحمد عثمان النعيمي، المرجع السابق، ص40.

² أسامة مدلول أبو هلبية المطيري، المرجع السابق، ص101.

³ سميرة حصايم، عقود البوت B.O.T، إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص26.

ثانيا: الملتمزم أو راعي المشروع(شركة المشروع):

شركة المشروع هي الجهة صاحبة الامتياز المنفذ بنظام البوت والتي تتحدد حقوقها والتزاماتها في اتفاقية المشروع أو الالتزام الموقع مع الدولة المضيفة وهي تتكون من اتحاد مالي.(مجموعة شركات متخصصة في مجالات التصميم والتوريد والتشييد) من المؤسسين (القطاع الخاص أو القطاع العام والخاص) ويسمى هذا الاتحاد الكونسورتيوم (Consortium) والذي يمكن تعريفه بأنه "عقد مبرم بين مؤسستين أو أكثر بغرض الحصول على صفقة توريد سلع أو تقديم خدمات، أو تنفيذ صفقة بصفة مشتركة أو تضامنية، يتخذ عدة أشكال حسب طبيعة نشاطه"¹.

والسبب في تشكيل الكونسورتيوم ضخامة رؤوس الأموال المطلوبة بالإضافة إلى توزيع المخاطر الأمر الذي لا تتحمله شركة بمفردها.² ويقوم هذا الاتحاد بـ:

إعداد دراسة جدوى للمشروعات وتقديم عرض لتنفيذه.

تكوين شركة المشروع حال وقوع الاختيار على عرضه وتحصيل حصة رأس المال من كل مؤسس.

إجراء العقود مع الأطراف المعنية كالحكومة، شركات المقاولات، مشغلي المشروع، وموردي المواد الأولية... الخ.³

ثالثا: الأطراف الأخرى: بالإضافة إلى تلك الأطراف الرئيسية هناك جهات أخرى متداخلة كالمقاول وهو الشركة أو مجموعة الشركات التي تسند إليها أعمال التشييد وبناء المرافق يربطها بشركة المشروع عقد المقاوله الأساس ويتخذ عادة شكل تسليم المفتاح وهناك ما اصطلح على تسميته بالمشغل Operator وهي الشركة التي تتولى مسؤولية التشغيل

¹ معاشو عمار، الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية(في عقود المفتاح والإنتاج في اليد)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، 1998.

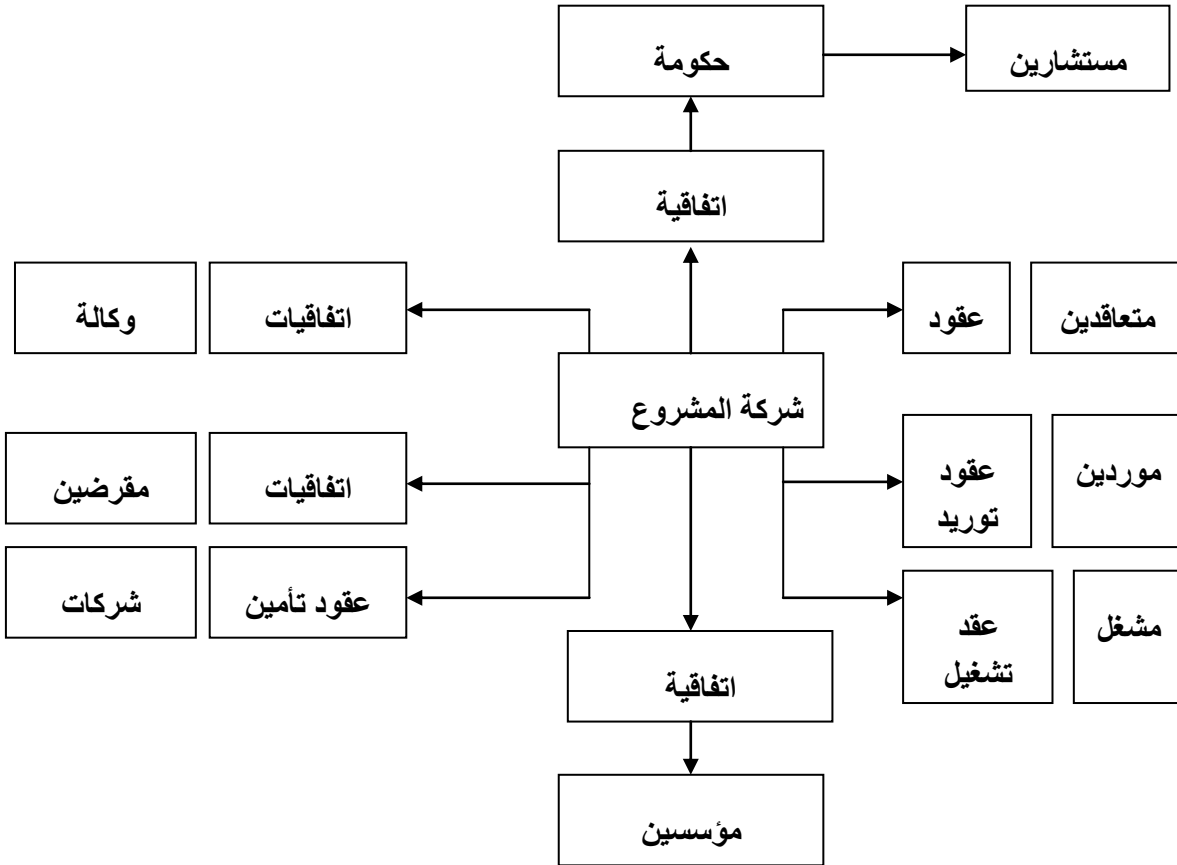
² أسامة مدلول أبو هلبية المطيري، مرجع سابق، ص 101-102.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات bot، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 637.

التجاري للمشروع وإدارته هذا بالإضافة إلى مجموعة المستشارين في مختلف التخصصات التمويلية والتشريعية والهندسية وشركات التأمين ومجموعة الموردين.¹

والشكل التالي يبين العلاقة بين الأطراف المختلفة في مشروعات BOT

الشكل رقم: 01-02 شبكة العلاقات بين الأطراف المختلفة في مشروعات BOT



المصدر (عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، 2005، ص 639).

¹ محمد صلاح واليشير عبد الكريم، المرجع السابق، ص 184.

المبحث الثاني: النظام القانوني لعقد البوت BOT وأساليب تمويله.

إن التنظيم القانوني لعقود البناء و التشغيل والتحويل BOT يمثل حجر الأساس في نجاح هذا النوع من العقود وتحقيق الأهداف المرجوة منها، فالمناقص التي يمكن أن يحققها هذا النوع من العقود يتوقف على مدى انضباط التنظيم القانوني الحاكم لها و طرق تمويلها.

المطلب الأول: التكيف القانوني لعقد البوت.

أولاً: التنظيم التشريعي لعقود البناء والتشغيل والتحويل BOT

تقوم الدولة عند خوصصة مرافقها العمومية بنظام BOT بإصدار قوانين لتنظيمها، ومعاينة مجموعة من تشريعات الخوصصة يتبين هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية لخوصصة المرافق العمومية بنظام البوت وهي:

الاتجاه الأول: إصدار قوانين خاصة لتنظيم اتفاقات البناء والتشغيل والتحويل مثل التشريع المغربي والفلبيني الموحد لجميع الاتفاقات المبرمة بنظام BOT أين كانت. وكذلك الحال في التشريع الاسترالي و الصيني والتركي فهناك تشريع واحد ضابط لنظام BOT.

الاتجاه الثاني: إصدار قوانين الامتياز لتنظيم مشروعات البنية الأساسية التي يقوم بها القطاع الخاص كما في التشريع الألباني والتشريع المصري.

الاتجاه الثالث: إصدار مجموعة كبيرة من التشريعات بحيث يتيح كل منها خوصصة نشاط معين مثل التشريع الأرجنتيني وتشريع البيرو، وتشريع المملكة المتحدة والتشريع الكندي والماليزي.¹

موقف المشرع الجزائري من عقود البوت:

إذا كانت الجزائر لم تعرف في قوانينها تسمية "بوت" ، فإنه بالرجوع إلى قانون المياه نستشف صيغة من صيغ هذا العقد وذلك في نص المادة 17 منه²، التي جاء فيها - تحديداً

¹ أسامة مدلول أبو هليليه المطيري، مرجع سابق، ص 63.

² قانون رقم 05-12 مؤرخ 4 غشت 2005، يتعلق بالمياه، ج.ر.ج، عدد 60، الصادر في 4 سبتمبر 2005.

لمكونات الأملاك العمومية الاصطناعية للمياه- على أنه: «تخضع كذلك للأملاك العمومية الاصطناعية للمياه، المنشآت والهياكل التي تعتبر ملكا يرجع للدولة بدون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للإنجاز والاستغلال المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي خاضعا للقانون العام أو القانون الخاص». وباستقراء نص المادة، نلاحظ توفر جميع العمليات أو المراحل المتضمنة في تنفيذ عقد البوت وهي: الإنجاز أو البناء، والاستغلال، وبعدها رجوع المنشآت للأملاك الدولة بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض.¹

ثانيا: الطبيعة القانونية لعقد البناء والتشغيل والتحويل BOT.

01 عقد البناء والتشغيل والتحويل عقود إدارية: يذهب هذا الرأي إلى أن عقود البوت هي عقود إدارية، و ما هي إلا نظام الالتزام القديم تحت مسمى جديد فبتطبيق معيار العقد الإداري على هذا العقد نجد أن:

أ- أن أطراف العقد يجب أن يكون احدهما من أشخاص القانون العام وهو ما يتوافر في عقود البوت (الدولة أو جهة الإدارة التي تمثلها).

ب- أن يكون موضوع العقد مرتبطا بالمرفق العمومي (الالتزام الطرف الآخر في عقود البوت بتسيير مرفق عمومي).

ج- أن يحتوي العقد على شروط استثنائية لصالح الإدارة أو الدولة وهي شروط غير مألوفة في عقود القانون الخاص (سلطة الإدارة في تعديل العقد وضمان تسيير المرفق بانتظام واطراد).

02 عقود البناء والتشغيل والتحويل BOT عقود إدارية مركبة: ينطلق هذا الرأي من أن عقود البناء والتشغيل و التحويل BOT عقود إدارية مركبة وتحمل في طياتها وسائل القانون العام وكذلك وسائل القانون الخاص وهي تعد أداة من أدوات إنشاء وإدارة المرافق العامة.

¹ سميرة حصابم، المرجع السابق، ص 11.

وبناء على ذلك يجب التمييز في هذه العقود بين نوعين من النصوص:

01 النصوص التعاقدية: وهي التي تخضع لأحكام القانون المدني فلا يجوز نقضها أو تعديلها إلا باتفاق الطرفين.

02 النصوص التنظيمية: وهي التي تتعلق بتنظيم المرفق في ذاته ووضع طرق مرسومة لإدارته، وتملك جهة الإدارة تعديلها بما يتفق مع مصالحها العليا.

فأساس التمييز بين النصوص التعاقدية والنصوص التنظيمية يستند على أساساً النصوص التعاقدية تخفي وتزول ولا تكون بحاجة إليها إذا ما أصبح المرفق يدار بطريقة الإدارة المباشرة، بينما الشروط التنظيمية تبقى شامخة دون اختفاء.¹

03- عقود البناء والتشغيل والتحويل عقود مدنية: بمعنى أن عقود البناء والتشغيل والتحويل من عقود القانون الخاص وتخضع لقواعد القانون المدني والتجاري.

ويختص القضاء العادي بنظر المنازعات التي تنشأ عنها ما لم يشترط في العقد على التحكيم ويقوم هذا الرأي على الاعتبارات الآتية:

01 أن عقود البوت تتم وفقاً لصيغ عقدية اقرب للقانون الخاص وما يتضمنه من مبدأ سلطان الإرادة وأن العقد شريعة المتعاقدين.

02 إن متطلبات التجارة الدولية فرضت على الدول أن تتعاقد مع القطاع الخاص على أساس من الحقوق والواجبات المتوازنة بين الطرفين، حتى تحقق مصالحها المادية وتحفظ بعلاقات اقتصادية كبيرة في الخارج وتستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية.

03 من الناحية العلمية فقد استقر العمل على أن يوضح المتعاقدين في عقود البوت أن عقدهم عقد مدني.

04 عقود البناء والتشغيل والتحويل عقود ذات طبيعة خاصة: يرى البعض أن عقود البوت يتم عقدها خلال نظم قانونية مختلفة، فكل عقد ظروفه الخاصة، بحيث يصعب وضع

¹ أسامة مدلول أبو هليبه المطيري، المرجع السابق، ص 63-64.

قاعدة عامة مجردة تقضي بأن عقد البوت عقد من عقود القانون الخاص أو انه عقد إداري، لذلك لا بد من تفحص كل عقد على حدى ووضعه تحت النظام القانوني الذي يحكمه، إذ أن النتائج قد تختلف من حالة لأخرى، أو بالأحرى من مشروع لأخر نظرا لإمكانية اختلاف طبيعة العلاقة القائمة بين شركة المشروع والسلطة المتعاقدة. وبناء على هذا التكيف الواقعي يعتبر عقد البوت تارة عقدا إداريا إذا استجمع عناصره، وتارة أخرى من عقود القانون الخاص.

المطلب الثاني: التمييز بين عقد البوت والعقود الشبيهة.

الفرع الأول: تمييز عقد البوت عن عقود التزام المرفق العام.

ينصرف عقد التزام المرفق العام إلى العقد الذي يتولى بمقتضاه الملتزم، فردا كان أو شركة، وعلى مسؤوليته إدارة مرفق عام اقتصادي واستغلاله لمدة محددة من الزمن، مقابل رسوم يتقاضاها من المنتفعين وفقا للنتائج المالية للاستغلال، مع خضوعه للقواعد الأساسية لسير المرافق العامة، فضلا عن الشروط التي تضمنها الإدارة لعقد الامتياز.

حيث تتوافق عقود البوت مع عقود الالتزام في إسناد مسألة إدارة المرفق وتشغيله إلى القطاع الخاص، ليتحمل بذلك الملتزم عبء ومخاطر التشغيل طوال مدة العقد المحددة. كما أن الملكية تظل للجهة الإدارية في كلا العقدين.

كما تتفق الطائفتان من العقود في ارتباط المقابل المالي الذي يتقاضاه المتعاقد بنتائج الاستغلال، لتأخذ فكرة المخاطر المرتبطة بالتشغيل معناها الواسع.¹

مع ذلك عقود البوت تختلف عن عقود الالتزام في نقاط جوهرية، تتمثل في قيام شركة المشروع في عقود البوت بتصميم المشروع وتحمل تكاليف البناء والتشييد بالكامل، وشراء المعدات والآلات التي يتطلبها المشروع، لتتكفل بذلك بعبء مالي ضخم، فقد وصلت

¹ سميرة حصايم، المرجع السابق، ص 44.

تكاليف إنشاء محطة توليد الكهرباء بالفحم في الصين إلى مبلغ 616 مليون دولار تم تمويلها برأس مال أجنبي بالكامل.¹

وبالتالي فإن العبء المالي الملقى على عاتق شركة المشروع يكون معتبرا إذا ما قورن بذلك الذي على عاتق الملتزم في عقد الالتزام، أين تقوم الدولة بإنشاء المرفق وتسليمه بعد ذلك للملتزم ليتولى إدارته.

فعقود الالتزام بذلك هي عقود إدارة، أما عقود البوت فهي عقود تمويل مقترنة بالإدارة كأثر لهذا التمويل، وعلى ذلك فإن تدخل الدولة بصفتها سلطة عامة في تعديل عقد الالتزام يكون أمرا واردا، دون أن يكلفها ذلك نفقات باهظة، أما عقود البوت فإن العبء المالي الضخم الذي تتحمله شركة المشروع يغل يد الدولة في التدخل لتعديل الالتزامات المتفق عليها، لان ذلك قد يكلفها مبالغ تفوق ما تكبده المستثمر من نفقات.²

الفرع الثاني: تمييز عقود البوت عن عقود الشراكة.

تقترب عقود الشراكة إلى درجة كبيرة من عقود البوت، إذ يوجد تشابه كبيرة بينهما من نواحي عديدة، فمن حيث النشأة ينتمي كلاهما إلى النظام القانوني الانكلوسكسوني، ومن حيث طرق إبرام العقد تخضع عقود الشراكة وعقود البوت كليهما إلى مبدأ العقلانية وحرية المنافسة، كما أن كليهما يعدان من العقود الإجمالية المركبة التي تكون فيها مهمة المتعاقد شاملة لتمويل المرفق وإنشائها وإدارته، وأخيرا فإن فكرة المخاطر في عقد البوت وعقد الشراكة كليهما تقوم على أساس تقييم المخاطر وتوزيعها بين أطراف العقد. وعلى الرغم من هذا التقارب الشديد بين عقود الشراكة وعقود البوت إلا أن ذلك لا يعني التطابق التام بينهما، إذ يوجد بعض الخصائص التي تميز عقود الشراكة عن عقود البوت لعل أهمها:

أ - من حيث الطبيعة القانونية للعقد: فعقود البوت وكما وضحنا سابقا، لا يوجد اتفاق تام على تحديد طبيعتها وفيما إذا كانت تعد عقود إدارية أم تعد عقود قانون خاص.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 868.

² عصام احمد البيهجي، عقود البوت B.O.T الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة، دار الجامعة الجديدة، د.ب، 2008، ص 76.

- أما الشراكة فتظهر دراسة تشريعات الدول التي أخذت بهذا النوع من العقود أن هناك شبه إجماع على الطبيعة الإدارية لعقود الشراكة.

ب - بالنسبة لطبيعة المقابل المالي للمتعاقد: ففي عقود البوت وسواء أكان المقابل المالي الذي يحصل عليه المتعاقد يتخذ صورة رسم يدفعه المنتفعون من خدمات المرفق أم صورة مبالغ مالية تدفعها الإدارة في مقابل الخدمة التي تقوم بشرائها فإن هذا المقابل المالي كما هي الحال بالنسبة لعقود تفويض المرافق العامة إنما يرتبط بالنتائج المالية للاستغلال.

أما في عقود الشراكة فيقوم المقابل المالي على فكرة الثمن الذي تدفعه الإدارة بصورة مجزأة على طوال مدة العقد من دون أن يكون مرتبطا بالنتائج المالية للاستغلال.

الفرع الثالث: تمييز عقود البوت عن الخصخصة.

إن عقد الخصخصة هو عقد إداري يتم إبرامه بين الدولة والقطاع الخاص موضوعه بيع مشروع تملكه الدولة وتنتقل ملكيته كلياً أو جزئياً إلى أحد أشخاص القطاع الخاص، فتنتقطع علاقة الدولة كلياً بالمشروع وعلى الرغم من تشابه عقد الخصخصة مع عقد البوت من ناحية تناولهما أموال عامة تملكها الدولة وتنتقل ملكيتها إلى القطاع الخاص إلا أنهما يختلفان من عدة نواح أهمهما:

احتفاظ الدولة بحق السيطرة عليه من خلال وضع شروط وقواعد تتعلق بإنشائه وتشغيله، إضافة إلى حق الإشراف والرقابة على المشروع حتى إعادة ملكيته إلى الدولة في نهاية المدة المتفق عليها.

أما في عقد الخصخصة فتنتقل ملكية المشروع نهائياً إلى القطاع الخاص وتنتقطع علاقة الدولة به وتمتنع عن التدخل في إدارته أو رقابته أو الإشراف عليه. وبناء على ذلك يعتبر نظام عقد البوت حلاً وسطاً بين الخصخصة وتمويل المشاريع عبر الوسائل التقليدية للدولة من

خلال فرض الضرائب أو الحصول على القروض الداخلية أو الخارجية أو رصد الاعتماد في الموازنات العامة.¹

المطلب الثالث: أساليب تمويل المشاريع بنظام البوت BOT.

يعد تمويل مشروعات البوت من أبرز المشاكل التي تعترض تلك المشروعات فالمشروع يحتاج إلى التمويل منذ البداية وطول حياته حتى يستطيع مواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط به سواء في حجم الإنتاج أو نوعيته.

وتمويل المشاريع بنظام البوت يأخذ أحد الأساليب التالية:

01 تمويل المشروع دون حق الرجوع (الإقراض بلا ضمان) يقوم هذا الأسلوب على تقديم القروض من الجهات المانحة في حدود أصول المشروع والتي تعتبر الأساس في موافقة هذه الجهات على الإقراض بحيث لا يوجد أصولاً أخرى للضمان، فلا يتم إلزام المساهمين بأعباء مالية إضافية في أموالهم الخاصة.

02 تمويل المشروع مع حق الرجوع (الإقراض بضمان محدود) يترتب على هذا الأسلوب تقديم التمويل مع إلزام المساهمين بضمانات محدودة لسداد دين شركة المشروع، وهذه الضمانات محدودة من حيث الفترة الزمنية لحين إنشاء المشروع وبدء تشغيله تجارياً، فينقلب التمويل بعد ذلك إلى تمويل دون حق الرجوع. ويكون سداد هذه الديون محسوبا على أساس أصول المشروع بالإضافة إلى العائدات النقدية المتوقعة، وتهدف هذه الضمانات إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بالإنشاء و التعمير.

ويمكن تمويل المشاريع بنظام bot وفق الأسلوبين السابقين بـ:

القروض: وهي عبارة عن مبالغ نقدية تقدم من البنوك أو جهات الاقتراض الأخرى لشركة المشروع للقيام بكافة مراحل المشروع وتقدم هذه القروض على دفعات على حسب مراحل المشروع. كما تراعي شركة المشروع أن يكون مبلغ القروض كافياً للمشروع وأن لا تكون الفائدة

¹ إيمان زعيم، الطرق المستحدثة لإدارة وتسيير المرافق العامة، عقد البوت نموذجاً، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، 2014، ص58.

على مبلغ القرض مرتفعة وتعتمد أغلب مشاريع البوت على القروض في تمويلها فمثلا بلغ حجم الاقتراض في مشروع القنال بين فرنسا وانجلترا حوالي 81 % من قيمة المشروع.

خطابات الضمان: وهي تعد من وسائل تمويل مشاريع البوت، وتظهر أهمية خطاب الضمان في بداية المشروعات بنظام البوت حيث يقدم المستثمر خطاب ضمان ابتدائي في مرحلة العطاءات والتي يطلب فيها إيداع مبلغ معين من النقود لضمان جديته، وعند رسو المناقصة يقدم خطابان: الأول خطاب ضمان الدفعة المقدمة التي تحصل عليها الشركة المقابلة، والثاني خطاب ضمان حسن التنفيذ.

وأهمية خطاب الضمان بالنسبة للعميل تتمثل في انه لن يضطر إلى تجميد جزء من أمواله كضمان والتي قد يحتاجها في مشاريع أخرى. وبالنسبة للبنك يسدد فائدة خطاب الضمان في العمولة التي يتقاضاها البنك.

السندات: وهي عبارة عن صكوك متساوية القيمة وقابلة للتداول تمثل قرضا طويل الأجل يعقد عن طريق الاكتتاب وتعطى للمقرض من قبل الشركة المقترضة لتثبيت ما له من دين فيذمتها، وتلجأ شركة المشروع لإصدار السندات في الفترة اللاحقة على تشييد المشروع وأقامته.¹

القرض السندي: هو عملية تطلقها الشركة بالاعتماد على الدولة أو بنكاً أو منظمة حكومية عن طريق إصدار سندات تباع للمستثمرين، عادة ما تكون قابلة للتفاوض.

أكثر من هذا فإن الإصدار السندي يشبه إلى حد كبير القرض المصرفي من حيث فترة الاستحقاق ودفع الفوائد التي عادة ما تكون ثابتة، ولكن هذه العملية غير قابلة للتنفيذ في كل الدول لأن التشريعات الجزائرية مثلا تعطي الحق للشركات بالاستفادة من هذه الصيغة بعد مرور سنتين على الأقل من تأسيسها.

الائتمان الإيجاري: تعتبر هذه الصيغة الأكثر ملاءمة لاحتياجات المشروع في حالة ضخامة التجهيزات اللازمة لإنشائه، لهذا الغرض تقوم شركة المشروع بعقد اتفاقية تمويل

¹ أسامة مدلول أبو هليبه المطيري، المرجع السابق، ص74.73.

مع مؤسسة مالية متخصصة في الائتمان الإيجاري بموجبه تصبح ملزمة بدفع أقساط كراء مع إمكانية التملك في نهاية حياة العقد.¹

المبحث الثالث: تقييم عقود البوت وعرض نموذج التجربة المصرية.

من البديهي عند تطبيق أي عقد من العقود ينشأ عن هذا التطبيق مزايا وسلبات لكلا الطرفين، وسنستعرض في هذا المبحث في المطلب الأول مزايا عقد البوت للطرفين معا وفي المطلب الثاني سلبيات أوالعيوب التي تحدث من جراء تطبيق عقد البوت سواء أكانت شركة المشروع أو الحكومة المضيفة له. وفي المطلب الثالث نقدم نموذج للتجربة المصرية في تطبيق عقد البوت.

المطلب الأول: مزايا عقد البوت .

أولا: من الجانب الحكومي.

01 تمويل المشروعات من قبل القطاع الخاص بالإضافة إلى تحمل القطاع الخاص للمخاطر التجارية مما يؤدي التخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

02 التنمية السريعة للمشاريع التي قد تنتظر طويلا لإيجاد التمويل اللازم كالقطاعات الاجتماعية التي ليس لها مردود اقتصادي مباشر كالتعليم والصحة.

03 تحقيق منافع تتعلق بالكفاءة كمثل التكنولوجيا المتطورة لخفض التكاليف وتحسين الأداء حيث أثبتت دراسة للبنك الدولي أن الإيرادات التي تجمعها الشركات العمومية العاملة في مجال المياه النقية بالدول النامية لا تعطي سوى 35% من التكاليف.

04 توفير العملة الأجنبية عن طريق الاتفاق مع المستثمر على أن يكون تمويل المشروع في الجانب الأكبر منه بالعملة الأجنبية.

¹ سهيل قمار، تفعيل التأمين الهندسي للإنشاءات المرتبطة بصيغة تمويل المشروعات الكبرى "Project Finance" - دراسة حالة في شركة تأمين المحروقات-CASH مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 2014، ص 30-31.

- 05 تحسين أداء سوق الأوراق المالية (البورصة) حيث يلجأ القطاع إلى مصادر تمويل متعددة منها طرح السندات أو زيادة رأس المال من خلال السوق المحلي.
- 06 تحريك عجلة الاقتصاد عبر تنشيط قطاعاته المختلفة، الخدمية، التمويلية، الصناعية التي سيكون لها أدوار مختلفة أثناء تنفيذ وتشغيل المشروع.
- 07 رفع كفاءة العمالة الوطنية في الشركة صاحبة الامتياز واكتسابهم خبرات فنية مما يفيد الدولة عند حصولها على المشروعات.
- 08 تملك الدولة لمشروع جاهز ومتكامل بعد انتهاء فترة العقد.

ثانياً: من جانب القطاع الخاص.

- 01 قيام القطاع الخاص بالاستثمار في مجالات جديدة كانت في السابق حكراً على الدولة.
- 02 حصول شركة المشروع على أراضي المشروع دون تسديد ثمنها.
- 03 تعجيل إجراءات المشروع وتذليل العقبات التي تواجهها لكون الدولة هي الراعية للمشروع، كإلغاء من الضريبة والجمارك.
- 04 حصول القطاع الخاص أو شركة المشروع على عائد نقدي يمكن من تغطية تكاليف المشروع بالإضافة إلى هامش ربح معقول، وتحويل المخاطر السياسية على عاتق الحكومة.
- 05 تحريك رؤوس الأموال الراكدة واستفادة المساهمين في شركة المشروع من ارتفاع سعر سهم الشركة.

المطلب الثاني: عيوب عقد البوت.

أما سلبيات تنفيذ مشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية فهي كثيرة في تعدادها، لكنها مرهونة بحدثة التطبيق لهذا النظام، وعدم مواكبة التنظيم الحكومي له، وهي قابلة لإيجاد الحلول لها وقد شرعت بعض الدول فعلاً بمعالجة تلك السلبيات للاستفادة المثلى من تطبيق هذا النموذج التمويلي.

أولاً: من الجانب الحكومي.

01 ضعف معدلات رقابة الحكومة خلال مرحلة الإنشاء و التشغيل.

02 تشابك وتعدد الأطراف ذات العلاقة بتمويل وتنفيذ وتشغيل وصيانة المشروع.

03 الدعم والضمان الحكومي لشركة المشروع بشراء الحكومة للخدمة أو المنتج مباشرة وسداد المقابل المتفق عليه، أو دفع قسط شهريا سواء تم استخدام الخدمة أو المنتج أم لا، طالما كان المنتج جاهز للاستخدام هذا بالإضافة إلى تحمل الحكومة للمخاطر السياسية كالحروب أو التأميم.

ثانياً: من جانب القطاع الخاص.

01 كثرة المخاطر التجارية التي يتحملها القطاع الخاص وارتفاع التكاليف المترتبة عليها، إذا تبين مثلا أثناء تنفيذ المشروع أي خطأ في دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالتسويق أو التشغيل وخصوصا في حالة عدم وجود دعم حكومي أو التزام بعدم شراء المنتج.

02 السيطرة البنكية حيث أن طبيعة المشروع تجعل لجهات التمويل الكلمة الأخيرة في علاقتها بشركة المشروع وفي كيفية تحديد شكل ومضمون السندات التعاقدية وفي التأمين على المشروع.

03 ارتفاع تكلفة التمويل حيث أن التأمين لهذا النوع من المشروعات ضد المخاطر السياسية والخسائر تكون عالية التكلفة وشديدة التعقيد.

المطلب الثالث: نموذج التجربة المصرية.

إن تجارب الدول في تطبيق مشروعات B.O.T كثيرة جدا لكننا أثرنا اختيار التجربة المصرية لقدمها في الشرق الأوسط حيث تمثلت في حفر قناة السويس البحرية التي قامت بتنفيذها الشركة العالمية لقناة السويس وكان مؤسسها الفرنسي المشهور (فرديناند دولسيس)، وقد حصلت على امتياز لحفر القناة عام 1854 وتم افتتاحها في 17 تشرين الثاني 1869، وقد لجأت مصر حديثا إلى مشروعات الـ B.O.T لما تتميز به من إعفاءات لموازنة الدولة من تحمل تكاليف إقامة مشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات

الاستثمارية، فقد كانت مصر دائما تعاني من عجز الميزانية نتيجة الديون المتراكمة على فوائدها التي تزيد مع مرور الوقت وتتراكم ولا خلاص منها، كما استطاعت خلال الربع الأخير أن تحل مشكلة الكهرباء غير أن هذا الحل كان عن طريق الحصول على عدد من القروض من المصادر الدولية مثل البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وغيرها من المصادر¹، وهذه بعض مجالات استعمال عقد البوت.

أولا: الطرق البرية السريعة الحرة (بنظام BOT):

01 - تخطط مصر - استراتيجيا - لبناء شبكة طرق برية داخلية سريعة، خلال السنوات الخمسين القادمة (2000-2050)، تشمل من ضمنها مشروعات جاري تنفيذها أو مخطط لتنفيذها، على الوجه التالي:

أ - القاهرة - عين السخنة. ب - القاهرة - الكريمات.

ت - الطريق الصحراوي غرب النيل لربط شمال مصر بجنوبها بين الإسكندرية وأسوان، ويشمل المراحل الأربعة التالية:

01 الإسكندرية - الفيوم. 02 الفيوم - أسيوط. 03 ديروط - أسوان.

03 العريش - بور سعيد 04 - حلايب - شلاتين.

02 طرق عرضية تربط بين الطرق الطويلة عبر وادي النيل (بما فيها كباري النيل).

03 تخطط مصر - استراتيجيا - لبناء شبكة طرق دولية سريعة حرة، تربطها مع فلسطين وشمال إفريقيا، وتمهد لربطها مع جنوب إفريقيا وآسيا وأوروبا، تبلغ تكلفتها الإجمالية 26 مليار جنيه (6.2 مليار دولار)، على النحو التالي:

أ - السلوم - رفح . ب - برج العرب - كيب تاون.

¹ يوسف محمود و عدنان العريبيد و رامي كاسر لايقة، نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30 العدد (3) 2008، ص192.

ثانياً: المطارات وخدمات الطيران (بنظام BOT):

01 تهدف الخطة الإستراتيجية للمطارات في مصر إلى الوصول بعدد المطارات الداخلية إلى 41 مطارا خلال 30 عاما، أي إضافة 31 مطارا إلى العدد الحالي، وتطوير المطارات الحالية، مما سيحول مصر إلى مركز إقليمي للطيران في المنطقة ككل ابتداء من عام 2020.

02 - تقضي الخطة بأن يكون هناك مطار في دائرة كل 100 كيلومتر، لتغطية حاجات خطط التنمية وخدمات المستثمرين ورجال الأعمال. المطارات الجديدة التي تم إنشاؤها أو جار إنشاؤها: (4 مطارات) وهي كما يلي:

- أ - مطار مرسى علم (أول مطار بنظام حق الانتفاع). ب - مطار برنيس.
ج - مطار شرم الشيخ (الجديد). د - مطار رأس سدر.

03- المطارات التي يجري تطويرها: (6 مطارات-استثمارات 200 مليون جنيه)، وهي كما يلي:

- أ - مطار الأقصر. ب - مطار أسوان. ج - مطار شرم الشيخ.
د - مطار الغردقة الدولي. هـ - مطار طابا. و - مطار الوادي الجديد.

04 - مطارات جديدة تقام خلال السنوات العشر القادمة: (6 مطارات باستثمارات 4 مليار جنيه)، وهي كما يلي:

- أ - مطار الفرافرة. ب - مطار أسيوط. ج - مطار سوهاج.¹
د - مطار العلمين. هـ - مطار العين السخنة. و - مطار الواحات البحرية.

05 - توضع الآن الدراسات والتصميمات لمطار رئيسي كبير متعدد الأغراض، هو مطار برج العرب الدولي، وسيرتبط بجميع الدول العربية و الأجنبية ويغطي احتياجات الإسكندرية- مطروح ومحافظات الوجه البحري.

¹ سمير محمد عبد العزيز وإسماعيل حسين وإسماعيل و شكري رجب العشماوي، المرجع السابق، ص204.

06 - تجهيزات المطارات: تحسين الأداء ونظم المعلومات الجغرافية والرادارات وإنارة الممرات، وتشمل المطارات الحالية التالية:

أ - مطار الطور. ب - مطار الداخلة. ج - مطار العوينات.

د - مطار الأقصر. ه - مطار أسوان.

07 - استكمال مشروعات ميناء القاهرة الجوي:

أ - المبنى الجديد للركاب/ رقم 3. ب - تجديد المبنيين / 1، 2. ج - تجديد الممرات.

ه - تسوية وزراعة أرض المطار وحول الممرات.

و - المعدات الميكانيكية ووسائل النقل الميكانيكي. ز - وحدات الإطفاء والإنقاذ.

08 - منشآت الرياضة الجوية: نادي 6 أكتوبر لرياضات الطيران، ويشمل:

أ - صالة كبار الزوار. ب - مركز الأعمال لخدمة المستثمرين وهواة الطيران والقفز.

ثالثا: السكك الحديدية والمترو / الأنفاق والسطحي:¹

1 - دراسة مشروع القطار الفائق السرعة بين الإسكندرية وأسوان، بالمشاركة مع القطاع الخاص المصري والأجنبي.

2 - دراسة طرح مشروع مترو أنفاق الإسكندرية.

3 - دراسة إنشاء ستة خطوط مترو لتغطية جميع أنحاء القاهرة الكبرى.

4 - تأسيس الشركة المصرية للأنفاق ومشروعات النقل، من الهيئة القومية للأنفاق،

ومجموعة شركات، ومكاتب استشارية، واحد البنوك. وستتولى أعمال تصميم و إنشاء وإدارة وتشغيل مشروعات المترو والأنفاق.

¹ المرجع نفسه، 204-206.

5 - دراسة مشروعات حقوق انتفاع لبعض خطوط ومحطات السكك الحديدية يتولاها القطاع الخاص.¹

رابعاً: قطاع الكهرباء:

تعتبر مشروعات الطاقة الكهربائية بنظام BOT في مصر من انجح المشروعات في الدول النامية إذ أن هيئة كهرباء مصر تشتري الكهرباء الناتجة عن هذه المشروعات بأقل سعر، فقد تم إنشاء أول محطتين للطاقة الكهربائية بنظام BOT من خلال التعاقد مع شركتين عالميتين حيث ابرم الاتفاق لإنشاء (محطة سيدي كرير) بين هيئة كهرباء مصر وإحدى الشركات العالمية عام 1998.²

والمشروعات التي تم تنفيذها أو جاري تنفيذها حتى الآن بنظام حقوق الانتفاع (BOT) هي:

أ - شمال غر بالسويس.ب -غرب القاهرة. ج - شرق بور سعيد.

د - سيدي كرير. هـ - شمال دلتا.

يلاحظ أن نصيب الفرد من الكهرباء في مصر قد تضاعف ثلاث مرات خلال السنوات العشرين الأخيرة(1980-2000)، ليصل إلى 1300 كيلو وات/ساعة، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة العربية وإفريقيا.

خامساً: الموانئ والأرصفة البحرية والمراسي النيلية(بنظام BOT):

1 - تطوير ميناء الإسكندرية لاستقبال سفن اكبر ذات غاطس أعمق، وإنشاء محطة لتداول البضائع العامة، وتطوير خدمة السكك الحديدية، وخدمات الحاويات، ومحطة الركاب وخاصة خدمات السياحة.

¹ سمير محمد عبد العزيز وإسماعيل حسين إسماعيل و شكري رجب العشماوي، المرجع السابق، ص204-206.

² يوسف محمود وعدنان العريبيد ورامي كاسر لايقة، المرجع السابق، ص192.

2 - تطوير ميناء الداخلية، باستكمال أرصفة الغلال، وأرصفة الحاويات، وزيادة طاقتها، وإنشاء رصيف ميدتاب.3 - إنشاء ميناء بور سعيد.4- إنشاء رصيف الحاويات بميناء الأدبية.5 - إنشاء رصيف الحاويات بميناء دمياط.

6 - إنشاء مراسي نهريّة سياحية ومراسي تجارية للبضائع، ومركز تحكم في حركة الملاحة النيلية للبواخر والفنادق العائمة، وتجديد المجرى الملاحي وتطهيره وتزويده بالعلامات الإرشادية.

7 - إنشاء مراسي للفنادق العائمة جنوب مدينة الأقصر، تشمل المرحلة الأولى 41 مرسى، والمرحلة الثانية 30 مرسى.¹

هذا بالإضافة إلى مشروعات أخرى كالاتصالات والسكن والتعليم... الخ.

الجدول التالي يبين نماذج من مشروعات B.O.T في مصر :

الجدول رقم: 01-02 مشروعات b.o.t في مصر والشركات المنفذة وحجم الاستثمارات :

المشروع	الوصف	الهيئة العامة	شركة المشروع المنفذة ل b.o.t	الاستثمارات (مليون دولار)
محطة كهرباء سيدي كريب	محطتا توليد حراريتان قدرة كل منها 325 ميغا وات	هيئة كهرباء مصر	شركة انترجن جي بي ليمتد الأمريكية	420
محطة كهرباء السويس	محطة حرارية بطاقة 325 ميغاوات	هيئة كهرباء مصر	هيئة كهرباء فرنسا	425
محطة كهرباء شرقي بورسعيد	محطة حرارية تعمل بالنفط والغاز	هيئة كهرباء مصر	هيئة كهرباء فرنسا	425

¹ سمير محمد عبد العزيز وإسماعيل حسين وإسماعيل و شكري رجب العشماوي، المرجع السابق، ص 207-208-209.

-	-	هيئة كهرباء مصر	محطة بقدرة 750 ميجاوات	محطة كهرباء سفاجا
-	-	هيئة كهرباء مصر	محطة بقدرة 600 ميجاوات	محطة كهرباء شمال القاهرة
35	شركة كويتية باسم "سماك مرسى علم"	هيئة الطيران المدني	مطار يتألف من ممر طوله 3 كم ومبنى للركاب وبرج مراقبة مع مساحة 24 كم 2 محيطة به.	مطار مرسى علم
256	شركة مصرية "كيلو للاستثمارات"	هيئة الطيران المدني	في الساحل الشمالي ويتضمن العقد تطوير مساحة 64 كم 2 محيطة به.	مطار العلمين
256	ناسكو السعودية الدلتا الخليج (delta gulf)	هيئة الطيران المدني هيئة الطيران المدني	في جنوبي سيناء يتضمن تطوير مساحة 60 كم 2 محيطة به على ساحل سيناء.	مطار دهب مطار راس سدر
350		هيئة الطيران المدنية	يتصل مع المبنى رقم 2 الموجود ويهدف لزيادة الطاقة الاستيعابية إلى 11 مليون مسافر بدلا من 7 مليون .	مبنى لركاب 3 في مطار القاهرة
350	-	هيئة الطيران المدنية	تطوير وتوسيع مطار الغردقة الدولي ويتضمن تخصيص 16 مليون م 2 حول المطار مجانا	تطوير مطار الغردقة الدولي
88	-	هيئة الطيران المدنية	في الصحراء الغربية	مطار الواحات البحرية

-	-	الهيئة العامة بمواني البحر الأحمر	مساحة تخزين 320000 م ² ورصيف ميناء يطول 1000 م	محطة قرب السويس
-	-	الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر		ميناء جنوب السويس
220	تقييم العطاءات	وزارة الإسكان والمرافق	تقع شمال خليج السويس ويتكون من أنابيب نقل للمياه بطول 120 كم ومحطات ضخ ومحطة معالجة مياه	محطة تزويد ميناء الشرب في السويس
235	المقاولون العرب عثمان احمد وشركاه	محافظة الجيزة	جراج يطول 1 كم من ميدان سفنكس وحتى ميدان الدكتور مصطفى محمود	جراج تحت الأرض
-	-	وزارة النقل والمواصلات	الإسكندرية - الفيوم/الفيوم - أسوان/ديروط - الفرافرة / الخارجة - شرق العوينات	مشروعات طرق
-	قيد الدراسة من قبل الوزارة	وزارة النقل والمواصلات	الخط الثالث للمетро والمقترح تنفيذه بين إمبابة وطريق صلاح سالم وتقرر مده حتى يصل إلى مطار القاهرة .	المرحلة الثالثة لمترو الأنفاق
-	قيد الدراسة	وزارة التموين	فندق 5 نجوم على مساحة 2000 م ² بالهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية	فندق

المصدر: محمد محمود عبد الله يوسف، المخاطر الاقتصادية والمالية لمشروعات الـ BOT مع التعرض لتجارب عربية. تاريخ الاطلاع: 2016/03/29.

http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mohamed_Yossef/Research_Other/PDF/009.pdf

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال ما سبق أن عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT يعد وسيلة هامة وفعالة في رفع العبء الاقتصادي على الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء لكونها توفر إطارا قانونيا لتمويل إقامة مشاريع البنية التحتية، وإدارتها وفق الأساليب الحديثة في التسيير بما يؤدي إلى قيام المرفق العام بالوظيفة المنوطة به على أكمل وجه، وهي إشباع الحاجات العامة للمواطنين وتحقيق المصلحة العامة كمظهر من مظاهر التنمية.

كما يظهر كذلك أن هذه العقود في حقيقتها تتميز بنوع من التعقيد والتشابك، وهذا راجع بالأساس إلى تنوع الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فهيتسعى إلى تمويل إقامة المرافق العامة من جهة، إضافة إلى كونها تعد أسلوبا من أساليب تفويض المرافق العامة على اعتبار أنها تعد امتدادا وتطبيقا متطورا لعقود الامتياز، فهي إذا تجمع ما بين الجانب التمويلي وجانب الإدارة والتسيير.

غير أن التطبيق العملي لهذا النوع من العقود يشير إلى ارتباطه أساسا بجلب الاستثمارات وطنية كانت أو أجنبية، وهو ما يؤدي إلى الحد من اللجوء إلى امتيازات السلطة العامة في هذا النوع من العقود عن طريق التقليل من الشروط اللائحية في حدود ضمان السير الحسن للمرفق العام وقيامه بوظيفته في تحقيق المنفعة العامة والتركيز على الشروط التعاقدية في العقد كركيزة لتوفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال وإتاحة الفرصة لشركة المشروع لتعويض تكاليف الاستثمار وتحقيق عائد مالي مناسب.

غير أن هذه الرغبة في جلب الاستثمارات لا يجب أن يؤدي إلى الاندفاع بشكل مطلق وراء هذا الأسلوب التعاقدية، دون ضوابط تكفل عدم إطلاق يد المستثمرين الخواص وخاصة الأجانب على المرافق العامة للدولة، لتفادي خروج المرفق العام عن القيام بوظيفته الأساسية في تلبية الحاجات العامة للجمهور، ذلك أنه وفي جميع الأحوال فإن الغاية الأساسية للقطاع الخاص هي تحقيق أكبر قدر من الربح، وهذا الأمر وإن كان مفهوما، غير أنه لا يجب أن يكون على حساب المستفيدين من المرفق العام.

الفصل الثاني

الصكوك

الإسلامية

تمهيد :

شهدت أدوات التمويل الإسلامي خلال السنوات الماضية ازدهارا وانتشارا واسعا، لا يقتصر هذا الانتشار على العالم العربي والإسلامي فقط، بل أصبح متاحا لجميع الأفراد والشركات والحكومات في أنحاء العالم، وأبرز هذه الأدوات هي الصكوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية.

سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب على النحو التالي: المطلب الأول تعريف بالصكوك الإسلامية وفكرة نشأتها، المطلب الثاني أنواعها، والمطلب الثالث خصائص الصكوك الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف الصكوك الإسلامية وفكرة نشأتها.**01 - تعريف الصكوك:**

- الصكوك لغة جمع "صك"، وصكه بمعنى ضربه. وأصل كلمة "الصك" هي "جك" أي "كتاب"، وهي فارسية معربة، ومن معاني الصك " أنه وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، أو وثيقة حق في ملك ونحوه.

وفي الاصطلاح، عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها:

" أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة كل منهم فيه.

وقد أطلقت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار الشرعي " صكوك الاستثمار " كمسمى تمييزا له عن الأسهم وسندات القرض. وعرفت بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".¹

¹ أحمد شعبان، الصكوك و البنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص26.

02 فكرة الصكوك:

تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة وفقاً للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم" أي المشاركة في الربح والخسارة، على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة والإرث ونحو ذلك من المعاملات في الأسواق المالية.

وقد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك أحد المصارف الإسلامية أو أي بيت تمويل إسلامي، وذلك من خلال إنشائه الشركة المشار إليها في الفقرة السابقة وفقاً للقوانين المحلية السائدة في الدولة التي سوف تنشأ فيها.¹

المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية.

تتنوع الصكوك تبعاً لاختلاف طبيعة الأصول التي تمثلها، والأصول هي إما أن تكون من الأعيان أو المنافع أو الديون أو النقود مجتمعة أو متفرقة.

وتتدرج تحت الأعيان: المباني بأنواعها، السكنية، المطارات والجسور... الخ.

وتتدرج تحت المنافع: منافع العقارات، والأصول، أما الخدمات فيندرج تحتها: التعليم،

الصحة، ويمكن أن تجتمع الأعيان، والمنافع، والنقود في مراحل المشروع المختلفة.

01 صكوك المضاربة: هي "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة، وذلك بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية، مسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم".²

¹ أحمد شعيبان، المرجع السابق، ص 26.

² زياد جلال، الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012، ص 101.

أوهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها والمصدر لتلك الصكوك هو المضارب، والمكاتبون فيها هم أرباب المال، وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة ويملك حملة الصكوك موجودات المضاربة والحصصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون الخسارة إن وقعت.¹

ب- أنواعها:

01 **صكوك المضاربة المطلقة:** لا تكون مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب الحق في استثمارها في أي مشروع.²

02 **صكوك المضاربة المقيدة:** وهي التي يخصص فيها حملة الصكوك مشروعاً معيناً أو مجالاً معيناً يستثمر فيه أموال المضاربة، ولا يحق له الخروج عنها وإلا اعتبر متعدياً، وتكون محددة بحسب عمر المشروع.³

ج- **مجالات التطبيق:** يعد باب صكوك المضاربة من الأبواب القابلة للتوسع من أجل سد الاحتياجات التمويلية في القطاعات الاقتصادية، سواء كانت في القطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري... الخ، ويمكن تطبيقها من قبل القطاع الخيري، والقطاع الخاص والقطاع العام، إذ يمكن لأي حكومة أن تصدر صكوك المضاربة لتجميع رأس المال اللازم لأي مشروع ينطبق عليه هذا الوصف، مثلاً لتغطية رأس المال اللازم للمؤسسة العسكرية الاستهلاكية المخصصة لبيع المواد الاستهلاكية للعسكريين بربح معتدل، وعندما يكتمل الاكتتاب يتم عقد اجتماع لحملة الصكوك لتوكيل وكيل عنهم يمثلهم في دفع رأس المال والمحاسبة على الربح والتوزيع، ومتابعة انتقال ملكية الصكوك من مالك لأخر.⁴

¹ حكيم براضية وجعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، اليازوري، عمان، 2016، ص 174.

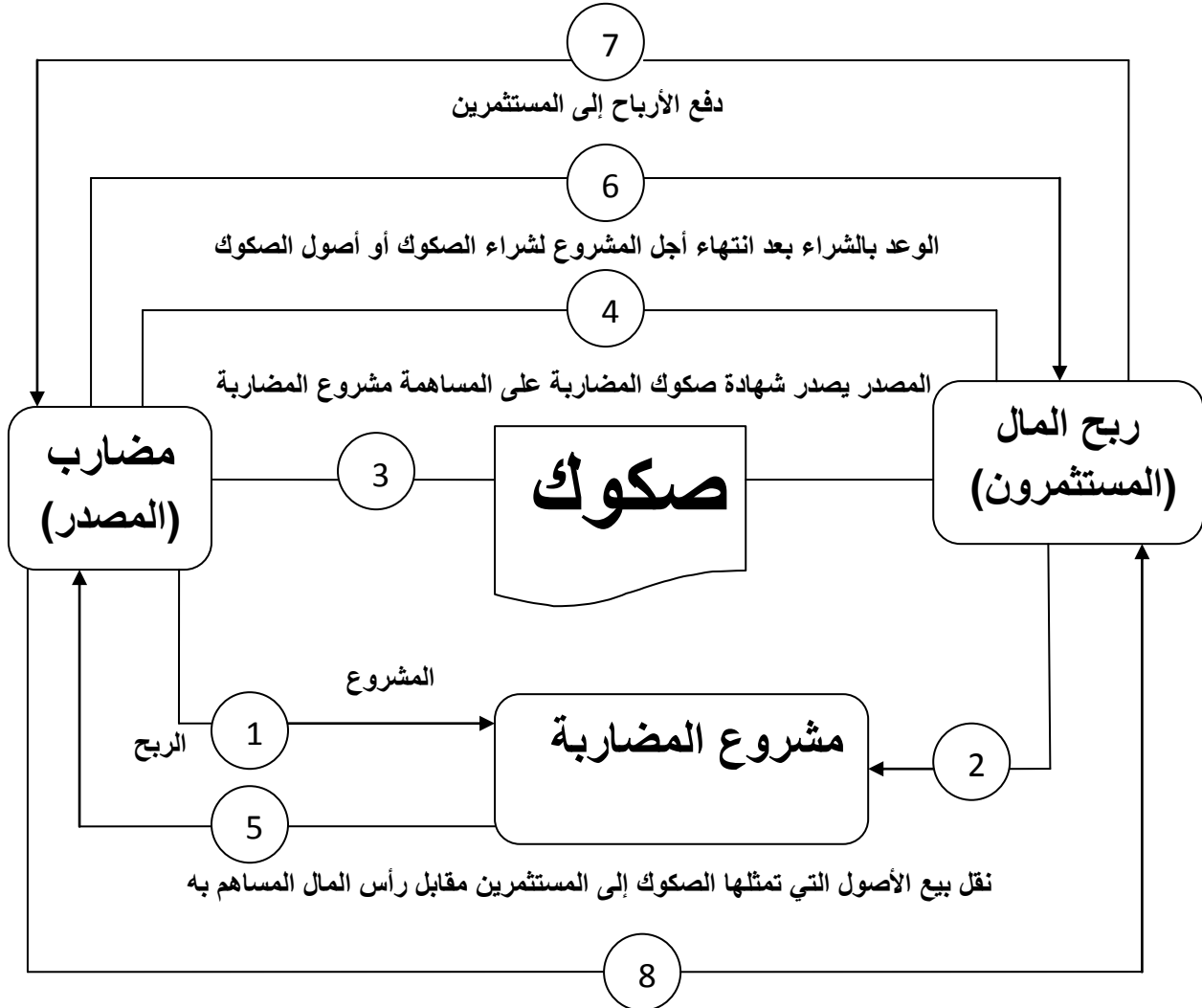
² بن الضيف، عدنان، الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2007/2008، ص 131.

³ زياد جلال، الدماغ، المرجع السابق، ص 103.

⁴ زياد جلال، المرجع نفسه، ص 104.

شكل رقم: 02-03 نموذج تنظيم عملية صكوك المضاربة.

بعد انتهاء الأجل يقوم المصدر بإعادة شراء الصكوك أو أصول الصكوك (وفاء بالوعد في الشراء)



المصدر: زياد جلال، الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012، ص104.

02 صكوك المشاركة:

أ- تعريفها: هي وثائق استثمارية تمثل ملكية رأس مال المشاركة على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المشاركة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه، ويجوز تداول صكوك المشاركة بعد بدء النشاط.

ولا تختلف صكوك المشاركة عن صكوك المضاربة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك، وحملة الصكوك، حيث تقوم جهة الإصدار-المنوط بها الإدارة - بتشكيل لجنة للمشاركين يرجع إليهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.¹

ب- أنواعها:

01 **صكوك المشاركة الدائمة:** وهي مثل الأسهم حيث تكون أجل الصكوك دائمة في المشروع، والمكتتبون يشاركون الجهة المصدرة للصكوك طوال حياة المشروع.

02 **صكوك المشاركة المؤقتة:** وتمثل هذه الصكوك مشروعات يكون محددًا بمدة زمنية معينة، ويمكن استرداد القيمة الاسمية أو السوقية لهذه الصكوك بالتدرج.

ج- مجالات التطبيق:

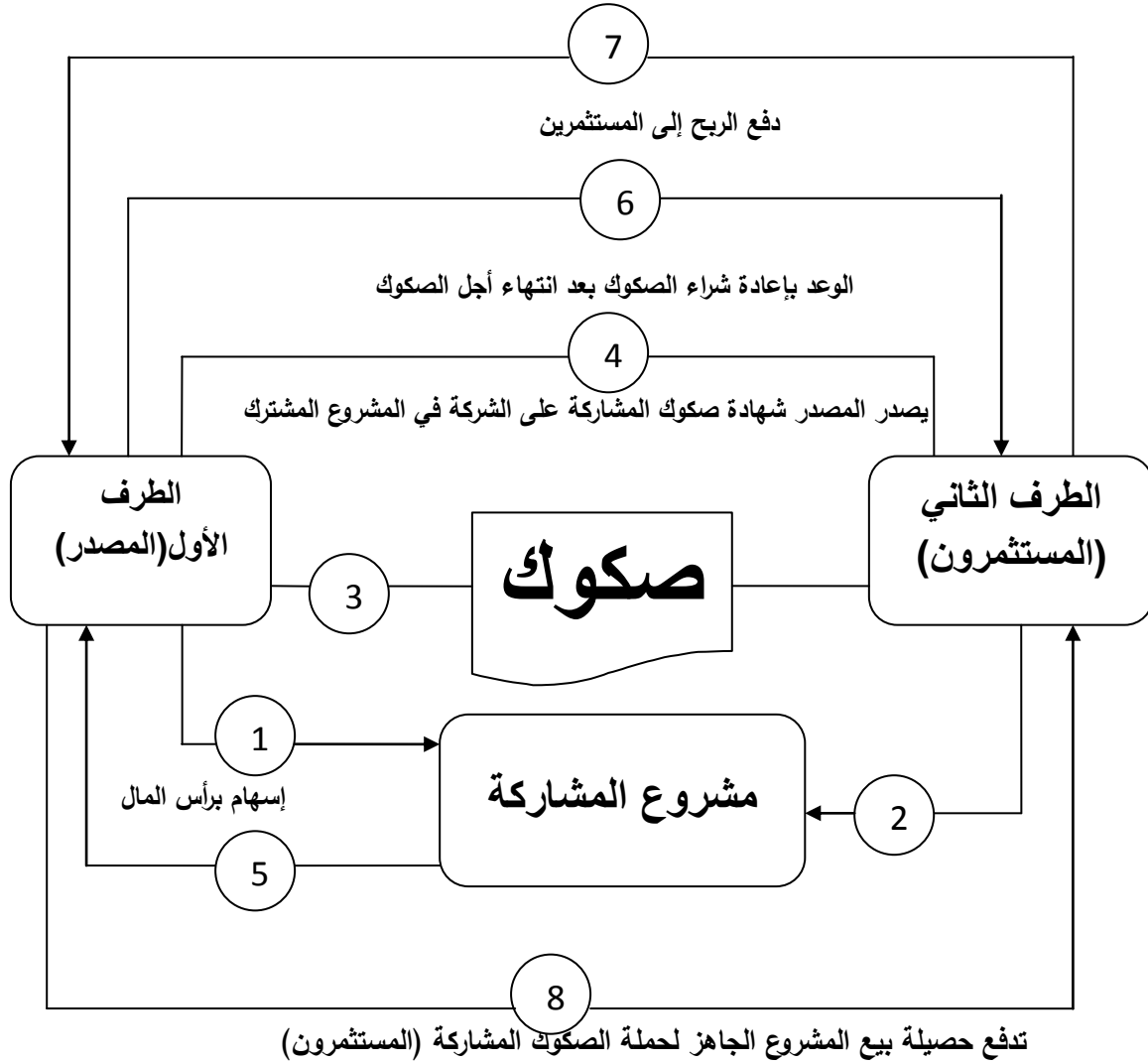
تعد المشاركة الأسلوب الأمثل للاستثمار الجماعي في النشاط الاقتصادي المعاصر فهي توفر السيولة الكافية، وتشارك في مراقبة الأداء، وتشارك في نتائج النشاط من ربح أو خسارة، كما يمكن تطبيقها من قبل القطاع الخاص، إذ يمكن لأي شركة نقل إصدار صكوك المشاركة لشراء حافلات النقل مثلا، وعلى أساس عطاء جهة العمل حصة من الإيراد، أيضا يمكن تطبيقها من قبل القطاع العام، إذ يمكن لأي حكومة أن تصدر صكوك مشاركة دائمة بهدف تعبئة الموارد المالية لإنشاء مرافق عامة، مثل الموانئ، المطارات والجامعات... الخ، كما يمكن تطبيق المشاركة على أساس التناقص، وأبرز مثال لذلك الأرض الوقفية، إذ يمتنع تملك أراضي الأوقاف للغير مع وجود الحاجة إلى إعمارها.²

¹ أحمد شعبان، المرجع السابق، ص 30.

² زياد جلال، المرجع السابق، ص 106.107.

شكل رقم: 02-04 نموذج تنظيم عملية صكوك المشارك

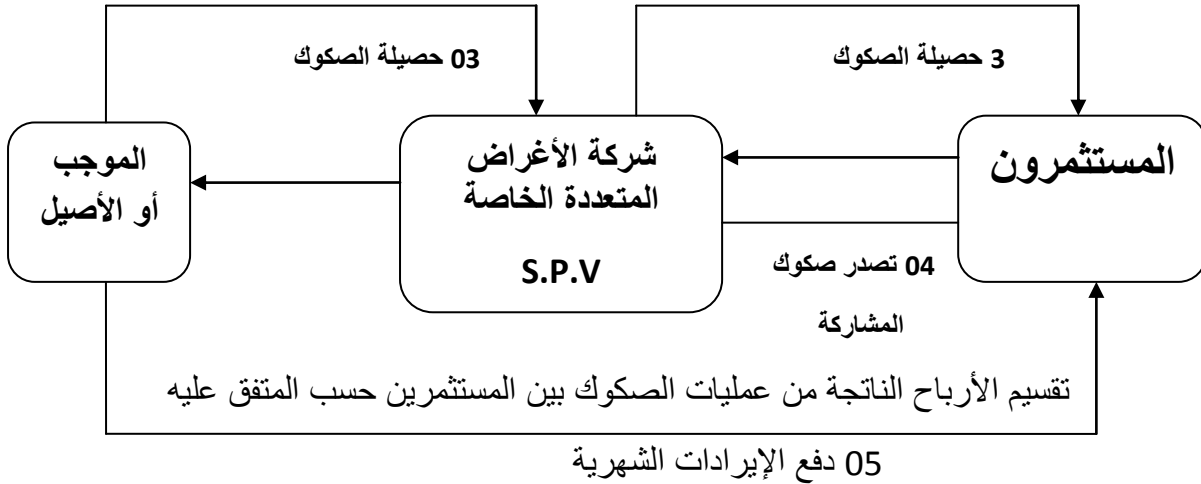
بعد انتهاء أجل العقد يقوم المصدر بإعادة شراء الصكوك (أصول المشروع) (الوفاء بالوعد بالشراء)



المصدر: زياد جلال، المرجع السابق، ص 107.

شكل رقم: 02-05 نموذج تنظيم عملية صكوك المشاركة بين المستثمرين.

02 حث المستثمرين على الاستثمار في الصكوك 01 نقل الأصول إلى الشركة ذات الأغراض الخاصة



المصدر: زياد جلال الدماغ، المرجع السابق، ص 107.

03 صكوك الإجارة:

أ- تعريفها: هي التي تستخدم حصيلة إصدارها في شراء عين مؤجرة أو قابلة للتأجير أو موعود باستئجارها أو شراء منفعة عين حاضرة أو موصوفة في الذمة.¹ ويجوز تداول صكوك الإجارة منذ لحظة إصدارها بعد تملك حملة الصكوك للموجودات وحتى نهاية أجلها.²

ب- أنواعها:

01 صكوك ملكية الموجودات المؤجرة: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عينة مؤجرة أو وسيط مالي ينوب عنه بغرض بيعها، واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، بحث بعنوان الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، يومي 05 و 06 ماي 2014، ص 6.

² أحمد شعبان، المرجع السابق، ص 30.

02 صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة، وهي نوعان:

1/2 وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين الأصول بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بهدف إعادة إجازة منافعها، واستيفاء أجرتها من حصيدة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

2/2 وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين أصول (مستأجره) بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بهدف إعادة إجازتها، واستيفاء أجرتها من حصيدة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

03 صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لغرض إجازة أعيان موصوفة في الذمة، واستيفاء الأجرة من حصيدة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك.

04 صكوك ملكية الخدمات من طرف معين: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر بهدف تقديم الخدمة من طرف معين (كمنفعة التعليم من جامعة)، واستيفاء الأجرة من حصيدة الاكتتاب، ومن ثم تصبح الخدمة مملوكة لحملة الصكوك.

05 صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوفة في الذمة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر بهدف تقديم الخدمة من مصدر موصوف في الذمة (كمنفعة التعليم)، واستيفاء الأجرة من حصيدة الاكتتاب، وتصبح مملوكة لحامله.

ج- مجالات التطبيق:¹

يمكن الاستفادة من صكوك الإجازة بكافة أنواعها في تمويل المشاريع التنموية، كما يمكن إصدارها من قبل القطاع الخاص، والقطاع الخيري، والقطاع العام، إذ يمكن للحكومة أن تستعمل صكوك الإجازة بوصفها بديلا إسلاميا لسندات الدين العام، بهدف اقتناء الأصول لمشاريع الحكومة أو لتمويل مشاريع البنية التحتية، مثل المباني، والجسور، والمعدات... الخ، وذلك من خلال إصدار صكوك إجازة الأعيان، كما يمكن الاستفادة من

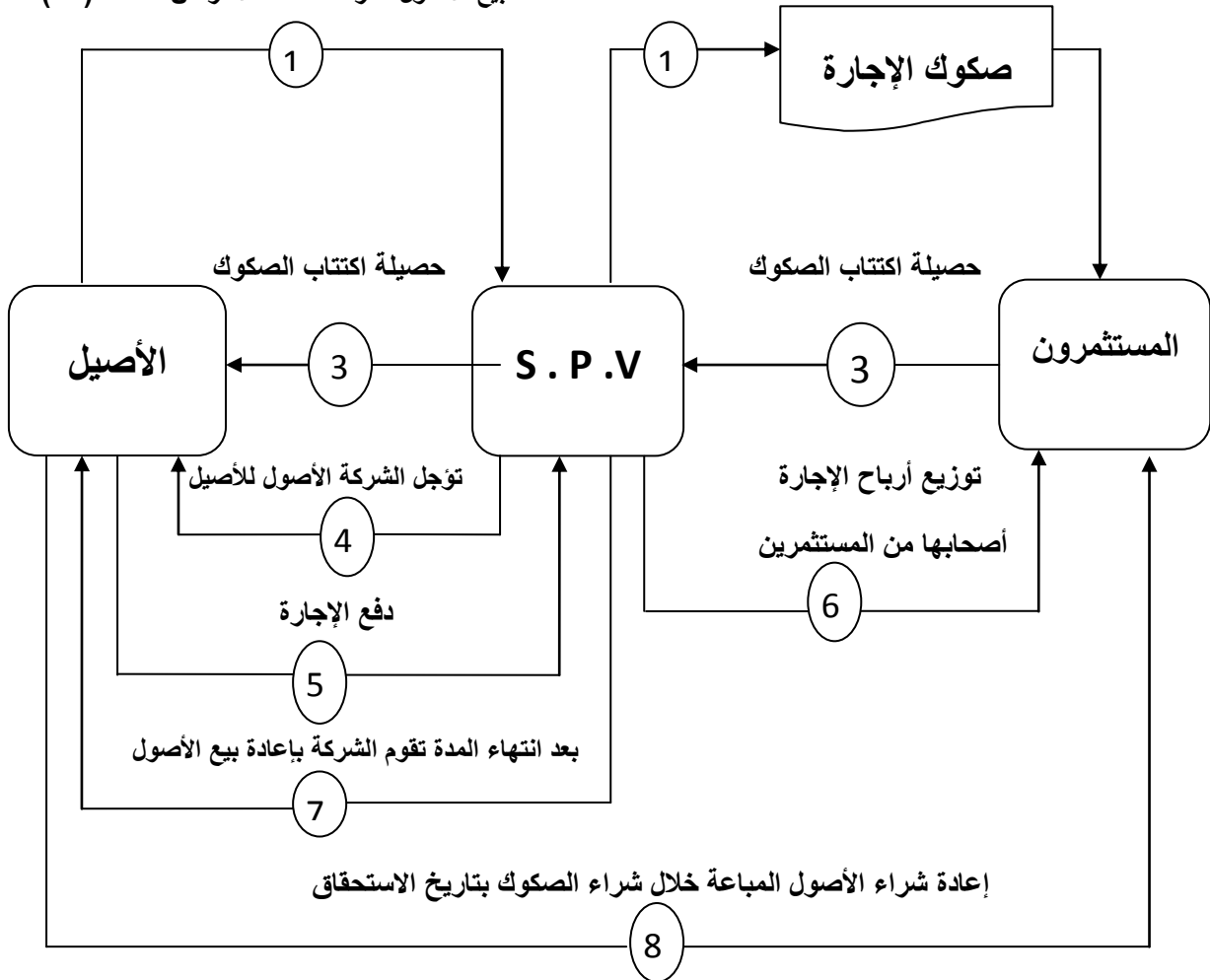
¹ زياد جلال الدماغ، المرجع السابق، ص111.

صكوك إجارة الخدمات في تمويل المشاريع الإنمائية ذات الآجال المتوسطة والطويلة، مثل قطاع التعليم، الصحة، والنقل، والاتصالات، وكذلك يمكن الاستفادة من صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان، والتنمية العقارية.

شكل رقم: 06-02 نموذج تنظيم عملية صكوك الإجارة.

تصدر الشركة الصكوك للمستثمرين التي تمثل ملكية منفعة الأصول

بيع الأصول لشركة متعددة الأغراض الخاصة (نقدا)



المصدر: زياد جلال، المرجع السابق، ص113.

04 صكوك المربحة:

أ- تعريفها:

01 هي وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المربحة، وتصبح سلعة المربحة مملوكة لحملة الصكوك، ويستحقون ثمن بيعها. ويجوز تداول صكوك المربحة بعد استلام المؤسسة لبضاعة المربحة وقبل بيعها للمشتري، أما بعد تسليم بضاعة المربحة للمشتري فلا يجوز تداولها، حيث أصبحت من قبيل الديون العينية، وفي هذه الحالة (عدم جواز تداولها) فإن هذه الصكوك (صكوك المربحة) تعد من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.¹

02 هي وثائق متساوية القيمة، تصدر لتمويل شراء سلعة مربحة، وتصبح سلعة المربحة مملوكة لحامل الصكوك.²

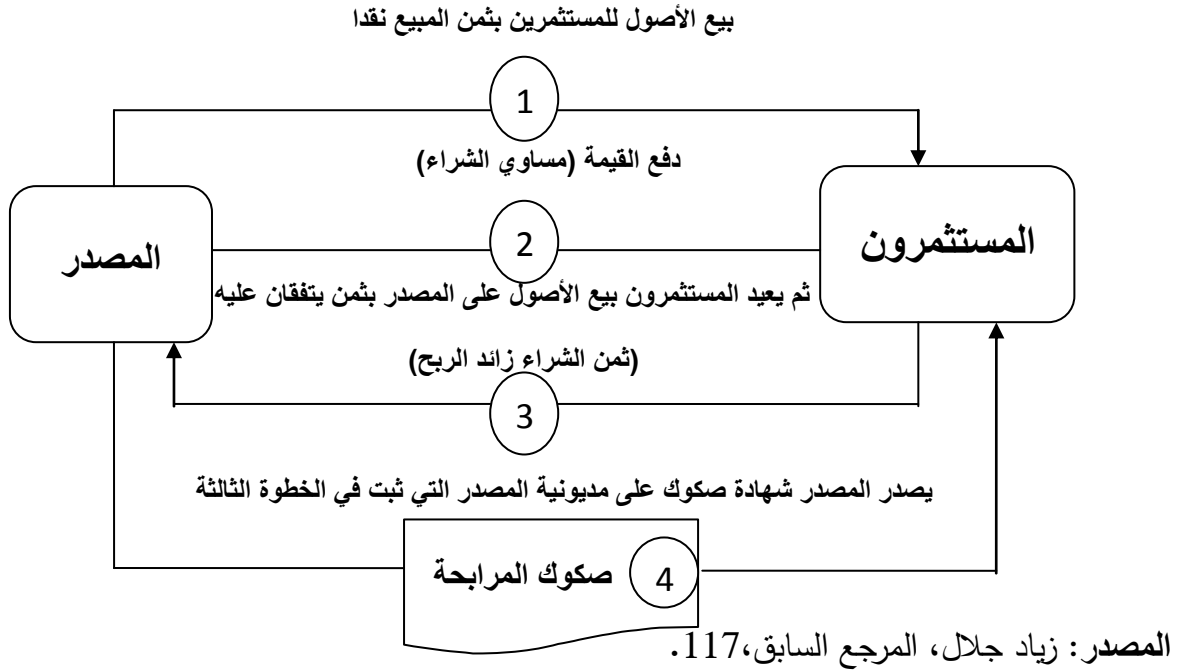
ب- مجالات التطبيق: يمكن للشركات والحكومات إصدار صكوك المربحة، بهدف تعبئة الموارد المالية لشراء أي سلعة، ويتم ذلك بأن يقوم وكيل عن حملة الصكوك بدور المشتري، وعندما يتم الامتلاك يبيعون ما تم شراؤه إلى الجهة الآمرة بالشراء (الشركة)، وبالربح المتفق عليه.³

¹ أحمد شعبان، المرجع السابق، ص31.

² هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص32.

³ زياد جلال، المرجع السابق، ص117.

الشكل رقم: 02-07 نموذج تنظيم عملية المراجعة.



06 صكوك الإستصناع:

أ- **تعريفها:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك¹. والمصدر لتلك الصكوك هو الصانع (البائع) والمكاتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع.

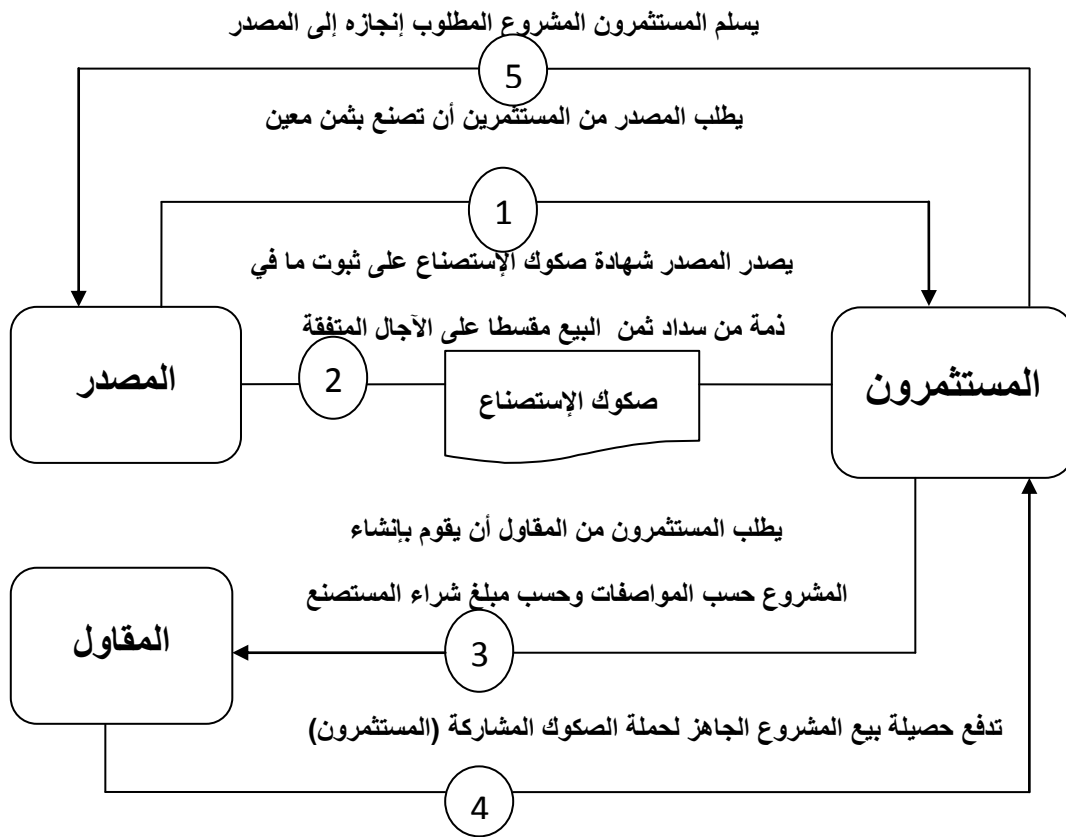
ب - مجالات التطبيق:

فتح باب الإستصناع مجالات واسعة أمام القطاع الخاص، والقطاع الخيري، والقطاع العام لتمويل الحاجات العامة والمشاريع الكبرى للمجتمع، إذ يمكن استخدامها في صناعات متطورة ومهمة جدا في حياتنا المعاصرة، مثل إستصناع الطائرات، والسفن، والعقارات، ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية، كما استخدمها في إقامة المباني السكنية، والمدارس، والجامعات، والمصانع، بشكل عام يمكن استخدامه في

¹ أحمد صفية، أبو بكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول" دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 مايو - 3 يونيو 2009م، ص 11.

مختلف الصناعات ما دام يمكن ضبطه بالمقاييس والمواصفات، مثل الصناعات الغذائية (تعليب وحفظ المنتجات الطبيعية وغيرها)، إذ يمكن للشركات المساهمة إصدار صكوك إستصناع، لغرض تجميع الموارد المالية اللازمة لإستصناع المباني أو المصانع، وذلك على أساس أن يشتري لها المكتتبون ما يرغب فيه بتوكيلهم جهة معينة، والشركة تتعهد بشراء المصنوع بالبرح الذي تعرضه، وبالشروط التي تناسبها.¹

الشكل رقم: 02-08 نموذج تنظيم عملية صكوك الإستصناع.



المصدر: زياد جلال، المرجع السابق، ص115 .

07 صكوك السلم:

أ- تعريفها: هي وثائق يصدرها البائع لبضاعة السلم، أو المؤسسة المالية التي تتوب عنه، لقبض ثمن السلم عند التعاقد من حصيلاتها، ويكتتب فيها المشترون لبضاعة السلم بقصد بيع هذه البضاعة بعد قبضها بثمان أعلى وتوزيع الثمن بينهم، أو بيع بضاعة بسلم مواز من

¹ زياد جلال، المرجع السابق، ص115.

جنس نفسه وبنفس مواصفات بضاعة السلم قبل قبض بضاعة السلم بثمن أعلى وقبض الثمن من المشتري عند التعاقد وتوزيعه على مالكي صكوك السلم، ثم تسليمه بضاعة السلم بعد قبضها أو تحصيل بضاعة أخرى من السوق وتسليمها له، وتمثل صكوك السلم بعد قفل باب الاكتتاب، وتخصيص الصكوك حصة شائعة في بضاعة السلم وهي دين سلعي.¹

أوهي وثائق متساوية القيمة تصدر لتحصيل رأس مال السلم، وعليه تصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.²

أ- مجالات التطبيق:

يمكن الاستفادة من صكوك السلم في مجال النفط والغاز، والثروة الحيوانية، والزراعية، إذ يمكن للحكومة الاستفادة منها في دعم الموازنة العامة، أو لدعم المشروعات التنموية، مثلا تستطيع الحكومة إصدار صكوك البترول بسلم بصفقتها منتجة وقادرة على تسليم البترول، وذلك من خلال بيع الصكوك إلى الجمهور، إذ يمثل الصك كمية محددة من البترول، ويستحق لأجل محددة وتدفع قيمته عند شراء الصك من المستثمرين، وعليه تستلم الحكومة رأس مال السلم (قيمة الصك)، واستعماله في المشروعات التنموية، وعند استحقاق السلم تقوم الحكومة بقبض البترول المبيع، وبيعه وكالة عن حامل الصك، ودفع القيمة له، ويكون ربح حامل الصك الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.³

08 صكوك المزارعة: هي سندات تمثل ملكية مشاعة لأرض زراعية مرتبطة بعقد مزارعة مع شركة للإنتاج الزراعي تحدد فيه حقوق والتزامات الطرفين ويكون ذلك بقيام الشركة (المصدرة للصكوك) معنية بشراء مجموعة من الأراضي من أجل استصلاحها، وتعاقد مع شركة زراعية تقوم بزراعتها وتحدد معها نسبة الأرباح وبالمقابل تقوم هذه الشركة (المصدرة للصكوك) بإصدار صكوك المزارعة وتطرحها للاكتتاب وبذلك تسترجع قيمة الأراضي وتجهيزها، ويستحق صاحب السند بذلك عائدا حسب غلة الأرض تزيد

¹ عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال- التجربة الماليزية أُنموذجاً- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 93-94.

² حكيم براضية، جعفر هني محمد، المرجع السابق، ص 173.

³ زياد جلال، المرجع السابق، ص 118-119.

وتنقص حسب الموسم، وتبقى الشركة المصدرة للصكوك تتولى الإدارة والمراقبة وتأخذ بذلك نسبة من الأرباح متفق عليها.¹

08 صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل مشروع معين على أساس المزارعة، ويصبح لحماتها نصيب في المحصول وفق ما حدده العقد.²

09 صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمرة.³

مجالات تطبيق صكوك المزارعة المغارسة المساقاة: فتح باب المزارعة المساقاة والمغارسة في تمويل الإنتاج الزراعي، إذ يمكن إصدار صكوك مزارعة أو مساقاة أو مغارسة من قبل كافة القطاعات، بهدف تعبئة الموارد المالية اللازمة، ثم توجيهها نحو الاستثمار المباشر في القطاع الزراعي، وهذا يناسب السلع الموسمية.

10 صكوك الوكالة بالاستثمار: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

مجالات التطبيق: يمكن الاستفادة من هذا النوع في كافة تطبيقات الصكوك وأنواعها، ويمكن إصدارها من قبل القطاع الخاص، والقطاع الخيري، بهدف تعبئة الموارد المالية اللازمة، لتمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة.⁴

¹ عبد الحميد فيجل، المرجع السابق، ص92.

² حكيم براضية، جعفر هني محمد، المرجع السابق، ص175.

³ عماري، صليحة وسعدان، آسيا، الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و9 ديسمبر 2013، الجزائر، ص06.

⁴ زياد جلال، المرجع السابق، ص - ص 123.122.

المطلب الثالث: خصائص الصكوك الإسلامية.

تتفق الصكوك الإسلامية مع غيرها من الأوراق المالية التقليدية في بعض الإجراءات الإدارية من حيث التنظيم والإصدار إلا أنها تتميز عن غيرها في كونها أوراقاً مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة مراحلها منذ بداية إصدارها إلى انتهاء أجلها.

وتتميز بالخصائص التالية:¹

الخصيصة الأولى: تمثل ملكية حصة شائعة في الأصول: فهي تمثل ملكية حاملها أو مالكيها حصصاً شائعة في أصول لها دخل، سواء كانت أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها، وهي لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها، وهذا ما يميزها عن السندات التقليدية.

الخصيصة الثانية: لها قيمة اسمية محددة: أي تصدر بقيمة اسمية محددة يحددها القانون، وموضحة في نشرة الإصدار.

الخصيصة الثالثة: تصدر بفئات متساوية القيمة: بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية.

الخصيصة الرابعة: قابلة للتداول من حيث المبدأ: بمعنى أن هناك أنواعاً من الصكوك قابلة للتداول، مثل صكوك المضاربة، وصكوك المشاركة، وصكوك الإجارة، وهناك أنواع غير قابلة للتداول، مثل صكوك المرابحة، صكوك السلم، وصكوك الإستصناع، مع العلم أنه يمكن تداولها في لحظة معينة، وذلك عندما تمثل سلعة، أما عندما تتحول إلى دين في ذمة الغير، فلا يصح تداولها.

الخصيصة الخامسة: عدم قبول التجزئة: بمعنى أن الصك لا يتجزأ في مواجهة الشركة، وفي حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه، فإنه لا بد من الاتفاق على من يمثلهم أمام الشركة شخص واحد.

¹ زياد جلال، المرجع السابق، ص 71.

الخصيصة السادسة: استحقاق الربح وتحمل الخسارة: بمعنى أن مالك الصك يشارك في الغنم والغرم، وذلك بنسبة ما يملكه من الصكوك.

الخصيصة السابعة: تحمل أعباء الملكية: يتحمل حامل الصك الأعباء والآثار المترتبة على ملكيته للأصول الممثلة بالصك، سواء كانت مصاريف استثمارية أو هبوطاً في القيمة.

الخصيصة الثامنة: انتفاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك): يتنافى الضمان في رأس المال، فهذه الصيغ التي تدار بها السندات تطبق مبدأ الضمان، عكس الصكوك الإسلامية التي لا تضمن رأس مال حامل الصك، لأنه يحول العملية إلى ربا.

الخصيصة التاسعة: تصدر على أساس عقد شرعي: والذي تختلف أحكامه تبعاً لاختلاف أحكام العقود الشرعية التي تمثلها.¹

¹ زياد جلال، المرجع نفسه، ص 72.

المبحث الثاني: أركان وإجراءات التصكيك وأهدافه.

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول أركان عملية التصكيك، وفي المطلب الثاني الإجراءات المختلفة لعملية التصكيك، الهدف منه في المطلب الثالث.

المطلب الأول: أركان عملية التصكيك.

التصكيك بصفته عقد له أركان تتمثل في الآتي:

أولاً: أطراف عملية التصكيك: للتصكيك أطراف ينشأ العقد لها حقوقاً ويترتب عليها التزامات، ويوجد أطراف رئيسية في هذا العقد إلى جانب أطراف أخرى تساعد هذه العملية.

01 الأطراف الرئيسية التي تشارك في هذه العملية مباشرة، وهي:

المنشئ: الجهة مالكة المشروع المنوي إقامته أو توسيعه، وقد يكون المنشئ شركة أو فرداً أو حكومة أو مؤسسة مالية، ينوب عنه في تنظيم عملية الإصدار مؤسسة مالية وسيطة مقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار، ويقوم المنشئ باستخدام حصيلة الاكتتاب في مشروع معين، وقد يقوم المنشئ بإدارة المشروع بنفسه، أو يوكل مدير استثمار بالقيام بذلك. ودوره في عملية التصكيك تملكه للأصل ثم يبيعه أو نقله لشركة التصكيك.¹

المصدر: الجهة المصدرة أو شركة التصكيك أو المنشأة ذات الغرض الخاص SPV. وهذه الشركة تعتبر كوسيط في نقل ملكية الأصول من الشركة المنشئة إلى المستثمرين. **المستثمرون:** أي حملة الصكوك، يقومون بسداد قيمة الصكوك، ويستردوا أصل قيمتها بالإضافة إلى العائد عليها من حصيلة محفظة التصكيك.

محفظة التصكيك: ومن خلالها يتم تحصيل الحقوق المالية والعائد عليها وإيداع المتحصلات بحساب خاص يستخدم لسداد مستحقات حملة الصكوك في تواريخ استحقاقها.²

02 الأطراف المساعدة في عملية التصكيك:

¹ حكيم براضية، المرجع السابق، ص 76.

² حكيم براضية، جعفر هني محمد، المرجع السابق، ص 150-151.

أمين الاستثمار: وهو المؤسسة المالية الوسيطة التي يناط بها مهمة حماية مصالح حملة الصكوك والرقابة والإشراف على مدير الإصدار ومدى التزامهم بالشروط المنظمة لهذه العملية الاستثمارية المبينة في نشرة الإصدار، كما تحتفظ هذه الجهة بالوثائق والضمانات، وقد يترافق وجود الأمين منذ الترتيبات الأولى لعملية التصكيك، وقد يعين لاحقاً وفقاً للقوانين السارية والعرف المتعارف عليه، وذلك على أساس عقد وكالة بأجر تحدده نشرة الإصدار، حيث أن الأمين بصفته وكيلًا عن حملة الصكوك تتم إنهاء خدماته بإرادتهم بصفته الموكلين له، وعادة ما تتولى الشركة ذات الغرض الخاص SPV هذه المهمة.

هيئة الرقابة الشرعية: وتعتبر الطرف الأكثر أهمية ضمن الأطراف المساعدة في عملية التصكيك، نظراً للدور الذي تلعبه في التأكيد وإعطاء الصبغة الشرعية للصكوك الإسلامية المصدرة من خلال وجود هيئات شرعية تقوم بمراعاة وتوفير متطلبات الأحكام الشرعية في دراسة هيكل الصكوك ومستنداتها، والعقود المنظمة للعلاقات بين أطرافها وكيفية الاكتتاب في هذه الصكوك، وبعد الاعتماد تعرض على هيئة الرقابة الشرعية وجميع الأنشطة والعمليات المزمع الدخول فيها، لتقرر مدى السلامة الشرعية لعملية التصكيك من عدمه.¹

وكالة التصنيف العالمية: وهي وكالات متخصصة بتقييم مدى الجدارة الائتمانية والمالية للأوراق المالية المطروحة وما تتمتع به من ضمانات وتحديد السعر العادل ونسبة المخاطر التي تتطوي عليها الأوراق المالية المصدرة، حيث يزيد عليها في حالة الصكوك الإسلامية تقييم كفاءة العميل في نشاط المشاركة وأمانته وصدقه، وذلك حماية لحملة الصكوك، ومن أهم وكالات التصنيف العالمية (Standard and Poor's, Fitch, Moody's)، كما وجدت حالياً وكالات تصنيف إسلامية تقدم إلى جانب ذلك خدمة تصنيف الجودة الشرعية: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) بالبحرين، والوكالة الماليزية (RAM).

بالإضافة إلى الأطراف المساعدة المذكورة، هناك أطراف أخرى مساعدة كمدير (مستشار) الإصدار، ومتعهد تغطية الإصدار (المغطى)، وضامن الإصدار ومستشار الطرح، وهذه

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، المرجع السابق، ص 05.04.

الأطراف تزيد وتتقص بحسب طبيعة وهيكلية عملية التصكيك وتبعاً لنوعية الموجودات أو أي معايير أخرى يمكن أن تتضمنها عملية التصكيك.¹

المطلب الثاني: إجراءات عملية التصكيك.

تتم إجراءات التصكيك وفق الخطوات الموالية:

- 01 تملك المؤسسة البائدة للأصل محل التصكيك، وهذا شرط أساسي، ثم تحوله إلى شركة التصكيك لتصدر عنها أوراق مالية (الصكوك) تطرحها للاكتتاب العام.
- 02 عملية حشد أموال هذا الأصل في حزمة واحدة تتشابه فيها معدلات العائد وأجل الاستحقاق حسب الضوابط المتفق عليها.
- 03 تقييم الأصل محل التصكيك لتحديد مدى تطابق القيمة الدفترية له مع القيمة التي سيورق بها.
- 04 التقييم بواسطة إحدى وكالات التصنيف لتحديد الجدارة الائتمانية.
- 05 إجراءات اتفاق التعزيز الائتماني بواسطة الضامنين سواء مؤسسات حكومية أو شركة تأمين أو جهة أخرى.
- 06 الاتفاق مع شركة التوريق على كيفية تحويل لها حسب أساليب التوريق، وتحديد المبلغ التي ستدفعه مقابل هذه الأصول.
- 07 سداد شركة التوريق المستحق عليها للمنشأة البائدة، إما باقتراضها المبلغ من إحدى المؤسسات المالية بفوائد أو من حصيلة الاكتتاب.
- 08 قيام شركة التوريق بإصدار الأوراق المالية الممثلة للأصل بالقيمة الاسمية زائد علاوة الإصدار وطرحها للاكتتاب العام على المستثمرين.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، المرجع السابق، ص5.

09 استلام شركة التوريد لحصيلة الاكتتاب في الأوراق المالية المطروحة من مستشار الطرح، وسداد القرض الذي أخذته من المؤسسة المالية أو دفع مستحقات المنشأة لبادئة.

10 قيام الجهة التي تم اختيارها بتحصيل العوائد والأقساط المستحقة لمدين الأصل وتسليمها لأمين الحفظ لتوزيعها على حملة الأوراق المالية، ثم إطفاء قيمة الأوراق تدريجياً برد جزء من قيمتها لهم.

11 يمكن للمستثمرين حملة الأوراق المالية لمن يرغب منهم بيع هذه الأوراق في السوق الثانوية، إما بنفس السعر الذي تم الشراء به أو أكثر أو أقل حسب أسعارها في الأسواق المالية.

12 في أجل الاستحقاق الأوراق المالية تكون العملية قد انتهت.

13 في حالة تأخر أو توقف الملتزمين بالأصل المورق عن دفع المستحق عليهم من أقساط أو فوائد أو عوائد تقوم الجهة الضامنة بالسداد بتسليمها للمستثمرين¹.

وعموماً تمر عملية التصكيك في المؤسسات المالية الإسلامية بثلاثة خطوات، وهي:

أ- مرحلة إصدار الصكوك: وتتم هذه المرحلة بالخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: يعين المنشئ الأصول التي يراد تصكيكها بحصر وتجميع ما لديه من الأصول المتنوعة في وعاء استثماري واحد (محفظة التصكيك) ونقلها إلى SPV وهو كيان مستقل يتم تأسيسه من قبل المنشئ بقرار من هيئة سوق المال وفقاً للشروط والإجراءات الخاصة، و أهم ما يجب مراعاته هنا- خاصة مع التطبيقات العملية في وقتنا الحالي- معرفة نوع الصكوك، من حيث ارتباطها بأصول حقيقية أم لا من جهة، ومن جهة أخرى انفصال هذه الأصول عن المنشئ، وهنا نميز بين نوعين من الصكوك (الصكوك المدعومة والصكوك المرتبطة) (القائمة) (بأصول).

¹ حكيم براضية، جعفر هني محمد، المرجع السابق، ص 154.155.

واعتماداً على نوع الصكوك تبرز لنا أهمية التصنيف الائتماني الذي يتم من خلال شركة التصنيف الائتماني ووظيفتها، تحديد قدرة المنشئ للصكوك على الوفاء بالتزاماته نحو حملة الصكوك ومدى ارتباط الـ SPV أو انفصالها عن المنشئ، ويتم فيها أيضاً مراجعة هيكل تعزيز الائتمان، والتي يراعي فيها تخفيض المخاطر التي تواجه المستثمرين وتعزيز التصنيف الائتماني بإصدار الصكوك، ويرتكز على الحصول على الضمانات الداخلية والخارجية.

الخطوة الثانية: تصكيك الأصول ثم بيعها: تقوم شركة SPV بإعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات تناسب وتلبي حاجات ورغبات المستثمرين، ثم تحويلها إلى صكوك وبيعها إلى المستثمرين.

ب- مرحلة إدارة محفظة الصكوك: بعد أن يتم بيع الصكوك للمستثمرين تقوم شركة SPV بإدارة المحفظة نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار بتجميع العوائد والمدخيل الدورية الناتجة عن الأصول المصككة وتوزيعها على المستثمرين (حملة الصكوك)، كما تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المحفظة.

ج- مرحلة إطفاء الصكوك: وذلك بدفع قيمة الصكوك المتفق عليها في التواريخ المحددة في نشرة الإصدار.¹

المطلب الثالث: أهداف عملية التصكيك:

هناك دوافع وراء عملية التصكيك تعود على المؤسسات، أهمها:

01 زيادة السيولة: حيث إن موجوداً غير قابل نسبياً للتسييل يتحول بسرعة إلى سيولة كالموجود الذي يملكه مؤجر في عقد الإجارة أو عقد الإجارة المنتهية بالتملك إذ يتم تحويله إلى نقد يدفعه المستثمرون في الصكوك.²

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، المرجع السابق، ص 6.

² عجيل جاسم النشمي، التوريق والتصكيك وتطبيقاتها، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 8.

02 تنويع مصادر التمويل: أي توسيع قاعدة المستثمرين، بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة، وتعمل على الموازنة بين أجال الأصول والالتزامات للحد من المخاطر.¹

03 تقليل مخاطر الائتمان: فمن المعلوم أن المنشأة التي تريد تصكيك بعض أصولها لا تكون مسؤولة عن الوفاء لحملة الصكوك، لأن التصكيك عملية بيع حقيقي للأصول إلى المنشأة المخصصة لها، وبذلك نقلت مخاطر الائتمان إلى الغير.

04 الدمج بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال: إن عملية التصكيك تؤدي إلى تنشيط سوق الائتمان وسوق رأس المال، وذلك من خلال تداول الصكوك التي تصدر عن الأصول المراد تسهيلها في الأسواق المالية.

05 يعد مصدرا تمويليا من خارج الميزانية: إن عملية تصكيك (المهيكل) أصول المنشأة المنشئ يخفي رصيد الأصول من الميزانية العمومية، لأنه تم بيع الأصول إلى الشركة المتخصصة، ومن ثم يحل محلها (في ميزانية المنشأة المنشئ) ثمنها الذي تدفعه إليها الشركة المتخصصة، وفي نفس الوقت يخفض قيمة مجمع الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصول في ميزانية المنشأة المنشئ، ويزيد من قيمة معدل كفاية رأس المال هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن أي منشأة لديها ديون على الغير تستقطع من إيراداتها نسبة معينة لتكوين ما يسمى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وهذا بدوره يقلل من صافي الأرباح للنشأة، ولكن عند استخدام عملية التصكيك سوف يلغي رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وترد إلى أرباح المنشأة، ومن ثم زيادة أرباحها.²

¹ زياد جلال، المرجع السابق، ص74.

² زياد جلال، المرجع نفسه، ص74.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية. والنموذج المالي.

تلعب الصكوك الإسلامية دورا بارزا على مستوى الاقتصاد لما تتمتع به من أهمية بالغة تجعل منها وسيلة لتنشيط اقتصاديات مختلف الدول ولعل أبرز هذه الدول "ماليزيا".

المطلب الأول: أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصدر الأصلي و المستثمرين.

أولا: أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصدر الأصلي.

1. تساعد عمليات التصكيك على المواءمة بين مصادر التمويل واستخداماتها، بما يساهم في تقليل مخاطر عدم التناسب بين آجال الموارد وآجال استخداماتها.

2. يضاعف التصكيك من قدرة المنشآت على إنشاء الأموال أي تحريرها لتأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة، بالإضافة لتتويج مصادر التمويل متعدد الآجال والمكاملة للمصادر التقليدية، بالذات للمنشآت التي لا تستطيع الوصول مباشرة لسوق المال.¹

3. يعتبر التصكيك بديلا جيدا لمصادر التمويل الأخرى كالاقتراض من مؤسسات أخرى أو زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة، وما ينطوي عليه كلاهما من قيود ومشكلات.

4. تساعد عملية التصكيك الشركة المصدرة (المنشئة للمحفظة) على إعادة تدوير الأموال المستثمرة في محفظة التوريق في ذات النشاط أو في أنشطة أخرى، دون الحاجة للانتظار حتى يتم تحصيل الحقوق المالية على آجالها المختلفة، حيث يؤدي التصكيك إلى تحويل أصول غير سائلة إلى سيولة يعاد تدويرها في استثمارات جديدة.²

5. تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي: حيث يساعد التصكيك على تحسين ورفع القدرة والهيكل التمويلي للشركة (الجهة) المصدرة، وذلك من خلال:

¹ فتح الرحمان علي محمد، محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة عمل مقدمة لاتحاد المصارف العربية، الخرطوم، 2008، ب ت.

² معطي الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة قالة، 03-04/12/2014، ص ص253-254.

أ- عدم اعتماد التمويل على التصنيف الائتماني للشركة، لأن التصكيك يعتمد على التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن الشركة، وبذلك يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا.

ب- تحسين القدرة الائتمانية للشركة المصدرة في الحصول على تمويلات جديدة.

6. تحسين ربحية المصارف مراكزها المالية، بما يتيح التصكيك من استبعاد الاستثمارات التي تم توريقها (تصكيكها) من بنود الميزانية خلال فترة قصيرة، وبذلك تتخلص المصارف من الحاجة إلى تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، وعليه فالتصكيك يعتبر أحد أشكال الاستثمارات خارج بنود الميزانية، والذي لا يحتاج إلى رأسمال مثل الالتزامات العرضية.

كما أن التصكيك يتيح للمصارف وسائر المؤسسات المالية وغير المالية الأخرى إمكانية التمويل والتسهيلات ثم تحريكها واستبعادها خارج ميزانيتها العمومية خلال فترة قصيرة دون الحاجة إلى تكوين مخصصات لمواجهة مخاطر التمويل التي قدمها.

7. يعتبر التصكيك طريقة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك وغيرها من المؤسسات، ذلك لأن الأصل محل التصكيك مخاطره محددة، بينما مخاطر نفس الأصل أكبر إذا كان موجودا ضمن مكونات أصول المنشأة كلها.

8. يزيد التصكيك من قدرة المنشأة (أو المصرف) على زيادة وتوسيع نشاطها دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها.

9. إنقاص حجم رأس المال اللازم للوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال وفقا لشروط لجنة بازل (02) لأن التصكيك عبارة عن عمليات خارج الميزانية.¹

¹ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، المرجع السابق، ص 248.

ثانياً: أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمستثمرين.

تتمثل أهمية الصكوك (التصكيك) من وجهة نظر المستثمرين في النقاط التالية:

1. ينتج التصكيك أداة قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي، وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالورقة المالية المصدرة.¹
2. يتميز الصك بأنه غير مرتبطة بالتصنيف الائتماني لمصدره، حيث تتمتع الصكوك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات نقدية (مالية) محددة عبر هياكل داخلية معرفة بدقة، إضافة للمساندة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني، وهذا قد لا يتوفر للسندات التي تصدرها منشآت الأعمال الأخرى، بالإضافة إلى أن البيع الفعلي للأصل من المنشأة المصدرة إلى الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) في هيكل عملية التصكيك يتضمن أن المنشأة المصدرة ليس لها الحق قانوناً في الرجوع لاستخدام التدفقات النقدية المتوقعة للأصل محل التصكيك، فالصكوك تتميز بدرجة أمان عالية، وبانخفاض مخاطرها.
3. تعطي الصكوك السلامة عوائد أعلى مقارنة ببقية الاستثمارات المالية الأخرى (الأوراق المالية الحكومية والسندات ذات الآجال المتقاربة)².
4. إمكانية التنبؤ بالتدفقات المالية للصكوك الإسلامية.
5. توفر عمليات التصكيك فرصاً استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مربحة.³
6. تقدم الصكوك قناة جيدة للمستثمرين الراغبين في استثمار فوائض أموالهم ويرغبون في الوقت ذاته أن يستردوا أموالهم بسهولة عند الحاجة إليها، لأن هذه الصكوك من المفترض أن تكون متداولة في السوق الثانوي، فعندما يحتاج المستثمر إلى أمواله

¹ حكيم براضية، جعفر هني محمد، المرجع السابق، ص 162.

² فتح الرحمان علي محمد، المرجع السابق، ب ت.

³ حكيم براضية، جعفر هني محمد، المرجع السابق، ص 163.

المستثمرة أو جزء منها يتمكن من بيع ما يملكه من صكوك أو جزء منها، ويحصل على ثمنها الذي يمثل الأصل و الربح جميعا، إن كان المشروع حقق ربحا طبعاً.¹

المطلب الثاني: أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة لسوق الأوراق المالية والاقتصاد الكلي.
أولاً: أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة لسوق الأوراق المالية: تؤدي آلية الصكوك دور هام في تنشيط وتنمية السوق المالي، حيث إن استخدام الصكوك والتوسع في التعامل بها من قبل المدخرين والمستثمرين والبنوك والحكومات، يؤدي إلى تدعيم دور السوق المالية، وذلك من خلال:

1. إضافة كمية ونوعية جديدة من الأوراق المالية: وذلك بـ:

أ- إدراج أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية، حيث يمكن أن تشكل أسهم هذه الشركات إضافة كمية للأسواق المالية تعمل على تفعيل أنشطة هذه الأسواق، وذلك للحجم الكبير الذي يمثله رأسمال هذه الشركات.

ب- إدراج صكوك إسلامية : تقوم البنوك الإسلامية وغيرها من الشركات بتقديم أدوات مالية إسلامية جديدة قائمة على أسس التمويل الإسلامي، مما يشكل أيضا إضافة كمية ونوعية مختلفة عما هو موجود في أسواق الأوراق المالية المحلية منها والعالمية، فعمليات التصكيك إذن تؤدي إلى تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية وبالتالي توسيع قاعدة سوق الأوراق المالية.

فالصكوك الإسلامية تنمي جانب الطلب على السيولة النقدية في سوق الأوراق المالية، وهو جانب هام في تنمية هذه السوق، حيث أن أهم محرك للأموال في أي نظام مالي هو جانب الطلب، والذي يتكون من الأدوات المالية ذاتها.

¹ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، المرجع السابق، ص 248.249.

2. زيادة رسملة سوق الأوراق المالية وعدد المتعاملين فيها: وذلك بـ:

توسيع قاعدة المؤسسات المشتركة في السوق المالي والتي تتعامل في الصكوك إصدارا وتداولاً، وتشمل البنوك الإسلامية وكذلك البنوك التقليدية (كما يتم في ماليزيا)، وشركات الاستثمار المؤسسي، والحكومة، والقطاع العام والخاص، والمؤسسات المالية الوسيطة، وذلك في حالة تمتع الصكوك بالقابلية للتداول في الأسواق المالية.¹

3. انفتاح سوق الأوراق المالية عالمياً: فالصكوك الإسلامية تعمل على زيادة التدفقات من الاستثمارات الإسلامية، الأمر الذي ينتج عنه انفتاح سوق الأوراق المالية عالمياً، والمساهمة في حملة الإصلاح والإعمار المالي الذي تسعى إليه الكثير من الحكومات والمؤسسات المالية، مما يساعدها على دمج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية لتكون تأثيراتها فعالة، خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية التي أصبحت تشكل مصدر قوة لاقتصاديات الشركات المساهمة.

4. إضافة مؤسسات مالية جديدة: حتى يتم تطوير السوق المالية الإسلامية لا بد من الاهتمام بإنشاء العديد من المؤسسات والشركات لإدارة عملية الاكتتاب والتعهد بتغطية إصداراتها، وتصنيف المؤسسات المشاركة في عملية التصكيك، ويعتبر ذلك المعيار الأساسي للحكم على نجاح عملية التصكيك وتطور السوق المالية الإسلامية.²

5. تقليص دور الوساطة التقليدية في مجال التمويل لحساب التمويل بدون وساطة.

6. الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية: بزيادة كمية ونوعية الصكوك لما يترتب على السوق المالية من تعميق للسوق واتساعه، حيث ستزداد كميات التداول بالشراء والبيع لهذه الصكوك، ويكون من صالح السوق المالية تنوع إصدار الصكوك والتعامل بها في تغطية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية تغطية عجز السيولة.³

¹ أحمد شعبان، المرجع السابق، ص 39.

² حكيم براضية، جعفر هني محمد، المرجع السابق، ص 247.248.

³ أحمد شعبان، المرجع السابق، ص 39.

ثانياً: أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للاقتصاد الكلي:

1. **المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:** يعتبر الاستثمار أحد دعائم النمو الاقتصادي، خاصة في البلدان النامية لما ينتج عنه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية وأنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح الاختلالات الهيكلية فيه، كما انه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة.¹

أ- **جذب المدخرات:** يحث النظام الاقتصادي في الإسلام على تعبئة المدخرات ويعتبره من الأهداف الأساسية له، ذلك أن الإسلام يدين اكتناز الأموال، ويطالب باستخدامها المنتج بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منه.²

ب- **تمويل المشاريع الاستثمارية:**

تتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المرابحة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملاءمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية، التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته.³

¹ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، المرجع السابق، ص252.

² زاهرة علي محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير، في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص125.

³ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، المرجع السابق، ص252.

ج- دور الصكوك في تمويل مشاريع البنية التحتية:

يمكن للتصكيك الإسلامي أن يقدم صيغا متعددة لتمويل مشاريع البنى التحتية، فهو يلبي مختلف الاحتياجات للدول بدلا من اعتمادها على سندات الخزينة والدين العام.

فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام التي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة- بصفتها مستأجر- بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية.

ثانيا: تحقيق التوزيع العادل للثروة:

فصكوك الاستثمار الإسلامي تعد وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر، إذ تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج عن المشروع بنسبة عادلة، وبهذا تنتشر الثروة على نطاق أوسع دون أن تكون دولة بين الأغنياء المعدودين، ولعل ذلك من أعظم أهداف الاقتصاد الإسلامي.

ثالثا: معالجة العجز في الموازنة العامة وحل مشكلة المديونية:

يمكن للدولة أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في موازنتها واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل كمحطات توليد الكهرباء، الموانئ... الخ، كما يمكن تمويل العجز في الموازنة عن طريق إصدار الحكومة صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح بحيث يتم تمويلها دون مشاركة أصحاب الأموال (مشترو الصكوك) في اتخاذ القرار الاستثماري والإداري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية، كما يمكن للحكومات كذلك أن تواجه العجز في موازنتها بإصدار صكوك الإجارة، وكذلك الحال بالنسبة لصكوك القرض الحسن حيث يمكن للحكومة أن تستفيد منها في دعم عجز الموازنة.¹

¹ معطي الله خير الدين و شرياق رفيق، المرجع السابق، ص254.

أما عن الصكوك في حل مشكلة المديونية والتي تكون دين خارجية أو ديون داخلية في صورة قروض ربوية، فإنه بإمكان الدولة تحويل تلك القروض إلى صكوك ملكية خدمات عامة تقدمها الدولة كخدمات التعليم، الصحة، النقل، حيث يتم مبادلة القروض الربوية للمواطنين على الدولة بما يقابل قيمتها من صكوك خدمات تقدمها الدولة مستقبلاً، كما يمكن مبادلة هذه الديون بصكوك إستصناع سلع تنتجها الدولة، وبموجب تلك الصكوك يحصل حاملها على سلع بقيمة ما قدموه من قروض سابقاً.¹

رابعاً: القضاء على مشكلة البطالة والأموال المعطلة.

إن مشكلة البطالة لا تقتصر على الأفراد فقط، إنما يتعدى تأثيرها إلى المساس بالاقتصاد ككل، وللحد من هذه التأثيرات فإن الصكوك الإسلامية تساهم في القضاء على مشكلة البطالة، وزيادة مستوى التشغيل وفي تشغيل الأموال المعطلة، كون هذه الصكوك تحقق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين على حد سواء. فأسلوب المضاربة يمثل دافعا مهما باتجاه تحفيز العطل عن العمل- بسبب عدم امتلاكه رأس المال- إلى العمل الجاد، وهذا سيساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وإنجاحها، ويمثل أسلوب المشاركة تشجيع أصحاب المال لبعضهم البعض في العمل الاستثماري، خاصة أولئك الذين يمتلكون أموالاً لا تكفي تغطية نفقات استثماريتهم كذلك فإن صاحب الأرض الزراعية يمكنه الاتفاق مع من يزرعها ويسقيها، مقابل حصول هذا المزارع على جزء من الثمر، وهذا ما تتيحه صكوك (أسلوب) المزارعة المساقاة، أما أسلوب المرابحة والسلم فيسهما في تمويل السلع الرأسمالية للحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين الجدد الذين تنقصهم الخبرات الكافية والملاءة المالية كما أن صكوك الإجارة المنتهية بالتملك تعمل على تشجيع العامل على العمل، بجد ليرتقي بعمله هذا من المستأجر إلى المالك الأصلي، وتؤدي صكوك القرض الحسن أيضاً دوراً في رفع حجم العمالة واستمرارية العملية الإنمائية من خلال إقراض المستثمرين وتأمين السيولة المالية اللازمة لهم.

¹ زاهرة علي محمد بني عامر، المرجع السابق، ص.ص 197. 200.

فالاستثمارات الإسلامية قائمة على مبدأ "ساهم غيرك بالمال والعمل ليكون القضاء على البطالة أمرا مكتملا"، فتكون النتيجة القضاء على أغلب معوقات العمل والمساهمة الفعلية في تشغيل الأموال في الاستثمارات المتاحة.¹

المطلب الثالث: التجربة الماليزية في استخدام الصكوك الإسلامية.

أولاً: نبذة موجزة عن ماليزيا: تقع دولة ماليزيا في منتصف جنوب شرق آسيا على بعد سبع درجات شمال خط الاستواء، فهي دولة آسيوية، ويحدها شمالا تايلاند، وجنوبا اندونيسيا وسنغافورة، وعاصمتها كوالالمبور، وهي تتكون من قسمين، فالقسم الأول: يطلق عليه ماليزيا الغربية، ويوجد فيه إحدى عشر إقليمًا، وولایتان فدراليتان، أما القسم الثاني: يطلق عليه ماليزيا الشرقية، ويوجد فيه إقليمان، وولاية واحدة، وتقدر مساحة ماليزيا حوالي 329.750 كم مربع²، ويقدر عدد سكانها أكثر من 30 مليون نسمة سنة 2014³، ويتحدث معظم سكانها لغة الملايو الأصلية، والعملة الرسمية للدولة (رينجيت ماليزي).

ويقوم نظام الحكم في ماليزيا على نظام ملكي دستوري نيابي، فهي ملكية شبيهة بالنظام البريطاني (الملك يملك ولا يحكم)، فقد كانت ماليزيا مستعمرة بريطانية، ونالت استقلالها عام 1957م.

تعد التجربة التنموية الاقتصادية الماليزية رائدة في العالم، بسبب نجاحها في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي المطلوب خلال ثلاثة عقود من الزمان، إذ زاد متوسط الناتج القومي السنوي للفرد من 680 دولارا أمريكيا في عام 1974م إلى 6384 دولارا أمريكيا لعام 2007م ويمثل القطاع الصناعي 30.3%، بينما يمثل قطاع الخدمات 53.2% من الناتج المحلي لعام 2007م، وبلغت نسبة قوى العمل الاقتصادي 66.9%.

¹ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، المرجع السابق، ص255.

² زياد جلال، المرجع السابق، ص245.

³ البنك الدولي ماليزيا <http://www.data.albankaldawli.org/country/malaysia> ، تاريخ الاطلاع: 2016/04/16.

كذلك تعد ماليزيا من الدول المنتجة والمصدرة للصناعات الالكترونية، والأجهزة السمعية البصرية، والكهربائية والمواد الكيميائية، وهي من أكثر الدول المنتجة لزيت النخيل، إذ تمثل 75% من الإنتاج العالمي، ورابع مصدر في العالم للقصدير والحبوب والكاكاو بالإضافة إلى إنتاج المطاط الطبيعي، والأخشاب الاستوائية، والفلفل الأسود، والنفط، ومن الجدير بالذكر نشير هنا إلى مشروع ماليزيا 2020 م التي تبنته الحكومة، وهو مشروع طموح للنهوض الصناعي بمختلف المجالات، وقد طرح في عهد رئيس الوزراء السابق د. مهاتير محمد، الذي عبأ كل طاقات البلاد للنهوض بهذا المشروع، ويهدف هذا المشروع الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، والوقوف جنبا إلى جنب مع الدول المتقدمة صناعيا، والخروج نهائيا من قائمة دول العالم الثالث، والذي يرى أن بناء التنمية تقوم على الاستفادة من المهارات والخبرات والتكنولوجيا الغربية مع عدم التضحية بالقيم الإسلامية، والتمسك بالتقاليد المحلية، والذي يعدان المدخل الصحيح للتنمية.¹

ثانيا: الصكوك الإسلامية الماليزية.

01- الصكوك الإسلامية الماليزية القائمة على عقد الشراكة.

1- صكوك المضاربة (المقارضة): يعود تاريخ أول إصدار لصكوك المضاربة في ماليزيا إلى سنة 2005 عندما تم إصدارها من طرف PG Municipal BND بقيمة تقدر بـ 80 مليون رينجيت ماليزي. ولم يعط لها تعريفا صريحا ما عدا التعريف الموجود لعقد المضاربة الشرعية في تعليمات عرض الأوراق المالية الإسلامية لشهر جويلية 2004 الصادر من طرف هيئة الأوراق الماليزية.²

ويمكن تتبع تطور إصدار صكوك المضاربة في ماليزيا خلال الفترة (2001-2013).

¹ زياد جلال، الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص246.

² بن الضيف محمد، عدن أنور ربيع، المسعود، "أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي. الواقع.. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية - الجزائر 23-24 فيفري 2011.

الجدول رقم: 02-03 إصدار صكوك المضاربة في ماليزيا خلال الفترة (2001-2013).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صكوك المضاربة %	-	-	-	-	0.2	7.5	1	1.2	-	0.6	5	2	-

المصدر: عبد الحميد فيجل، تقييم الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال-التجربة الماليزية أنموذجاً-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الأسواق المالية و البورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص211.

2- صكوك المشاركة:

لا يوجد تعريف لصكوك المشاركة في التجربة الماليزية غير أنه يوجد تعريف لعقد المشاركة من طرف هيئة الأوراق المالية، وذلك كما يلي:

تعرف المشاركة على أنها: " عقد شركة بين طرفين أو أكثر لتمويل مشاريع قائمة على المضاربة بين كل الأطراف على شكل مساهمة في رأس المال، وتكون هذه المساهمة إما في شكل تدفق (حاضر)، أو لأجل وهذا بهدف تمويل مشاريع المضاربة، وأي ربح ينشأ من طرف المصدر على شكل مضاربة يوزع على أساس قاعدة المشاركة في رأس المال أي تقاسم الأرباح والخسائر كل حسب مساهمته.

ويعود تاريخ أول إصدار لصكوك المشاركة في ماليزيا إلى سنة 2005 عندما أصدر Musyarakh one capital Bhd ما قيمته 250 مليار رينجيت ماليزي من هذا النوع من الصكوك.

ويمكن تتبع تطور صكوك المشاركة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 02-04 تطور إصدار صكوك المشاركة في ماليزيا خلال الفترة (2001-2013).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صكوك المشاركة %	-	-	-	-	12.6	70.0	58	51.4	99.6	42.1	64	19	30

المصدر: عبد الحميد فيجل، المرجع السابق، ص215.

3- صكوك الوكالة بالاستثمار: عرفها بنك نيجارا الماليزي بأن الوكالة عقد ينص على توكيل طرف لطرف آخر تنفيذ مهمة معينة.

وفي السياق الحالي للتمويل الإسلامي، يعين العملاء عادة مؤسسة مالية وكيلًا خاصًا له لإجراء المعاملة، وفي المقابل تتلقى المؤسسة المالية رسوم الخدمة.

وكان أول إصدار لصكوك الوكالة بالاستثمار سنة 2011 من طرف غولف للاستثمار.

وكان بالنسب التالية: 9% و 8% و 24% خلال السنوات 2011 و 2012 و 2013 على التوالي.

02- الصكوك الإسلامية الماليزية القائمة على عقد البيع.

1- صكوك المرابحة وصكوك البيع بثمن آجل:

في التجربة الماليزية تعرف صكوك البيع بثمن آجل/المرابحة، بأنها: "الوثائق أو الشهادات الممثلة لقيمة الأصول التي تصدرها الجهة المصدرة للجهات الأخرى لإثبات المديونية، وإصدارها على أساس عقد البيع بالثمن الآجل/المرابحة" وتعتبر أوراق الدين هذه القائمة على عقد المرابحة من أكثر الأشكال والطرق التمويلية المستعملة في ماليزيا، حيث تم التعامل بهذه الصكوك في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي في مارس 1994.

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ تطور صكوك البيع بثمن آجل/مرابحة.

الجدول رقم: 02-05 تطور إصدار صكوك البيع بئمن آجل/ مرابحة في ماليزيا خلال الفترة (2001-2013)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صكوك البيع بئمن آجل %	77	67	40.8	56.8	36.3	6.2	2	3.1	-	0.2	-	-	-
صكوك المرابحة %	23	33	12.7	38.2	33.5	9.4	19	1.3	0.4	8.2	9	55	32
نسبة صكوك المرابحة/ البيع بئمن آجل من الصكوك الكلية المصدرة	100	100	53.5	95.1	69.8	15.6	21	4.4	0.4	8.4	9	55	32

المصدر: عبد الحميد فيجل، المرجع السابق، ص220.

2- صكوك الإستصناع:

تعرف صكوك الإستصناع في التجربة الماليزية على أنها: " تلك الوثائق الممثلة لقيمة الأصول والمصدرة على أساس بيع الإستصناع لإثبات المديونية من قبل الجهة المصدرة للجهة الممولة"¹.

ويعود أو إصدار لصكوك الإستصناع في ماليزيا إلى سنة 2003 من قبل شركة sks Power sdnBhd بقيمة 5.6 مليار رينجيت ماليزي مدة استحقاقها تتراوح ما بين 05-09 سنوات.

ويمكن ملاحظة تطور صكوك الإستصناع في الفترة (2001-2013) في ماليزيا من خلال الجدول التالي:

¹ عبد الحميد فيجل، المرجع السابق، ص221.

الجدول رقم: 02- 06 تطور إصدار صكوك الإستصناع في ماليزيا خلال الفترة (2001-2013).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صكوك الإستصناع %	-	-	46.5	2.8	14.5	2.1	9	0.2	-	-	-	-	-

المصدر: عبد الحميد فيجل، المرجع السابق، ص 223.

03- الصكوك الإسلامية الماليزية القائمة على عقد الإجارة.

تعريف الإجارة حسب التجربة الماليزية: تشير صكوك الإجارة في التجربة الماليزية إلى صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة، أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، وتتيح لحاملها فرصة للحصول على دخل الإيجار وعائد رأس المال من العين المؤجرة، بالإضافة إلى تحمل مخاطر الخسارة والضرر على العين المؤجرة وإصدار هذه الصكوك بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حسيلا الاككتاب فيها، وتصبح العين مملوكا لحملة الصكوك.¹

وقد كان أو إصدار لصكوك الإجارة في ماليزيا في 03 جويلية 2002 عندما قامت الحكومة الماليزية بإصدار صكوك إجارة تعرف بالصكوك الدولية الماليزية (Malaysia Global sukuk) وتم تداولها في بورصة لابوان بقيمة 600 مليون دولار أمريكي وتستحق في سنة 2007.

وتعتبر صكوك الإجارة متوافقة مع الشريعة الإسلامية سواء المحلية منها أو الدولية-حيث تصدر صكوك الإجارة الدولية بنفس الآلية- لتوفرها على المعايير المعتمدة من طرف هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تم اعتمادها أيضا من قبل اللجنة الاستشارية الشرعية، ويسمح بالتعامل في إصدار وتداول صكوك الإجارة في ماليزيا.²

¹ نبيل خليل طه، سمور، سوق الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية-غزة، 2005، ص 161.

² نبيل خليل طه، سمور، المرجع نفسه، ص 163.

ويمكن تتبع إصدار صكوك الإجارة المحلية في ماليزيا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 02- 07 تطور إصدار صكوك الإجارة المحلية في ماليزيا خلال الفترة (2001-2013).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة صكوك الإجارة %	-	-	-	2.5	2.9	4.8	11	14.5	-	34	13	9	4

المصدر: عبد الحميد فيجل، المرجع السابق، ص227.

ثالثاً: عوامل نجاح الصكوك الإسلامية والمشاريع الممولة بها.

01- العوامل الاقتصادية والسياسية المساعدة على نجاح التجربة الماليزية.

لقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى قيادة التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية، وهذه العوامل منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي.¹

أ- العوامل السياسية: وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:²

1- المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية، وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.

2- يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.

3- تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في (تجمع الآسيان) في عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا

¹ عبد الحميد فيجل، المرجع السابق، ص231.

² عبد الحافظ، الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد رقم451، الشهر5، السنة3، مجلة الوعي الإسلامي-دولة الكويت، على الرابط: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/ec-5.doc، تاريخ الاطلاع: 2016/04/20.

منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.

ب- العوامل الاقتصادية:

تعد ماليزيا بلدا نشيطا دائم الحركة، وقد تحولت من بلد يعتمد على الزراعة والسلع الأولية لتصبح اليوم أحد الاقتصاديات المصدرة التي تقوم على الصناعات التي تتميز بكثافة عالية في رأس المال وتستند إلى المعرفة والتكنولوجيا المتطورة، وتتمثل أهم العوامل الاقتصادية المساعدة على التنمية فيما يلي:

1- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل للاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة، لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمسة الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

2- انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.

3- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

4- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفع الادخار الحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970 وسنة 1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها.

كما توجد عوامل أخرى ساعدت نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:¹

5- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

¹ عبد الحافظ، الصاوي، المرجع السابق. ب ت

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
- أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه.
- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجناب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

6- أيضا امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن (الواحد والعشرون) من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

7- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاطات الصناعي (الصناعات الاستهلاكية- الوسيطة- الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سببا ونتيجة في الوقت عينه.

وعلى الرغم من التحفظات الشرعية حول التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية، تمثل ماليزيا المرتبة الأولى من حيث أصدرت العديد من الصكوك لتمويل مشاريع البنى التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز الصكوك كأداة تمويلية، كما تعتبر ماليزيا عضوا في الكثير من مؤسسات البنية التحتية للصناعات المالية الإسلامية، ومنها الخدمات المالية الإسلامية بـكولامبور، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين...¹

02- دور الصكوك الإسلامية في تمويل مختلف المشاريع.

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبذلك فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية حيث أصدرت عدة إصدارات من الصكوك لتحتل الرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار (عدا في سنتي 2007 و 2008 كانت الريادة للإمارات العربية المتحدة)، وكان

¹ شرياق، رفيق، "الصكوك الإسلامية-كمقترح تمويلي - لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية - التجريبتين الماليزية والسودانية أنموذجا"-بحث مقدم إلى مؤتمر "الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي"، المنظم بقسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد-الأردن 12-13 نوفمبر 2013، ص 15.

الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية¹ مثل: المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيمياويات والعقارات وغيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي.

ويعد إصدار النوع الجديد من الصكوك لذوي الدخل المحدود، والذي خصص منه ما قيمته 1.5 مليار دولار لتمويل مشروع خط القطار الجديد في العاصمة الماليزية كوالالمبور في سنة 2012 خير دليل.

ولقد ساهم إصدار الصكوك بشكل كبير، في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد الماليزي، فمنذ ظهورها سنة 1990 قدمت أداة جديدة لاستعمالها من طرف الشركات الخاصة و الحكومية على حد سواء بتلبية حاجاتهما الاستثمارية أو التنموية، فالإحصائيات تبين أن القطاع الأكثر إصدار للصكوك يتمثل في القطاع المالي بنسبة 24% متبوع بقطاع النقل بـ 22%، ثم قطاع الطاقة والمناجم بـ 16% فقطاعى البناء والاتصالات استقطابا ما نسبته 10% لكل قطاع، في حين قطاعات العقار والنفط والغاز والخدمات أصدرت صكوكا بـ 3% في كل قطاع، وقطاعات أخرى حصلت على 7%، ويمكن إبراز ذلك في الجدول التالي:

¹شريك، رفيق، المرجع السابق، ص16.

الجدول رقم: 02- 08 المشاريع الاقتصادية الممولة بإصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة (جانفي 1996 إلى غاية سبتمبر 2012).
الوحدة: مليار دولار أمريكي

القطاعات	المالية	النقل	الطاقة و المناجم	البناء	الاتصالات	العقار	الخدمات	النفط و الغاز	المجامع السكنية	قطاعات أخرى
إصدار الصكوك في ماليزيا	26.5	25	18	11.5	12	3.8	3.5	3.4	1.6	5.5
عدد الإصدارات في ماليزيا	215	237	216	360	55	107	24	83	8	215

المصدر: عبد الحميد فيجل، المرجع السابق، ص 236.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا لغرض تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية قد ارتفع إلى 2438 إصدارا وهذا خلال سبتمبر 2013، وهو رقما كبيرا خاصة إذا ما قورن بعدد إصدارات الصكوك في دول أخرى كالإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية واندونيسيا، وبالتالي تحتل ماليزيا المركز الأول عالميا في عدد إصدارات الصكوك لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك بقيمة 324.576.9 مليون دولار أي ما نسبته 66.5% من القيمة الإجمالية الكلية لإصدارات الصكوك الإسلامية في العالم الموجهة لتمويل المشاريع التنموية والتي تقدر ب: 488.172 مليون دولار، وهو ما يفسر أهمية الصكوك الإسلامية في ماليزيا اعتمادها الكبير عليها والمجهودات المبذولة من طرف الحكومة الماليزية لتطوير الصكوك الإسلامية.¹

¹ عبد الحميد فيجل، المرجع السابق، ص 237.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق يبرز الدور الذي وجدت من اجله الصكوك الإسلامية في إيجاد مصادر مختلفة للتمويل، أي في تعبئة الموارد المالية اللازمة، حيث تعرف الصكوك الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص"، وتتنوع هذه الصكوك من حيث النوع ومن حيث العدد، فمن حيث النوع نجد الصكوك الإسلامية القائمة على عقد البيع، والصكوك الإسلامية القائمة على عقد الشراكة، والصكوك الإسلامية القائمة على عقد الإجارة، أما من حيث العدد فهي تتعدد حسب نوع الأنشطة الاقتصادية والمالية المراد القيام بها، من صكوك مضاربة، وصكوك إجارة، وصكوك مشاركة، وصكوك المساقاة والمزارعة والسلم، والإستصناع... الخ.

ونظراً لتنوعها فإنها تلعب دوراً اقتصادياً على مختلف الأصعدة فهي توفر حلولاً للشركات والحكومات على حد سواء، فهي تعتبر وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى، ودعمها للموازنة العامة، وكذا مشروعات التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر.

ونجد على غرار كثير من الدول والهيئات والمؤسسات الإسلامية وغير الإسلامية هي الأخرى الآن تلجأ إلى إصدار الصكوك التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث تعد تجربة ماليزيا من التجارب الرائدة في مجال التعامل بالصكوك الإسلامية نظراً لما حققته من نتائج على المستوى المحلي والمستوى الدولي.

الفصل الثالث

المقارنة بين عقد

البيوت والصكوك

الإسلامية

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصلين السابقين عقد البوت والصكوك الإسلامية في هذا الفصل نتطرق إلى أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهما، حيث نتناول في المبحث الأول أوجه الشبه حيث يشتركان في تمويل ميزانية الدولة وتنويع مصادرها، كما يسهمان في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهما نفس مجالات الاستخدام تقريبا.

أما المبحث الثاني فنعرج فيه إلى أوجه الاختلاف بين الصيغتين السابقتين، فهما يختلفان من حيث الطبيعة القانونية والضوابط التي تحكم كل منهما، كما يختلفان من حيث الأركان والمراحل والخصائص التي تميز كل صيغة.

المبحث الأول: أوجه الشبه.

المطلب الأول: الزيادة والتنويع في مصادر التمويل من خارج الميزانية.

من أهم المكاسب التي تحققتها الدولة من جراء تنفيذ المشاريع وفق نظام bot وإصدار الصكوك الإسلامية ما يلي:

عدم تحميل ميزانية الدولة المضيئة تكاليف وأعباء المشروع، حيث يمكن للدولة أن تستعمل ما يعادل هذه التكاليف في أي مشروع آخر، أو لأي وجه من أوجه الإنفاق الأخرى. (مشروع نفق المانش بين فرنسا وبريطانيا قدرة تكاليف المشروع بـ19 مليار دولار أمريكي).¹

كما أن تمويل المشروعات من قبل القطاع الخاص وتحمله للمخاطر التجارية يؤدي إلى التخفيف من العبء عن الميزانية العامة.

وتشارك الصكوك الإسلامية أيضا في سد العجز الحاصل في ميزانية الدولة وذلك عن طريق إصدار صكوك المشاركة و استثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل كمحطات

¹ محمد صلاح و البشير عبد الكريم، المرجع السابق، ص195.

توليد الكهرباء، الموائى... الخ، كما يمكن تمويل العجز في الموازنة عن طريق إصدار الحكومة صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح بحيث يتم تمويلها دون مشاركة أصحاب الأموال (مشترو الصكوك) في اتخاذ القرار الاستثماري والإداري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية، ويمكن للحكومات كذلك أن تواجه العجز في موازنتها بإصدار صكوك الإجارة، وكذلك الحال بالنسبة لصكوك القرض الحسن حيث يمكن للحكومة أن تستفيد منها في دعم عجز الموازنة.¹ (في عام 2004م أصدرت ولاية سارواك صكوك إجارة بقيمة 350 مليون دولار أمريكي، لمدة خمس سنوات، بهدف تجميع الأموال لتطوير المشاريع التنموية المختلفة).²

وتتعاظم أهمية هذه العقود إذا كانت شركة المشروع مستثمرا أجنبيا مما يعني إدخال استثمارات جديدة وتمويل خارجي الأمر الذي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة وتعزيز حصيلتها من النقد الأجنبي.

كما يؤدي التعاقد بأسلوب البوت وإصدار الصكوك الإسلامية إلى تخفيف العبء عن كاهل الإدارة وذلك بإعفائها من إدارة وتشغيل بعض المرافق.

إضافة إلى هذا كله تملك الدولة لمشروع جاهز ومتكامل بعد انتهاء فترة العقد أو الإطفاء في الصكوك الإسلامية.

المطلب الثاني: المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

* جذب المدخرات: تشترك عقود البوت والصكوك الإسلامية في جذب المدخرات، حيث يعد فتح المجال أمام القطاع الخاص في إنجاز المشاريع التي كانت في وقت سابق حكرا على الدولة من أهم الدوافع وراء الاستثمار في هذا المجال وعدم تعطيل الأموال (الاكتناز) حيث يؤدي زيادة الاستثمارات إلى زيادة الطلب على التمويل (عن طريق الوساطة أو اللوساطة)،

¹ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، المرجع السابق، ص254.

² زياد جلال الدماغ، ص255.

مما يحفز أصحاب الفوائض المالية بوضع أموالهم (إقراض أو إشراك) في هذه المشاريع من أجل الحصول على العوائد (فوائد أو أرباح).

* تمويل المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية:

بموجب هذه العقود (عقود البوت، وإصدار الصكوك الإسلامية) يتم إقامة المشروعات والمرافق الجديدة التي تحتاجها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية في: مجالات الكهرباء، المياه، الطرقات والمطارات والسكك الحديدية، والإنفاق، المستشفيات والمرافق الصحية، الزراعة والري، الإسكان... الخ، مما يؤدي إلى إتاحة مزيد من فرص العمل، وضخ أموال جديدة إلى السوق مما يقلل من نسبة التضخم ويحد من البطالة، فضلا عن كونها تؤدي إلى خلق قاعدة صناعية وخدمية جديدة مثل إنشاء الطرق أو محطات الكهرباء أو المياه أو الإنفاق أو غير ذلك من المشروعات التي تتم عبر هذه العقود¹ (عقد البوت الصكوك الإسلامية).

المطلب الثالث: مجالات الاستخدام.

المجالات التي تم فيها تطبيق أسلوب البناء و التشغيل ونقل الملكية BOT والصكوك الإسلامية كصيغة تمويلية نجد:

- مشروعات الطاقة الكهربائية سواء توليد الطاقة من مصادر مختلفة أو نقلها وتوزيعها وشبكات التوزيع وإنشاء المحطات اللازمة. (إنشاء محطة كهرباء السويس بمصر وفق نظام بوت بـ 425 مليون دولار).²

- مشروعات المطارات، سواء لنقل الأفراد أو البضائع وكافة الخدمات المتعلقة بها. (مشروعات النقل الممولة بإصدارات الصكوك في ماليزيا بين الفترة 1996 إلى سبتمبر 2012 في قطاع النقل 25 مليار دولار أمريكي).

¹ نوفال العقيل، العجاردة، عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية لـ B.O.T وتطبيقاته في النظام القانوني الأردني، دراسات، الشريعة والقانون، المجلد 40، ملحق 1، 2013، ص 1052.

² http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mohamed_Yossef/Research_Other/PDF/009.pdf

- مشروعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط البرقيات والفاكس خدمات الربط.
- مشروعات محطات المياه وتنقيتها أو تحليتها ومد أنابيب المياه والخدمات المتعلقة بها، وأيضا المتصلة بها لمشروعات الصرف الصحي من إنشاء وتنقية ومد أنابيب ومعالجة المخلفات. (مشروع المياه والصرف الصحي بالأرجنتين بنظام بوت بقيمة إجمالية 4 مليار دولار أمريكي فترة الامتياز 30 سنة)¹.
- مشروعات الموانئ البحرية وإنشاء الأرصفة الإضافية لخدمة الركاب، والموانئ الخاصة بالغاز المسال أو السائل (استعمال صكوك السلم في مجال النفط والغاز).
- مشروعات إنشاء الطرق السريعة التي تربط المناطق الاقتصادية والحضرية والعمرائية بغيرها ذات الكثافة المرورية العالية والخدمات المتعلقة بها (إصدار صكوك إستصناع بقيمة 1.130 مليار ومائة وثلاثون مليون رينجيت، بهدف إنشاء طرق سريعة تمتد من الشمال إلى الجنوب في منطقة جاهور بارو، ولمدد عديدة تصل إلى عشرين عاما)².
- مشروعات السدود وشبكات الري وخطوط نقل المياه وتخزينها. (مشروع إمداد المياه بنظام بوت بتركيا بتكلفة 920 مليون دولار أمريكي فترة الامتياز 30 سنة)³.
- المشروعات ذات الصلة الاجتماعية مثل المستشفيات والمدارس والجامعات و المعاهد المتخصصة وغيرها من الخدمات التعليمية و الصحية⁴ (إصدار صكوك إستصناع بقيمة 425 مليون رينجيت، بهدف إنشاء مشروع صحي بماليزيا)⁵.

¹ محمد صلاح و البشير عبد الكريم، المرجع السابق، ص 197.

² زياد جلال الدماغ، ص 255.

³ محمد صلاح و البشير عبد الكريم، المرجع السابق، ص 197.

⁴ محمد صلاح و البشير عبد الكريم، المرجع نفسه، ص 179-180.

⁵ زياد جلال، ص 255.

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف.

المطلب الأول: الطبيعة القانونية التي تحكم عقد البوت BOT والصكوك الإسلامية.

إن التنظيم القانوني لعقد البناء والتشغيل والتحويل BOT يمثل الحجر الأساس في نجاح هذا النوع من العقود وتحقيق الأهداف المرجوة منها، مما أدى وجود اختلاف في الطبيعة التي تحكم هاته العقود، فمنهم من اعتبرها عقود إدارية لتوفرها على أطراف عقد الالتزام القديم (كما بينا في الفصل الأول) ومنهم من اعتبرها عقود مركبة، وذهب آخرون إلى اعتبارها عقود مدنية، بمعنى أن عقد البناء والتشغيل والتحويل من عقود القانون الخاص وتخضع لقواعد القانون المدني والتجاري.

وذهب البعض الآخر إلى اعتبارها عقود ذات طبيعة خاصة حيث يتم عقدها خلال نظم قانونية مختلفة، فكل عقد ظروفه الخاصة.

* أما الضوابط التي تحكم الصكوك الإسلامية فقد قام المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإعادة بحث موضوع إصدار الصكوك وتداولها في عدة اجتماعات، ليوصي المؤسسات المالية الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية أن تلتزم بما يلي:

أولاً: عند إصدار الصكوك.

1- يجب أن تمثل الصكوك القابلة للتداول ملكية حملة الصكوك بجميع حقوقها والتزاماتها، في موجودات حقيقية من شأنها أن تمتلك وتباع شرعا وقانونا، سواء كانت أعيانا أم منافع أم خدمات، كما يجب على مدير الصكوك إثبات نقل ملكية الموجودات في سجلاته وألا يبقيا في موجوداته.

2 لا يجوز أن تمثل الصكوك القابلة للتداول الإيرادات أو الديون، إلا إذا باعت جهة تجارية أو مالية جميع موجوداتها، أو محفظة لها ذمم مالية قائمة لديها، ودخلت الديون تابعة للأعيان والمنافع غير المقصودة في الأصل.¹

ثانياً: عند تحديد سعر الأصول.²

أصدر المجلس الاستشاري الشرعي ضوابط بشأن تحديد سعر الأصول في الصكوك الإسلامية لتسهيل عملية تحديد سعر بيع الأصول المستخدمة باعتبارها الأصول التي تقوم عليها الصكوك، وقرر أن سعر بيع الأصول إذا كانت تباع بسعر أعلى من أسعارها فينبغي ألا تتجاوز 1.33 مرة من قيمة السوق وعلى الجانب الآخر، إذا كانت الأصول تباع بسعر منخفض يجب ألا يقل سعر البيع عن 0.67 مرة من قيمة السوق، أي أن:

$$0.67 < \text{ثمن بيع الأصول} > 1.33$$

ثالثاً: عند استخدام متحصلات الاكتتاب.³

1 يمكن استخدام المتحصلات المتجمعة من إصدار الصكوك لأغراض تمويلية مادامت الأدوات المستخدمة موافقة للشريعة الإسلامية، كما أن غرض التمويل يجب أن يكون في المشاريع والأنشطة المسموح بها شرعاً.

2 يمكن كذلك استخدام هذه المتحصلات في العمليات التجارية العامة التابعة للمؤسسات المالية التقليدية طالما أنها لا تتطوي على أي أنشطة وأدوات مخالفة للشرع.

3 تمثل الصكوك حصة شائعة في حق صاحبها من الموجودات أو تمثل مشاركة في المشروع أو الاستثمار.

¹ براضية عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 97.

² أحمد صفية، أبو بكر، المرجع السابق، ص 23.

³ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، المرجع السابق، ص 244.

4 الأصول مقابل النقود عن طريق الورقة، وليس ورقة مقابل النقود.

5 مبادلة الأصول أو الاستثمار في الأصول.

6 العائد بمثابة الربح وليس الربا.

7 استعمال رأسمال الصكوك في ما يتوافق مع أحكام الشريعة اعتمادا على المبادئ التي قررتها الرقابة الشرعية.

رابعا: عند تداول الصكوك.

من الناحية الشرعية فإن تداول الصكوك أي انتقال ملكية الصك من شخص إلى آخر هو من التصرفات الجائزة شرعا، فليس الصك إلا وثيقة بما يمثله من أعيان ومنافع وديون، ويراعي في التعامل والتصرفات المتعلقة بالصكوك الأحكام الفقهية في التصرف في أنواع الملك التي يمثها الصك، فالتصرف في تصرف العروض، ومعروف أن أحكام الشرع لا تضع قيودا على التصرفات في العروض إلا إذا كانت أعيانا محرمة (كالخمر) أو شآب التعاقد ظلم أو غش...، وإنما تضع أحكام الشريعة بعض القيود على التصرفات المتعلقة بالديون والنقود السائلة.

فالنقود تخضع في تبادلها لأحكام الربا فيما يعرف من أحكام عقد الصرف، كذلك فإن التصرف في الديون يخضع لبعض الضوابط في الشريعة مثل تحريم بيع الدين، وتحريم بيع الدين بدين أكثر إلى أجل أطول، إلى غير ذلك من التفصيلات الفقهية.¹

المطلب الثاني: الاختلاف من حيث الأركان والمراحل.

تختلف الأركان والمراحل التي تمر بها كل من عقود البوت والصكوك الإسلامية فمن حيث الأركان نجد:

¹ حكيم براضية، ص 98.

بالنسبة لعقد البوت تتمثل أركانه في :

الأطراف الرئيسيون لعقد البوت.

أولاً: الدولة المضيفة (الحكومة مانحة الالتزام):

تتمثل الدولة المضيفة من خلال جهات متعددة و مختلفة ويمكن إجمال أهمها:

01-الجهة مانحة الالتزام:

وهي إما تكون السلطة التشريعية إذا تطلب الأمر اصدارا قانون من البرلمان. أو تكون الجهة المختصة بإصدار الالتزام هي السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء أو الوزير المختص.¹

02- الجهة الإدارية العامة الطرف في اتفاق الالتزام وهي الهيئة المسؤولة عن تنظيم المرفق وتقديم البنية الأساسية المرتبطة به.

03-جهات حكومية أخرى:

مثل (مشتري الخدمة، مورد الطاقة، جهة الضمان الحكومي، وغيرها)، إذ أنه في بعض الحالات قد توجد اتفاقات الترخيص أو الالتزام المبرم مع الجهة الحكومية المعنية، فقد تتفق الدولة مع شركة المشروع على الالتزام بشراء الخدمة، أو شراء الوقود أو الانتفاع بالأرض، وقد تقدم الدولة عن طريق إحدى مؤسساتها المالية كالبنك المركزي كفالة أو ضمان بتعهدات هذه الهيئات أو إحداها في مواجهة شركة المشروع.²

ثانياً: الملتزم أو راعي المشروع(شركة المشروع):

يتكون من اتحاد مالي(مجموعة شركات متخصصة في مجالات التصميم والتوريد والتشييد) من المؤسسين (القطاع الخاص أو القطاع العام والخاص) ويسمى هذا الاتحاد الكونسورتيوم

¹ أسامة مدلول أبو هليبه المطيري، المرجع السابق، ص101.

² سميرة حصابم، المرجع السابق، ص26

(Consortium) والذي يمكن تعريفه بأنه: "ترتيب تعاقدى تعهد فيه مجموعة من الشركات معا تنفيذ مشروع دون الاندماج في كيان قانوني مستقل".

والسبب في تشكيل الكونسورتيوم ضخامة رؤوس الأموال المطلوبة بالإضافة إلى توزيع المخاطر الأمر الذي لا تتحمله شركة بمفردها.

ويقوم هذا الاتحاد بـ:

- إعداد دراسة جدوى للمشروعات وتقديم عرض لتنفيذه.
- تكوين شركة المشروع حال وقوع الاختيار على عرضه وتحصيل حصة رأس المال من كل مؤسس.
- إجراء العقود مع الأطراف المعنية كالحكومة، شركات المقاولات، مشغلي المشروع، وموردي المواد الأولية... الخ.¹

ثالثا: الأطراف الأخرى:

بالإضافة إلى تلك الأطراف الرئيسية هناك جهات أخرى متداخلة كالمقاول وهو الشركة أو مجموعة الشركات التي تسند إليها أعمال التشييد وبناء المرافق يربطها بشركة المشروع عقد المقاوله الأساس ويتخذ عادة شكل تسليم المفتاح وهناك ما اصطلح على تسميته بالمشغل Operator وهي الشركة التي تتولى مسؤولية التشغيل التجاري للمشروع وإدارته هذا بالإضافة إلى مجموعة المستشارين في مختلف التخصصات التمويلية والتشريعية و الهندسية وشركات التأمين ومجموعة الموردين.²

* بالنسبة لعملية التصكيك فتمثل ابرز أطرافه في:

- بنك استثماري لترتيب العملية (ويسمى المرتب).

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 637.

² محمد صلاح و البشير عبد الكريم، المرجع السابق، ص 184.

- وكالة التقسيم تكلف بدراسة هيكل التصكيك وإصدار تقييمها الذي يضمن عادة في نشرة الاكتتاب لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرار استثماري سليم بشأن شراء الصكوك، التي يتم عادة طرحها من خلال اكتتاب خاص على المستثمرين المؤسسين (مثل صناديق الاستثمار) أو طرح عام للجمهور.

- متعهد أو وكيل السداد هو من يحصل فوائد الديون من المقترضين ويحولها إلى المصدر، وغالبا ما يتم توكيل مهمة تحصيل فوائد الديون من المقترضين، وتحويلها إلى المصدر، إلى مالك الدين الأصلي لخبرته في هذا المجال.

- مجلس أوصياء يمثل حملة الصكوك لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات، حيث أن الشركة ذات الغرض الخاص لا تكون في المعتاد تابعة لحملة الصكوك.

- ضامن لأصل القروض والفوائد لتقليل مخاطر الإصدار، ويكون ذلك في بعض صور التصكيك لأن الأصل في التصكيك عدم وجود ضامن خلاف الأصول المالية المصككة، وعادة ما تستخدم عملية التصكيك مشتقات مالية لغرض التحوط المالي وتقليل مخاطر الأوراق المالية المصككة.

ثانيا: من حيث المراحل.

المراحل التي يمر بها عقد البوت تتمثل في المراحل المفصلية التالية:¹

المرحلة الأولى: مرحلة تنفيذ المشروع.

المرحلة الثانية: مرحلة التسلم والقبض الحكمي للمشروع من قبل الدولة أو مالك الأرض.

المرحلة الثالثة: مرحلة تمكين الشركة المنفذة من التشغيل والإدارة.

¹ صالح بن علي الشمrani، الضمان والتصرف في عقود البناء والتشغيل وإعادة (B.O.T)، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد السابع والعشرون، 2012، ص 11-12.

المرحلة الرابعة: التي يتم فيها تسليم وإعادة المشروع للدولة المضيفة في المشاريع العامة أو مالك الأرض في المشاريع الخاص بعد انقضاء فترة الامتياز الممنوحة.

* أما بالنسبة لعملية التصكيك الإسلامية فتمر بثلاثة خطوات، وهي:

أ- **مرحلة إصدار الصكوك:** وتتم هذه المرحلة بالخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: يعين المنشئ الأصول التي يراد تصكيكها بحصر وتجميع ما لديه من الأصول المتنوعة في وعاء استثماري واحد (محفظة التصكيك) ونقلها إلى SPV وهو كيان مستقل يتم تأسيسه من قبل المنشئ بقرار من هيئة سوق المال وفقا للشروط والإجراءات الخاصة، وأهم ما يجب مراعاته هنا- خاصة مع التطبيقات العملية في وقتنا الحالي- معرفة نوع الصكوك، من حيث ارتباطها بأصول حقيقية أم لا من جهة، ومن جهة أخرى انفصال هذه الأصول عن المنشئ، وهنا نميز بين نوعين من الصكوك (الصكوك المدعومة والصكوك المرتبطة(القائمة) بأصول).

الخطوة الثانية: تصكيك الأصول ثم بيعها: تقوم شركة SPV بإعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات تناسب وتلبي حاجات ورغبات المستثمرين، ثم تحويلها إلى صكوك وبيعها إلى المستثمرين.

ب- **مرحلة إدارة محفظة الصكوك:** بعد أن يتم بيع الصكوك للمستثمرين تقوم شركة SPV بإدارة المحفظة نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار بتجميع العوائد والمداخيل الدورية الناتجة عن الأصول المصككة وتوزيعها على المستثمرين (حملة الصكوك)، كما تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المحفظة.

ج- **مرحلة إطفاء الصكوك:** وذلك بدفع قيمة الصكوك المتفق عليها في التواريخ المحددة في نشرة الإصدار.

المطلب الثالث: الاختلاف في الخصائص.

أولاً: خصائص عقد البوت:

يتميز عقد البوت بمجموعة من الخصائص يمكن تحديدها بما يأتي:

1 - تعدد الأطراف المشتركة في تنفيذ عقد البوت وتعارض مصالحها: يتميز عقد البوت باشتراك عدة جهات وأطراف لانجاز هذا التنفيذ، فبخلاف الجهة الإدارية العامة وشركة المشروع يوجد هناك جهات التمويل وشركات المقاولات التي تتولى إنشاء المرفق والشركة التي تتولى تشغيل المرفق فضلا عن موردي المعدات اللازمة لإنشاء المرفق و تشغيله.

ويلاحظ أن لهذه الأطراف المتعددة أغراض متباينة ومتعارضة مع بعضها البعض، فبالنسبة للجهة الإدارية العامة فإنها تبتغي تحقيق المصلحة العامة من خلال تنفيذ المرفق و تشغيله على وفق الاحتياجات والمواصفات التي أعدتها في دراسة الجدوى، وتسعى هذه الجهة أيضا إلى تمويل المرفق عن طريق القطاع الخاص من دون تحميل ميزانية الدولة، وكلما كان ذلك ممكنا، أية أعباء مالية سواء كان ذلك بشكل مباشر في شكل قروض أم بشكل غير مباشر عن طريق تقديم التسهيلات لشركة المشروع. وتسعى كذلك إلى الاحتفاظ بأكبر قدر من الرقابة على تشغيل المشروع من جانب شركة المشروع، واستعادة أصول المشروع في اقل وقت ممكن بحالة تشغيلية جيدة.

أما بالنسبة لشركة المشروع فهي تسعى إلى تحقيق أغراض أخرى قد تتعارض مع أغراض الجهة الإدارية المذكورة سابقا. فهي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة، مع الاحتفاظ بأكبر قدر من السيطرة على القرارات المتعلقة بتشغيل المرفق.

أما بالنسبة لجهات التمويل فهي تسعى إلى الحصول على أكبر قدر من الأرباح و لضمان تحقيق هذا الهدف تحرص في العادة على تمتعها بأكبر قدر من الرقابة بالنسبة لقيام شركة المشروع بتنفيذ موضوع العقد.

03 الطبيعة المعقدة لعقد البوت:

يشكل عقد البوت نظاما اقتصاديا مركبا يحتاج لتنفيذه عديد من الاتفاقيات وإبرام كثير من العقود، فضلا عن الاتفاق بين الجهة الإدارية العامة وشركة المشروع توجد عديد من الاتفاقيات الأخرى، ومن ذلك الاتفاق الذي يبرم بين شركة المشروع وجهات التمويل، والاتفاق بين شركة المشروع وشركات المقاولات التي يعهد إليها ببناء المرفق، وكذلك الاتفاق مع الموردين وغيرها من الاتفاقيات اللازمة لتنفيذ العقد. لذا قد تمر سنوات قبل توقيع العقد النهائي للمشروع أو حتى قبل الحصول على مصادر التمويل بالكامل وخلال تلك السنوات قد ينفق أموال طائلة على دراسة الجدوى والسوق والدعاية وأتعاب الاستشاريين الخارجيين، ويمتد هذا التعقيد إلى الجوانب الأخرى كافة المتعلقة بالمشروع كالجوانب المالية والتقنية والقانونية لذا يقع عاتق الحكومة أن تعمل قدر المستطاع على خفض درجة التعقيد لضمان عملية عادلة تتسم بالكفاءة ابتداء من اختيار أفضل العطاءات وانتهاء باستلام المشروع من القطاع الخاص في نهاية مدة العقد.¹

04 ارتباط التمويل بأصول موجودات المشروع ذاته وليس بأطرافه:

نظرا لضخامة التكاليف التي يتطلبها تنفيذ عقد البوت المتمثلة بإنشاء المرفق وتشغيله لذا تتم عملية التمويل من خلال جهات متعددة، فضلا عن التمويل الذي يقدمه رعاة المشروع هناك مصادر متعددة للتمويل تأتي من خارج المشروع كالقروض التي تقدمها البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية وصناديق الادخار.

فالفلسفة التمويلية التي يقوم عليها عقد البوت تقوم على الاعتماد على أصول المشروع وموجداته وليس على الإمكانيات المالية لرعاة المشروع. ومن ثم فإن ضمان السداد للدائنين يتحدد بأصول المشروع وعوائده وليس لهؤلاء الدائنين الرجوع على الذمم المالية لرعاة المشروع، لذا يسمى هذا التمويل بأنه " تمويل لا رجوع فيه" أو " ليس فيه سوى رجوع محدود".

¹ أبو بكر احمد، عثمان النعيمي، المرجع السابق، ص24.

ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية: هناك خصائص تميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى، وساهمت في انتشارها انتشاراً واسعاً، من أهمها ما يلي:¹

01- أنها وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق في الأصول والمنافع الصادرة مقابلها.

02- تمثل حصة شائعة في ملكية أصول أو منافع أو خدمات يتعين توفرها، ولا تمثل ديناً على مصدرها لحاملي الصكوك.

03- أنها تصدر بعقد شرعي بضوابط شرعية بين طرفيها وآلية إصدارها وتداولها والعائد عليها.

04- يكون تداول الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها.

¹ أحمد صافية، أبو بكر، المرجع السابق، ص 13-14.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض أهم الجوانب المختلفة لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين عقد البوت والصكوك الإسلامية، حيث رأينا أن عقد البوت والصكوك الإسلامية يشتركان في تمويل المشروعات وتحمل المخاطر التجارية مما يؤدي إلى التخفيف من العبء عن الميزانية العامة، إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية هامة على مختلف الأصعدة وذلك بتعبئة المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية، نظرا لمجالات الاستخدام الواسعة التي يضطلعان بها.

أما من حيث أوجه الاختلاف القانونية، فمنهم من اعتبر عقد البوت من العقود الإدارية لتوفرها على أطراف عقد الالتزام القديم ومنهم من اعتبرها عقود مركبة، وذهب آخرون إلى اعتبارها عقود مدنية، بمعنى أنها من عقود القانون الخاص وتخضع لقواعد القانون المدني والتجاري، وذهب البعض الآخر إلى اعتبارها عقود ذات طبيعة خاصة، فكل عقد ظروفه الخاصة.

أما الضوابط التي تحكم الصكوك الإسلامية فقد قام المجلس التشريعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإعادة بحث موضوع إصدارها في عدة اجتماعات. إضافة إلى هذا فهما يختلفان من حيث الأركان والمراحل وأيضا الخصائص التي تميز كل منهما.

الخطمة

الخاتمة:

في نهاية بحثنا هذا، وبعد توضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه عقد البناء والتشغيل والتحويل (البوت)، وكذلك الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، يمكننا تقديم النتائج التالية:

النتائج:

* يشترك عقد البوت والصكوك الإسلامية في الكثير من الجوانب وتختلفان في جوانب أخرى، إلا أنهما يؤديان نفس الدور وهو منح فرص بديلة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

* باتت الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة حتمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما رأيناه في عقد البوت والصكوك الإسلامية، فهي من شأنها تلبية احتياجات مختلف المشاريع العامة دون الاعتماد على الموازنة العامة في تقديم الخدمات للمواطنين والاستفادة من موارد الدولة المالية وتوظيفها في مجالات أشد إلحاحا.

* هناك توجه من قبل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في التعامل بنظام البوت والصكوك الإسلامية في كثير من المجالات والمشاريع التي تتطلب أموال ضخمة، مثل:

- مشروع نفق المانش بين فرنسا وبريطانيا الذي تم انجازه بنظام البوت حيث بلغت تكلفته 19 مليار دولار أمريكي مدة الامتياز 55 سنة تنتهي في سنة 2042.

- مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية في ماليزيا بمبالغ ضخمة حيث بلغت إصدارات الصكوك الإسلامية لغرض التنمية الاقتصادية بداية سنة 2014 ماقيمته 324.5 مليون دولار.

* تطبيق هذا النوع من الأنظمة التمويلية يتطلب توفر البيئة الاقتصادية والقانونية الملائمتين:

- فبالنسبة للصكوك الإسلامية تعد هذه الصناعة حديثة العهد، إذ نجد غياب الإطار القانوني لها غيابا كاملا أو عدم استكمالها في بعض الدول الإسلامية، فضلا عن محدودية الأسواق المالية، وافتقارها إلى مؤسسات البنية التحتية المساندة لها، إضافة إلى قلة الموارد البشرية المؤهلة للعمل فيها.

- أما التعاقد بنظام البوت فالأمر يتعلق بالتشريعات القانونية خاصة بوجود أطراف أجنبية.

* توفير الكثير من المزايا للدول النامية، كنقل التكنولوجيا الحديثة، التخفيف من البطالة من خلال تشغيل اليد العاملة المحلية، تنشيط الأسواق المالية، تحميل القطاع الخاص مخاطر القيام بالمشروع.

* التنوع الكبير في مشتقات الصيغتين موضع الدراسة، فلقد البوت مشتقات كثيرة تختلف حسب النوع والغرض من المشروع.

* كما تتعدد إصدارات الصكوك الإسلامية من صكوك مشاركة، مرابحة، إستصناع، إجارة...، مما يعطي مجالا واسعا وفرصا بديلة في تنفيذ مختلف المشاريع التنموية.

* من أهم النتائج حصول الدولة على مشاريع جاهزة وصالحة للاستعمال في نهاية المدة سواء فيما يتعلق بالمشاريع المقامة بنظام البوت أو المقامة بالصكوك الإسلامية.

آفاق البحث:

بعد دراستنا لهذا الموضوع، تظهر لنا إمكانية المواصلة بالبحث فيه من عدة جوانب، يمكنها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- دور تمويل المشروعات الكبرى بنظام البوت في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- دور الصكوك الإسلامية الحكومية في تمويل عجز الموازنة.

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب:

- 01- أسامة مدلول أبو هلبية المطيري، خوصصة المرافق العمومية بنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT)، مطبعة وزارة الإعلام، الكويت، 2006.
- 02- أحمد شعبان، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- 03- أشرف محمد دوابة، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام، الإسكندرية، 2007.
- 04- إلياس ناصيف، سلسلة أبحاث قانونية مقارنة عقد ال BOT، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2006.
- 05- حكيم براضية وجعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، اليازوري، عمان، 2016، ص 174.
- 06- زياد جلال، الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012.
- 07- سمير محمد عبد العزيز، وإسماعيل حسين إسماعيل، وشكري رجب العشماوي، نظام البناء - التشغيل - نقل الملكية B.O.T لتمويل وإدارة وتحديث مشروعات البنية الأساسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 08- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات bot، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 09- عثمان النعيمي، أبو بكر احمد، الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية (عقود البوت bot وعقود الشراكة ppp) دراسة تحليلية مقارنة، دار الحامد، عمان، 2014.

10- عصام أحمد البهجي، عقود البوت B.O.T الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة، دار الجامعة الجديدة، د.ب، 2008.

11- عصام أحمد البهجي، التحكيم في عقد البوت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

12- وليد حيدر جابر، التفويض في إدارة واستثمار المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

المجلات:

13- صالح بن علي الشمراني، الضمان والتصرف في عقود البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T)، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد السابع والعشرون، 2012.

14- محمد محمود عبد الله يوسف، مصادر تمويل الاستثمارات البلدية في مجالات التخطيط العمراني والحركة والنقل ومدى تطور هذه الاستثمارات في مصر، مؤتمر التخطيط العمراني وقضايا الحركة والنقل والمرور في الدول العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، سوريا، حماة 2005.

15- نوفال العقيل، العجامة، عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية لـ B.O.T وتطبيقاته في النظام القانوني الأردني، دراسات، الشريعة والقانون، المجلد 40، ملحق 1، 2013.

الملتقيات والأيام الدراسية:

16- أحمد صفية، أبو بكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول" دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 مايو - 3 يونيو 2009م.

17- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، بحث بعنوان الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، يومي 05 و 06 ماي 2014.

18- شرياق، رفيق، "الصكوك الإسلامية-كمقترح تمويلي -لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية- التجريبتين الماليزية والسودانية أنموذجا"-بحث مقدم إلى مؤتمر "الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي"، المنظم بقسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد-الأردن 12-13 نوفمبر 2013.

19- عجيل جاسم النشمي، التوريق والتصكيك وتطبيقاتها، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009.

20- عماري، صليحة وسعدان، آسيا، الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013، الجزائر.

21- عيسى محمد الغزالي، نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس والثلاثون - نوفمبر / تشرين 2004- السنة الثالثة.

22- فتح الرحمان علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة عمل مقدمة لاتحاد المصارف العربية، الخرطوم، 2008، ب ت.

23- محمد بن الضيف، عدنان وربيح، المسعود، "أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي. الواقع. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية -الجزائر 23-24 فيفري 2011.

24- محمد صلاح ، والبشير عبد الكريم، أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية- تجارب دولية وعربية مختارة ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان، 2015.

25- معطي الله خير الدين، شرياق رفيق،الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"،جامعة قالمه، 03-04/12/2014، ص ص 253-254.

26- يوسف محمود، وعدنان العرييد، ورامي كاسر لايقة، نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30 العدد (3) 2008.

الرسائل والأطروحات:

27- إيمان زعيم، الطرق المستحدثة لإدارة وتسيير المرافق العامة، عقد البوت نموذجاً، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، 2014.

28- زاهرة علي محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير، في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.

29- سميرة حصايم، عقود البوت B.O.T، إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

30- سهيل قماز . تفعيل التأمين الهندسي للإنشاءات المرتبطة بصيغة تمويل المشروعات الكبرى "Project Finance"-دراسة حالة في شركة تأمين المحروقات-CASHمذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 01، 2014.

31- عبد الحميد فيجل، تقييم الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال_ التجربة الماليزية أنموذجاً_ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الأسواق المالية و البورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

32- عدنان، بن الضيف، الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008/2007.

33- معاشو عمار، الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية(في عقود المفتاح والإنتاج في اليد)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، 1998.

34- نبيل خليل ، طه سمور، سوق الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية-غزة، 2005.

35- هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

قوانين:

36- قانون رقم 05-12 مؤرخ 4 غشت 2005، يتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 60، الصادر في 4 سبتمبر 2005.

مواقع الانترنت:

37-البنك الدولي ماليزيا:

<http://www.data.albankaldawli.org/country/malaysia>

38- عبد الحافظ، الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد رقم: 451، الشهر 5، السنة 3، مجلة الوعي الإسلامي - دولة الكويت.

<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/ec-5.doc>

39- محمد محمود عبد الله يوسف، المخاطر الاقتصادية والمالية لمشروعات الـ BOT مع التعرض لتجارب عربية

http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mohamed_Yossef/Research_Other/PDF/009.pdf

40- موسى خليل متري، تمويل المشاريع - هيكلية الـ BOT، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، 2005.

<http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/old/economics/2005/2>

[1-2/metri.pdf](http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/old/economics/2005/2)

الملخص:

تحتل مشروعات البنية التحتية وخاصة ما تعلق بالمرافق العامة مكانة كبيرة لدى كثير من الدول، نظرا لما تحققه من تنمية مستدامة، غير أن إنشاء وإدارة هذه المرافق أصبح عبئا ثقيلا على الدولة، مما أدى الى البحث عن أساليب جديدة تتمحور حول تحقيق فعالية وكفاءة هذه المرافق، ولا يتأتى هذا الى بإشراك القطاع الخاص. إن عقد البوت (البناء والتشغيل والتحويل) من بين الأساليب الأكثر شيوعا للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بهدف إقامة منشآت جديدة، ويعتبر ال B.O.T عقدا يقوم من خلاله أحد المتعهدين الخواص بتمويل وإقامة المرفق وتشغيله لمدة محددة يتم بعدها إرجاع المرفق الى السلطة الإدارية المانحة. كما تشارك الصكوك الإسلامية أيضا في توفير التمويل اللازم للحكومات والشركات، من أجل تمويل مختلف المشاريع التنموية والحيوية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وبطرق مشروعة، وذلك من خلال توجيه الأموال التي يتم تجميعها من حصيلة الاكتتاب في هذه الصكوك نحو الاستثمار المباشر في القطاعات الاقتصادية. وتأتي المقارنة بين هذين المنتجين التمويليين الهامين لفتح آفاق تطويرهما، واستخراج منتجات مركبة منهما إن أمكن ذلك .

الكلمات المفتاحية: بنية تحتية، تمويل المرافق العامة، عقد ال B.O.T ، صكوك إسلامية.

Abstract

The infrastructure projects have a great position in many different countries especially those that are in relation with public utilities, this due to the achievement of sustainable development. However, establishing and conducting these utilities become making a heavy burden on the country. For that, leads to search on new ways concerned on realizing the effectiveness and the competence of these utilities. This does not occur if the private sector is not included.

The BOT contract (Build, Operate and Transfer) among the most common ways of partnership between the public sector and the private sector in order to build up new constructions. The BOT considered as a contract through which one of contractors properties will finance and build the utility then operate it for limit period, after that the utility will be back to the Administrative authority donor.

The Islamic sukuk also participate at providing the necessary finance for governments and companies, In order to finance the different Developmental and vital projects of the economic and social feasibility in legal ways, and that is through dispatching funds that gained from the Subscription result in these sukuk, towards the direct investment in economic sectors.

This last comes to compare between the two important and financial parts to open horizons for developing them and extracting compound products if possible.

Key words: Infrastructure, financing of public utilities, BOT contract, Islamic sukuk.